

## إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

### العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلستينية (1995-2013)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه  
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو  
بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

#### DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the  
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any  
other degree or qualification

Student's name:

اسم الطالب/ة: عبدالله حسين أبو القمصان

Signature:

التوقيع: عبدالله

Date:

التاريخ: 1 أغسطس 2015



الجامعة الإسلامية - غزة  
عمادة الدراسات العليا  
كلية التجارة  
قسم اقتصاديات التنمية

## العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995-2013)

The Economic Factors Affecting the Fiscal Deficit in  
the Budget Palestinian Territories (1995-2013)

إعداد الباحث

عبد الله حسين أبو القمصان

إشراف

د. خليل أحمد النمروطي      أ.د. سمير خالد صافي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات

التنمية من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة.

1436هـ / 2015م



هاتف داخلي 1150

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

الرقم... ج.س.ع. /35/35/35/35

التاريخ 2015/06/06

## نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ عبدالله حسين محمد أبو القمصان لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية  
(2013-1995)

The Economic Factors Affecting the Fiscal Deficit in the Budget Palestinian Territories (1995-2013)

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 19 شعبان 1436 هـ، الموافق 2015/06/06م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

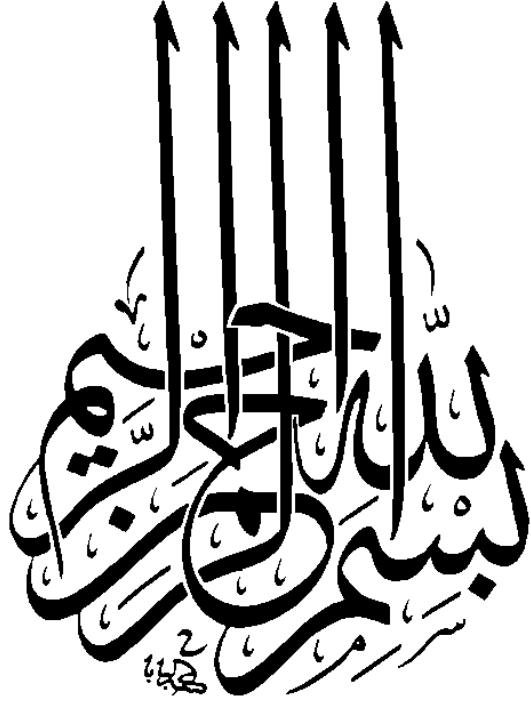
.....	مشرفاً و رئيساً	د. خليل أحمد النمروطي
.....	مشرفاً	أ.د. سمير خالد صافي
.....	مناقشاً داخلياً	أ.د. محمد إبراهيم مقداد
.....	مناقشاً خارجياً	د. سيف الدين يوسف عودة

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله و لزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

  
/ أ.د. فؤاد علي العاجز



﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ  
الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

سورة البقرة الآية (32)

قول مأثور

"إني رأيت أنه لا يكتب إنساناً كتاباً في يومه، إلا قال في غده لو غير  
هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان أفضل، ولو ترك ذلك لكان  
أجمل. وهذا من عظيم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة  
البشر"

العماد الأصفهاني

## ملخص الدراسة:

### العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995-2013)

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الاقتصادية، المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي الكمي لبناء النموذج القياسي، وتم تحديد نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي "كمتغير تابع" واختيار بعض المتغيرات الاقتصادية "كمتغيرات مستقلة" وهي: (نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل الاستثمار، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الأجنبي، بالإضافة العوامل السياسية، وتم استخدام برنامج للمعالجة الإحصائية عبر طريقة المربعات الصغرى (OLS).

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عن مستوى معنوية ( $\alpha \leq 5\%$ ) موجبة بين كل من المتغيرات المستقلة " معدل الاستثمار، معدل البطالة " والمتغير التابع نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي. ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية عن مستوى معنوية ( $\alpha \leq 5\%$ ) سالبة بين كل من المتغيرات المستقلة الأخرى " نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف الأجنبي" والمتغير التابع نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات من الناتج المحلي الإجمالي. في حين لم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الأوضاع السياسية ونسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات من الناتج المحلي الإجمالي، مع الإشارة هنا إلى أن قيمة معامل التحديد بلغت (28%)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته (28%) من التغير الحاصل " في المتغير التابع"، أما النسبة المتبقية فتتبع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى الخطأ العشوائي في التقدير.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها: بضرورة تطوير الأسواق المالية المحلية، حيث يسهم هذا التطور في توفير بدائل أخرى؛ لتمويل العجز المالي، والحد من الافتراض الحكومي المباشر من المصارف المحلية، وكذلك توصي بضرورة إنشاء مناطق تجارية ما بين دول الجوار، بهدف تشجيع التجارة مع الدول العربية، وتقليل مخاطر التبعية الاقتصادية والصدمات الخارجية، والاعتماد على مصادر إسلامية لتمويل الموازنة.

## **Abstract**

### **The Economic Factors Affecting the Fiscal Deficit in the Budget Palestinian Territories (1995-2013)**

The study aimed to determine the economic factors affecting the fiscal deficit in the general budget of the Palestinian Authority during the period (1995-2013), the study used the descriptive analytical method, quantitative standard method for the construction of the standard model, was to determine the actual total deficit before grants and aid to GDP "dependent variable" and choose some economic variables, "independent variables", namely: (current account ratio to GDP, the rate of investment, and the unemployment rate, and the rate of inflation, the price of foreign exchange, as well as political factors, was used program for statistical processing through the method of least squares ( OLS).

The study found there is a statistically significant relationship for moral level ( $\alpha \leq 5\%$ ) positive between each of the independent variables, "the investment rate, the unemployment rate" of the actual total disability rate and variable before grants and aid to gross domestic product (GDP). The presence of statistically significant differences on the level of relationship Significant ( $\alpha \leq 5\%$ ) negative among all of the other independent variables "current account ratio to GDP, inflation rate, foreign exchange rate," the actual total disability rate and variable before grants and assistance of GDP. While there was no Related statistically significant differences between the political situation variable and the percentage of the actual overall deficit before grants and assistance of GDP, with noted here that the value of the coefficient of determination was (28%), and this means that the independent variables in the estimated model explain what percentage of (28%) of the variation winning "in the dependent variable", with the remainder Fterdja to other factors in addition to the random error in the estimate.

The study concluded a series of recommendations including: the need to develop local financial markets, which contributes to this development in the provision of other alternatives; to finance the fiscal deficit, and reduction of direct government borrowing from local banks, as well as recommends the need to establish between neighboring countries, commercial areas, in order to promote trade with the Arab countries, and reduce the risk of economic dependency and external shocks, relying on Islamic sources to finance the budget.

# الإهداء

إلى جميع الشهداء الذين أعلوا كرامتنا.

إلى من ضحوا بحريتهم من أجل حرية الآخرين أسرانا البواسل.

إلى أمي .. الشمس التي تشع رافةً وحناناً وأرى بركة دعائها قد صبغت كل فقرة في هذه الدراسة.

إلى روح والدي العزيز الأستاذ/ حسين "أبا محمد" - رحمه الله - .

إلى من لهم الفضل عليّ إخواني وأخواتي ...

إلى زوجتي وإلى ثمرات فؤادي أبنائي الأعتاء حفظهم الله...

إلى روح صديقي الشهيد/ سامر أحمد اسكنه الله فسيح جناته.

إلى الأصدقاء والأقرباء ... إلى الزملاء والأعتاء...

إلى المخلصين والشرفاء من أعتاء وطننا.

إلى المدافعتن عن أرضنا الطاهرة .

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل... شكري الجزيل وامتناني

**إللكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع**

الباحث

## الشكر والعرفان

الحمد لله الذي رضي لنفسه الحمد وعلمه، فله الثناء الحسن بل أجله وأعظمه، له الحمد علي جميل أوصافه وجليل ما أنعمه، فله الحمد على كمال ذاته وعظيم صفاته وما أحكمه، وله الحمد لتمام منته وكمال نعمته وما أكرمه، وله الحمد والشكر على إنجاز هذه الرسالة. وانطلاقاً من قوله ﷺ: ﴿لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ﴾ (سنن الترمذي (2082))

فإني أتوجه في هذا المقام وبعد التوصل إلى إتمام هذه الرسالة أن أتقدم بجزيل الشكر من **الدكتور/خليل أحمد النمروطي، والأستاذ الدكتور/سمير خالد صافي** لما تفضلا به من إشراف على هذه الرسالة، فلهما جزيل الشكر والتقدير.

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور/محمد إبراهيم مقداد والدكتور/سيف الدين يوسف عودة**، على تفضلهما بقبول تحكيم هذه الرسالة المتواضعة ومناقشتها، وعلى توجيهاتهم السديدة في الارتقاء بمستوى هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لعمادة الدراسات العليا، وعمادة كلية التجارة، وأخص بالذكر قسم اقتصاديات التنمية، والكادر الأكاديمي العامل فيه، لسعة صدورهم، وحسن أخلاقهم، وفق الله القائمين على هذا الصرح العلمي الشامخ إلى كل خير، وسدد خطاهم إلى ما يحب ويرضى.

كما أجد في نفسي ومن دواعي الوفاء والعرفان أن أتقدم بفائق شكري وتقديري إلى **الدكتور/هشام المغاري، والدكتور/نبيل اللوح، والدكتور/أحمد عطاالله، والدكتور/محمد سرور، والأستاذ/أحمد عقل، والأستاذ/يوسف أبو الجبين، والأستاذ/أحمد صيدم، والأستاذ/شادي الغريايوي، والأستاذ/محمد أبو عليان** لما قدموه من مساعدة وتعاونهم الكريم، كما لايفوتني أن اشكر الأصدقاء والأقارب والزملاء في العمل والدراسة ولا يتسع المجال لذكرهم ولكنهم دوماً في الذاكرة والقلب.

الباحث



## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	م
أ	الآية الكريمة	■
ب	الملخص	■
ج	Abstract	■
د	الإهداء	■
هـ	الشكر والعرفان	■
و	فهرس المحتويات	■
ط	قائمة الجداول	■
ي	قائمة الأشكال التوضيحية والبيانية	■
ل	فهرس الملاحق	■
ل	قائمة الاختصارات	■
<b>الفصل الأول:</b> <b>الإطار العام للدراسة</b>		
2	المقدمة	(1.1)
3	مشكلة الدراسة	(2.2)
4	أهداف الدراسة	(2.3)
4	أهمية الدراسة	(2.4)
5	متغيرات الدراسة	(2.5)
5	فرضيات الدراسة	(2.6)
6	منهجية الدراسة	(2.7)
6	الدراسات السابقة	(2.8)
6	الدراسات المحلية	(2.8.1)
15	الدراسات العربية	(2.8.2)
20	الدراسات الأجنبية	(2.8.3)
30	التعليق على الدراسات السابقة	(2.8.4)
34	الخلاصة	(2.9)

<b>الفصل الثاني: الموازنة العامة للدولة</b>		
36	المقدمة	
37	مفاهيم في الموازنة العامة	(2.1)
37	مفهوم الموازنة العامة	(2.1.1)
38	أنواع الموازنة العامة	(2.1.2)
39	مبادئ وأسس الموازنة العامة	(2.1.3)
40	الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية	(2.2)
40	مراحل إعداد الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية	(2.2.1)
41	هيكل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية وتطورها	(2.2.2)
43	هيكل النفقات العامة الفلسطينية وتطورها	(2.2.2.1)
56	هيكل الإيرادات العامة والمساعدات الفلسطينية وتطورها	(2.2.2.2)
65	الخلاصة	(2.3)
<b>الفصل الثالث: عجز الموازنة العامة للدولة</b>		
67	المقدمة	
68	مفاهيم عامة في عجز الموازنة	(3.1)
68	مفهوم العجز المالي في الموازنة العامة	(3.1.1)
68	أنواع العجز المالي في الموازنة العامة	(3.1.2)
70	عجز الموازنة للدولة في الفكر الاقتصادي	(3.1.2)
73	العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية	(3.2)
73	تطور العجز المالي في الموازنة العامة الفلسطينية	(3.2.1)
77	صافي تراكم المتأخرات	(3.2.2)
79	مصادر تمويل العجز المالي في الموازنة العامة الفلسطينية	(3.2.3)
82	أسباب تزايد العجز في الموازنة العامة الفلسطينية	(3.2.4)
88	الخلاصة	(3.3)
<b>الفصل الرابع: العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة -الحالة الفلسطينية-</b>		
90	المقدمة	
90	النتائج المحلي الإجمالي	(4.1)

94	الحساب الجاري	(4.2)
96	عجز الميزان التجاري	(4.3)
99	معدل الاستثمار ( التكوين الرأسمالي الإجمالي)	(4.4)
103	معدل البطالة	(4.5)
106	معدل التضخم	(4.6)
112	سعر الصرف الأجنبي	(4.7)
114	عوامل أخرى مؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة	(4.8)
114	إجمالي المنح والمساعدات الخارجية	(4.8.1)
117	الأوضاع السياسية	(4.8.2)
119	الفساد المالي	(4.8.3)
120	الخلاصة	(4.9)
<b>الفصل الخامس:</b>		
<b>التحليل القياسي للعوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للفترة (2013-1995)</b>		
123	المقدمة	
124	منهجية القياس والنموذج القياسي	(5.1)
129	التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج	(5.2)
136	اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج	(5.3)
141	الخلاصة	(5.4)
<b>الفصل السادس:</b>		
<b>النتائج والتوصيات</b>		
143	المقدمة	
143	النتائج	(6.1)
143	نتائج التحليل الوصفي	(6.1.2)
147	نتائج التحليل القياسي	(6.1.2)
148	التوصيات	(6.2)
150	دراسات مقترحة للباحثين	(6.3)
151	المصادر والمراجع	
163	الملاحق	

## قائمة الجداول

ص	عنوان الجدول	ر
30	أوجه الاختلاف والتشابه بين هذه الدراسة والدراسات السابقة.	(1.1)
42	تبويب بنود الموازنة العامة الفلسطينية.	(2.1)
163	تطور النفقات العامة في موازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013) مليون دولار.	(2.2)
164	تطور بنود النفقات العامة خلال الفترة (1995-2013) مليون دولار.	(2.3)
165	نسبة نفقات الرواتب والأجور، والتشغيلية، الرأسمالية العادية، والتحويلية، وصافي الإقراض ونسبتهما من النفقات الجارية والنفقات التطويرية ونسبتهما من النفقات العامة للفترة (1995-2013).	(2.4)
166	عدد موظفين القطاع العام في مناطق السلطة الفلسطينية خلال الفترة (1997-2011) بالألف.	(2.5)
167	تطور الإيرادات العامة والمنح والمساعدات الخارجية خلال الفترة (1995-2005).	(2.6)
168	نسبة الإيرادات المحلية إجمالي الإيرادات العامة، ونسبة الإيرادات المحلية من النفقات الجارية في موازنة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013).	(2.7)
169	تطور الرصيد الجاري، والرصيد الكلي قبل المنح المساعدات، والرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013) مليون دولار.	(3.1)
170	الموازنة العامة الفلسطينية على الأساس (النقدي والالتزام) خلال الفترة (2008-2012).	(3.2)
171	المصادر المحلية والخارجية لتمويل العجز المالي في موازنة السلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013) مليون دولار.	(3.3)
172	نسبة الإيرادات العامة، والنفقات العامة، والعجز الكلي والمنح والمساعدات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2013)	(3.4)
173	الموازنة العامة لبعض الدول العربية لبعض الدول العربية (2001-2013).	(3.5)
175	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالإضافة إلى نسبة العجز الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2013).	(4.1)
176	نسبة الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2013)	(4.2)
177	تطور صافي الميزان التجاري والموازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013).	(4.3)
178	علاقة التكوين الرأسمالي الإجمالي، والعجز الكلي قبل المساعدات والمنح في الموازنة العامة خلال الفترة (1995-2013).	(4.4)
179	معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة (1995-2013).	(4.5)
180	تطور معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013).	(4.6)

181	تطور سعر الصرف الدولار مقابل الشيكال خلال الفترة (1995-2013).	(4.7)
181	العلاقة ما بين المساعدات والمنح الخارجية والعجز المالي في الموازنة العامة خلال الفترة (2013-1995)	(4.8)
129	أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي.	(5.1)
129	نتائج اختبار الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة.	(5.2)
131	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة.	(5.3)
131	نتائج اختبار السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كلاً على حدا	(5.4)
133	نتائج تقدير النموذج القياسي المتعدد.	(5.5)
135	نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF).	(5.6)

### فهرس الأشكال التوضيحية

م	عنوان الشكل	ص
(1.1)	مقارنة بين تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة والرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات خلال الفترة (2013-1995)	3
(2.1)	يوضح التقسيم الوظيفي للنفقات العامة في موازنة السلطة الفلسطينية.	45
(2.2)	التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة في موازنة السلطة الفلسطينية.	45
(2.3)	تطور ونسبة التغير في النفقات العامة والجارية خلال الفترة (2013-1995).	46
(2.4)	مقارنة متوسط نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مع بعض الدول العربية خلال الفترة (2013-2001).	47
(2.5)	نسبة النفقات الجارية والنفقات التطويرية على النفقات العامة خلال الفترة (2013-1995).	47
(2.6)	مقارنة متوسط نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة مع بعض الدول العربية خلال (2013-2001).	48
(2.7)	تطور الرواتب والأجور ونسبتها من النفقات الجارية للفترة (2013-1995).	49
(2.8)	عدد موظفين القطاع العام في مناطق السلطة الفلسطينية خلال الفترة (2011-1997).	50
(2.9)	تطور بنود نفقات غير الأجور ونسبتهم من النفقات الجارية خلال الفترة (2013-1995).	52
(2.10)	تطور صافي الإقراض ونسبته من النفقات الجارية للفترة (2013-1995).	53
(2.11)	تطور النفقات التطويرية ونسبتها من النفقات العامة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013).	55
(2.12)	هيكل الإيرادات العامة والمنح في موازنة السلطة الفلسطينية.	56
(2.13)	تطور إجمالي الإيرادات العامة وإيرادات المقاصة والإيرادات المحلية خلال الفترة (1995 - 2013).	59
(2.14)	مقارنة متوسط نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مع بعض الدول العربية خلال الفترة (2013-1995).	61

62	نسبة الإيرادات المحلية من إجمالي الإيرادات العامة ونسبة الإيرادات المحلية من النفقات الجارية خلال الفترة (1995-2013).	(2.15)
63	نسبة المنح والمساعدات الخارجية من الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013).	(2.16)
74	تطور العجز /الفائض في الرصيد الجاري والرصيد الكلي قبل المساعدات والمنح والرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات على الأساس النقدي خلال الفترة (1995-2005).	(3.1)
76	مقارنة نسبة الرصيد الكلي من الناتج المحلي الإجمالي مع بعض دول العالم خلال العام 2013.	(3.2)
78	تطور العجز الجاري على أساس النقدي وأساس الالتزام في موازنة السلطة الفلسطينية خلال الفترة (2008-2012).	(3.3)
80	تطور مصادر التمويل عجز الموازنة العامة (المساعدات والمنح الخارجية والقروض في الموازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013).	(3.4)
81	تطور الدين الخارجي (القرض الخارجي) والدين الداخلي (القرض المحلي) خلال الفترة (1995-2013).	(3.5)
87	نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1995-2013).	(3.6)
91	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وعلاقته مع بنود الموازنة العامة (الإيرادات العامة في الفترة (1995-2013).	(4.1)
92	العلاقة بين العجز المالي في الموازنة العامة قبل المساعدات والمنح، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1995-2013).	(4.2)
93	معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2013).	(4.3)
95	علاقة عجز الموازنة العامة قبل المنح والمساعدات والحساب الجاري خلال الفترة (1995-2013).	(4.4)
98	العلاقة بين بنود التجارة الخارجية (الواردات) وبنود الموازنة العامة (الإيرادات العامة وإيرادات المقاصة) خلال الفترة (1995-2013).	(4.5)
98	العلاقة بين عجز الموازنة العامة وصافي الميزان التجاري في الفترة (1995-2013).	(4.6)
101	العلاقة بين العجز الكلي قبل المنح والمساعدات والتكوين الرأسمالي الإجمالي خلال الفترة (1995-2013).	(4.7)
104	معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة (1995-2013).	(4.8)
105	عدد العاطلين عن العمل خلال الفترة (2001-2013).	(4.9)
107	استجابة الأسعار والناتج للتزايد المستمر في عرض النقود.	(4.10)
109	علاقة بنود الموازنة العامة (النفقات العامة) ومعدل التضخم في خلال الفترة (1995-2013).	(4.11)

111	مقارنة معدل التضخم مع بعض دول العالم خلال العام 2013.	(4.12)
113	تطور سعر صرف الدولار مقابل الشيكال الإسرائيلي خلال الفترة (1995-2013).	(4.13)
115	العلاقة بين المنح والمساعدات والعجز المالي في الموازنة العامة خلال الفترة (1995-2013)	(4.14)

### فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الملحق
163	بيانات بنود الموازنة العامة.	(1)
175	بيانات المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية.	(2)
182	مخرجات برنامج E-views7.	(3)

### قائمة الاختصارات

<i>Augmented Dickey Fuller</i>	ADF	اختبار ديكي فولار الموسع
<i>Budget Deficit</i>	BUDF	عجز الموازنة العامة
<i>Current Account</i>	CRA	الحساب الجاري
<i>Foreign Exchange</i>	FEX	سعر الصرف الأجنبي
<i>Gross domestic product</i>	GDP	الناتج المحلي الإجمالي
<i>Inflation Rate</i>	INR	معدل التضخم
<i>Ordinary Least Square</i>	OLS	المربعات الصغرى العادية
<i>Gross Capital Formation</i>	GCF	التكوين الرأسمالي الإجمالي
<i>The political situation</i>	POS	الأوضاع السياسية
<i>Unemployment Rate</i>	UNM	معدل البطالة
<i>Variance Inflation Factors</i>	VIF	معامل تضخم التباين

# الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

(1.1) المقدمة

(1.2) مشكلة الدراسة

(1.3) أهداف الدراسة

(1.4) أهمية الدراسة

(1.5) فرضيات الدراسة

(1.6) متغيرات الدراسة

(1.7) منهجية الدراسة

(1.8) الدراسات السابقة

(1.8.1) الدراسات المحلية

(1.8.2) الدراسات العربية

(1.8.3) الدراسات الأجنبية

(1.8.4) التعقيب على الدراسات السابقة

(1.9) الخلاصة



## (1.1) المقدمة:

تُعد مشكلة العجز المالي في الموازنة العامة للدولة إحدى أهم الإشكاليات الاقتصادية التي كَثُرَ حولها الجدل، وتفاوتت بشأنها الآراء وأصبحت صفة شبة ملازمة لجميع الدول سواءً المتقدمة منها أو النامية، ولا تتوقف خطورة عجز الموازنة على الاقتصاد على طرق تمويل هذا العجز فحسب، بل على أوجه إنفاقه وطبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة، والسياسات المالية المُتبعة من الحكومة والظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.

تعتبر مناطق السلطة الفلسطينية ذات موارد اقتصادية ضئيلة نسبياً، واحتياجات كبيرة خاصة فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية، فإنه ينطبق عليها من خصائص الدول النامية، حيث تعاني من انخفاض مستوى الاستثمار الكلي لتردي المناخ السياسي والأمني وعدم استقراره، ممّا أدى إلى تدهور البيئة الاستثمارية في المناطق الفلسطينية نتيجة الممارسات الإسرائيلية، وعدم وجود عملة فلسطينية مما يجعلها تتأثر بتقلبات أسعار الصرف بشكل كبير؛ لأنها لا تتحكم في أسعار صرف العملات التي تتداول في مناطقها، وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم في فلسطين، بالإضافة إلى خضوع المناطق الفلسطينية لاتفاقيات اقتصادية ظالمة ومنقوصة مع الجانب الإسرائيلي، وهذا يؤثر على الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل الموازنة العامة، وخاصة إيرادات المقاصة.

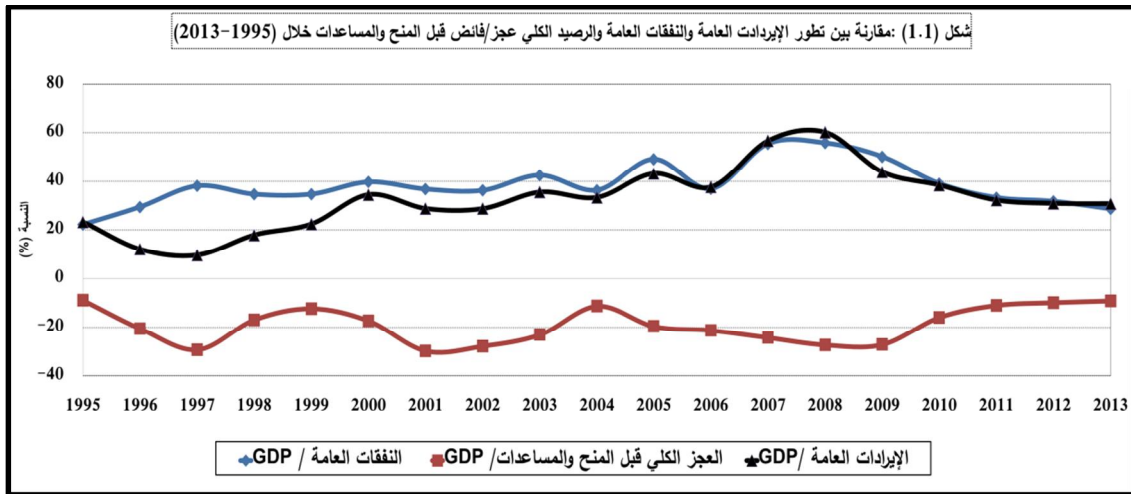
كانت مازالت موازنة السلطة الفلسطينية تعاني من عجز مستديم، فمنذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو في العام 1993م ومباشرة الحكومة الجديدة في حينها بوضع الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، وحتى يومنا هذا، تعيش موازنة السلطة في أزمة مزمنة، وتعتمد السلطة الفلسطينية على المساعدات والمنح الخارجية في تمويل عجز الموازنة العامة (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2013، العدد35، ص6).

لذلك عمّد المخططون وصانعو القرار في السلطة الفلسطينية التركيز على ضرورة تقليص الاعتماد على الآخرين، وزيادة الاعتماد على الذات، حيث تركزت الجهود في هذا المجال على تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات وضبط الإنفاق. والعمل على رفع النمو الاقتصادي، وزيادة نسبة الاستثمار الخاص في فلسطين، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى تخفيض عجز الميزان التجاري من خلال تشجيع الصادرات والحد من الاستيراد. ويُلاحظ أن الجهود كانت تركز على إحدى الجانبين الاقتصادي والمالي، دون النظر إلى تأثير كل منهما على الآخر أو العلاقة بينهما.

فإن النظريات الاقتصادية لم تستقر على اتجاه واضح للعلاقة بين العجز المالي في الموازنة العامة والكثير من العوامل الاقتصادية مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والحساب الجاري، ومعدل الاستثمار ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، وهناك العديد من الدراسات الميدانية التي طبقت في كثير من الدول النامية والمتقدمة لتحديد العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية. وقد اكتسب هذا الموضوع أهمية في معرفة مدى تأثير العوامل الاقتصادية على العجز المالي في الموازنة العامة على صعيد الاقتصاد الفلسطيني الذي يواجه الكثير من التطورات الاقتصادية والسياسية.

## (1.2) مشكلة الدراسة:

من خلال دراسة واقع الاقتصاد الفلسطيني ومنذ إنشاء السلطة الفلسطينية مازالت تعاني من ارتفاع النفقات العامة وخاصة النفقات الجارية؛ أدت إلى ارتفاع نسبة العجز قبل المنح والمساعدات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2013).



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في الجدول (3.4)، ملحق (1)، ص 172.

وشهد الاقتصاد الفلسطيني العديد من التحولات والتغيرات وأهمها تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن هنا تتبع مشكلة الدراسة في تحديد ما إذا كان عجز الموازنة العامة والتغيرات الاقتصادية ظاهرتين منفصلتين، أو ظاهرتين تعتمد كل منهما على الأخر، مما يساهم في مساعدة صانع القرار على معالجة ظاهرة عجز الموازنة، وتحاول هذا الدراسة التطرق لمشكلة عجز الموازنة ودراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة في هذه الظاهرة، ويمكن صياغة التساؤل الرئيس كالتالي:

ماهي العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة لدى السلطة الفلسطينية؟

### (1.3) أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في مايلي:

1. عرض تطور بنود الموازنة العامة (النفقات والإيرادات) للسلطة الفلسطينية.
2. دراسة مختلف المشاكل والصعوبات التي عانت منها السلطة الفلسطينية، التي أدت إلى عجز الموازنة العامة.
3. بيان أثر بعض العوامل الاقتصادية على العجز المالي في موازنة السلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013).
4. تحليل مصادر تمويل العجز في موازنة السلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013).
5. تقديم بعض التوصيات المقترحة، التي من شأنها أن تُسهم في تقليل من حدة العجز المالي في الموازنة العامة الفلسطينية.

### (1.4) أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. الأهمية التي تكتسبها الموازنة العامة في رسم السياسة المالية للسلطة الفلسطينية، وتعكس التطورات التي تطرأ على الأداء المالي والاقتصادي للحكومة من سنة لأخرى، وبالتالي لا بد من تحديد العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في موازنتها.
2. كون عجز الموازنة العامة يحظى بأهمية خاصة في اقتصاديات الدول النامية، ومنها السلطة الفلسطينية، وإنَّ ظاهرة عجز الموازنة العامة فيه لأتعدَّ ظاهرة جديدة على الاقتصاد الفلسطيني، وإنَّما هي مشكلة جاءت مع نمو الإنفاق الحكومي بمعدلات عالية فاقت معدلات نمو الإيرادات المتأتية، ومن أهمها المساعدات الخارجية التي تشكل دعماً كبيراً للاقتصاد الفلسطيني.
3. دراسة مشكلة العجز المالي في الموازنة العامة الفلسطينية يساعد إلى حد كبير في التعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى زيادة الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية.
4. تؤدي نتائج هذه الدراسة إلى توضيح كيفية التغلب على العجز المالي في الموازنة العامة، كما تدعم دور السلطة الفلسطينية، وتعزز مكانتها في تطوير الاقتصاد الفلسطيني وتنمته.

## (1.5) متغيرات الدراسة:

لقد تمَّ تحديد عدد من المتغيرات الاقتصادية التي من المتوقع أن يكون لها تأثير على العجز المالي في الموازنة العامة لدى السلطة الفلسطينية، وهذه المتغيرات هي متغيرات رقمية ( ونسبي وكمي) ما عدا متغير التطورات السياسية في الأراضي الفلسطينية، فهو متغير وهمي تم تحويله بما يتلاءم مع التحليل على البرنامج الإحصائي (ويسمى بالمتغير الأضم) ويمكن توضيح تلك المتغيرات كالآتي:

أولاً. المتغيرات المستقلة: (جميعها متغيرات نسبية تقاس رقمياً ماعدا المتغير الوصفي).

- **CRA/GDP (Current Account)**: نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
- **GCF /GDP (Gross Capital Formation)**: معدل الاستثمار (نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي)
- **UNM (Unemployment Rate)**: معدل البطالة.
- **INF (Inflation Rate)**: معدل التضخم، سنة الأساس 2004.
- **FEX (Foreign Exchange)**: سعر الصرف الأجنبي الدولار/الشيكل.
- **POS (The political situation)**: التطورات السياسية.

ثانياً. المتغير التابع: **BUDF/ GDP (Budget Deficit)**: نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

## (1.6) فرضيات الدراسة:

مع تنامي العجز المالي في موازنة السلطة الفلسطينية يتزايد القلق بشأنه، وبخاصة بعد تجاوزه الحدود المعقولة ووصوله مستويات باتت تهدد كيان السلطة الفلسطينية ومستقبلها، مما يستلزم النظر بعمق في العوامل الاقتصادية ذات العلاقة بالعجز المالي في الموازنة العامة.

ومن خلال مشكلة الدراسة، والنظريات الاقتصادية، والدراسات السابقة، والواقع السياسي والاقتصادي يمكن وضع الفرضية العامة ومن خلال الدراسة نستطيع الإجابة عنها بالنفي أو الإثبات ويمكن صياغتها كالتالي:

**الفرضية العامة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 5\%)$  بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل الاستثمار، معدل

البطالة، معدل التضخم، سعر الصرف الأجنبي، والأوضاع السياسية) والمتغير التابع نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

### **(1.7) منهجية الدراسة:**

لتحقيق أغراض الدراسة، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقاً في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات استخدمت الدراسة:

- المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية، والإنسانية في الواقع ووصفها بدقة، والتعبير عنها كماً وكيفاً في تصنيف المعلومات وتنظيمها وهو يناسب الظاهرة وموضوع الدراسة؛ وذلك لتوضيح وتحليل تطور مكونات الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية للوصول إلى تحليل العجز المالي الكلي في الموازنة العامة خلال فترة الدراسة، عن طريق استخدام البيانات الصادرة من مركز الإحصاء الفلسطيني، ووزارة المالية الفلسطينية، وما تم نشره في سلطة النقد الفلسطينية، بهدف توضيح العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة الفلسطينية.
- بالإضافة إلى المنهج القياسي الكمي لبناء النموذج القياسي؛ من أجل اختبار الفرضيات الموضوعية، من خلال تحليل البيانات الرقمية لجميع متغيرات الدراسة المنشورة في المصادر الثانوية، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 7، واستخراج النتائج التي تحقق صحة فرضيات الدراسة من عدمها.

### **(1.8) الدراسات السابقة:**

لتحقيق أهداف الدراسة، تمّ الاطلاع على العديد من الدراسات والأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث تناولت بعض الدراسات المحلية والتي تتكون من (15) دراسة، والدراسات العربية السابقة وتحتوي على (11) دراسة، ودراسات أخرى أجنبية باللغة الإنجليزية تتكون من (18) دراسة، وهي كالنحو التالي:

#### **(1.8.1) الدراسات المحلية:**

1. عبيد (2015)، "أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي".

هدفت الدراسة إلى تحديد حجم الدين العام (الداخلي والخارجي)، للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1997-2013)، وتحديد أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والتطويري، استخدمت

الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي. استخدمت الدراسة المتغيرات التالية في تحديد العلاقة وبناء النموذج:

$$(CE/GDP) + (DE/GDP) = f((EXT/GDP) + (INT/GDP)).$$

حيث إنَّ: (CE/GDP): النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، (DE/GDP): النفقات التطويرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، (EXT/GDP): حجم الدين الخارجي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، (INT/GDP): حجم الدين الداخلي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

توصّلت الدراسة إلى أنّه كلما ارتفعت نسبة حجم الدين من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع حجم النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكلمات ارتفعت نسبة حجم الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي انخفض حجم النفقات التطويرية كنسبة من الناتج.

أوصت الدراسة بضرورة توجيه القروض إلى المشاريع تطويرية، وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الدين العام، وترشيد الإنفاق الحكومي، وضرورة نشر كافة التفاصيل والجداول المتعلقة بالدين العام وحجم الأقساط والقروض والفائدة.

## 2. عناية (2014)، "أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013)".

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير العجز في موازنة السلطة الفلسطينية على نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2013)، والتعرّف على حجم الإيرادات والنفقات العامة ومن ثمّ تحديد قيمة العجز المالي لها خلال الفترة الزمنية للدراسة ومدى تأثر معدّل النمو الاقتصادي بذلك.

استخدم الباحث المنهج الوصفي الكميّ لمناسبته الظاهرة موضوع الدراسة، وبناء نموذج قياسي لقياس أثر عجز الموازنة على معدّل النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي "Eviews7". واستخدم الباحث المتغيرات التالية لتحديد العلاقة:

$$G = f(X1, X2, X3, X4, DUM) + U.$$

حيث إنَّ: G: معدّل التغيّر في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، X1: الإيرادات المحلية، X2: الإيرادات الخارجية، X3: النفقات الجارية، X4: النفقات التطويرية، DUM: المتغيّر الوصفي الأوضاع السياسية، U: الخطأ العشوائي.

توصّلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة "الإيرادات المحلية، الإيرادات الخارجية، النفقات الجارية، النفقات التطويرية" والمتغير التابع "معدّل النمو الاقتصادي"،

وجود علاقة سالبة بين الإيرادات المحلية ومعدّل النمو الاقتصادي وموجبة بين كلّ من "النفقات الجارية، النفقات التطويرية" ومعدّل النمو الاقتصادي، في حين لم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلّ من "متغير الإيرادات الخارجية، ومتغير الأوضاع السياسية" ومعدّل النمو الاقتصادي.

أوصت الدراسة بضرورة اعتماد موازنة مرتكزة بشكل أساسي على الإمكانيات المتاحة فقط، والعمل على ترشيد الإنفاق العام بما يناسب الإيرادات المحلية المتاحة، بالإضافة إلى توجيه الإنفاق العام بشكل أساسي إلى القطاعات الأكثر كفاءة.

### 3. صيدم (2014)، "أثر عجز الموازنة الحكومية على الحساب الجاري في الأراضي الفلسطينية (1996-2012)".

هدفت الدراسة إلى بحث أثر عجز الموازنة الحكومية على الحساب الجاري في الأراضي الفلسطينية للفترة (1996-2012)، وذلك للتعرف على طبيعة مدى العلاقة بين كلّ من الحسابين، ودراسة مدى تأثير الموازنة الحكومية من إيرادات ونفقات على الحساب الجاري الفلسطيني. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي التحليلي، فتم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع؛ للتحقق من سكون المتغيرات، واستخدم طريقة جوهانسن للتكامل المشترك. استخدم الباحث المتغيرات التالية في تحديد العلاقة:

$$CA = f(CPI, AID, CR, CENL, IG, IP, PS).$$

حيث إنّ: CA: الحساب الجاري، CPI: مؤشر أسعار المستهلك، AID: المساعدات والمنح الخارجية، CR: الإيرادات المحلية، CENL: النفقات الجارية وصافي الإقراض، IG: الاستثمار العام، IP: الاستثمار الخاص، PS: الأوضاع السياسية.

توصّلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة الحكومية والحساب الجاري الفلسطيني.

أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق الجاري، وتخفيض جزء أكبر للإنفاق الحكومي الاستثماري، بالإضافة إلى دعم القاعدة الإنتاجية المحلية، وتوجيه الاستثمار الخاص إلى المشاريع التي تؤدي إلى إحلال الواردات ومن زيادة الصادرات.

#### 4. الريفي(2013)، :العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية".

هدفت الدراسة إلى بيان العوامل التي تساعد على تحقيق الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية في الفترة (1996-2013)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي القياسي، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي، وقد تم تطبيق النموذج القياس باستخدام برنامج Eviews7.

استخدم الباحث المتغيرات المستقلة " رصيد الميزان التجاري، الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية، إيرادات المقاصة، الرواتب والأجور، نفقات غير الأجور، صافي الإقراض، المنح والمساعدات الخارجية، ومعدل الفائدة، ومعدل النمو الاقتصادي، رصيد الاستثمار الكلي، والأوضاع السياسية"، على المتغيرات التابعة " الرصيد الجاري، والرصيد الكلي"، كلاً على حدة.

توصلت الدراسة إلى وجود آثار معنوية لعدد من المتغيرات بين كلٍ من " رصيد الميزان التجاري، الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية، إيرادات المقاصة، نفقات الرواتب والأجور، نفقات غير الأجور، صافي الإقراض، المنح والمساعدات الخارجية"، على المتغيرات التابعة " الرصيد الجاري، والرصيد الكلي، بالإضافة إلى عدم وجود آثار معنوية بين كلٍ من "معدل الفائدة، ومعدل النمو الاقتصادي، ورصيد الاستثمار الكلي، والأوضاع السياسية"

أوصت الدراسة إلى ضرورة انتهاج سياسة رشيدة لإدارة النفقات العامة ولاسيما فاتورة الرواتب والأجور، من خلال تحسين كفاءة الدوائر الضريبية مع تجنب إحداث زيادة مباشرة في الضريبة، وأن تكون الزيادة بالتدريج.

#### 5. خفاجة (2013)، "أثر الأنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي (1996-2011).

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الأنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية، ممثلاً بالمتغيرات المستقلة (صافي الإقراض، الرواتب والأجور، نفقات غير الأجور، إجمالي النفقات التطويرية) على النمو الاقتصادي ممثلاً بإجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع خلال الفترة (1996-2012) من خلال معرفة طبيعة الإنفاق الحكومي الفلسطينية ومكوناته، وتحليل أنماطه واتجاهاته. وقامت الباحثة باستخدام المنهجين الوصفي التحليلي والكمي، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى، طريقة التكامل المشترك لتقدير العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام برنامج (E-views7).



توصّلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تبادلية ما بين النمو الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي ومكونات الإنفاق الحكومي، حيث أوضحت جميع إشارات المتغيرات المستقلة اتفاقها مع النظرية الاقتصادية.

أوصت الدراسة إلى ضرورة انتهاج سياسة مالية محفزة للنمو، وانتهاج سياسة رشيدة لإدارة النفقات العامة، وإعطاء الأولوية لتمويل الإنفاق الاستثماري والاعتماد على الموارد المحلية ولو بشكل تدريجي.

#### 6. أبو زعيتر (2012)، "دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية في الفترة (2000-2010)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر التمويل الموازنة الفلسطينية بشكل عام والمحلية بشكل خاص، والوقوف على أهمية كل منها وتحديد دوره في تمويل النفقات العامة في الفترة (2000-2010)، وإبراز أثر الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع دول الأخرى على إيراداتها المحلية، وعمدت الدراسة إلى تحليل الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية عبر تقسيمها إلى أربعة مراحل زمنية وفق التطورات السياسية، حيث اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب التحليل الوصفي المقارن بدراسة الواقع ووصفه، من خلال تحليل الموازنة العامة والتقارير المالية الفعلية الصادرة من الجهات الرسمية.

توصّلت الدراسة إلى أن نسبة النفقات التطويرية إلى النفقات العامة بلغت (12%)، أما النفقات الجارية فوصلت إلى (77%) بالمتوسط، أكثر من (60%) منها متعلقة بالرواتب والأجور. وأنّ الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ساهمت في زيادة الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية من خلال زيادة حجم التبادل التجاري، وأنّ صافي الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية بلغ (53%) من متوسط إجمالي الإيرادات العامة.

أوصت الدراسة بتفعيل الاتفاقيات التجارية مع العالم العربي على حساب العلاقة مع إسرائيل، وترشيد النفقات الجارية على وجه الخصوص فاتورة الرواتب والأجور، من خلال تقنين التوظيف العام، وتطبيق قانون التقاعد المبكر.

#### 7. خضر (2012)، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني".

هدفت الدراسة إلى إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (النتائج المحلي الإجمالي، الإيرادات

والنفقات العامة، والصادرات والواردات، والتضخم خلال الفترة (1994-2010). واستخدم الباحث المنهج التحليلي الكمي، وتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (OLS) لتقدير الصيغة النهائية للعلاقة المقدّرة بين المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى أسلوب الانحدار الخطي البسيط.

توصّلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وكلّ من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والنفقات العامة والتضخم. وكذلك وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات والواردات.

أوصت الدراسة وزارة المالية أن تتبع نظاماً تقشيفياً من أجل تخفيف الاعتماد على الدول الخارجية في تمويل عجز الميزانية الفلسطينية، وتمويل نفقاتها الجارية، وكذلك أوصت الأطراف الفلسطينية المتنازعة إنهاء الانقسام الفلسطيني؛ وذلك من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

#### 8. قباجة (2012)، "الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية: التجربة التاريخية والأفاق المستقبلية".

هدفت الدراسة إلى تحليل الواقع المالي للسلطة الفلسطينية، وناقشت مكونات الموازنة العامة من إيرادات ونفقات السلطة الفلسطينية خلال الفترة المالية (1996-2011)، إضافة لاستعراضها للمشاكل التي تحد من قدرة السلطة على تخفيف عجزها المالي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

توصّلت الدراسة إلى أنّ استمرار زيادة النفقات الجارية التي تشمل الأجور والرّواتب ونفقات غير الأجور، وارتفاع الإيرادات بشكل ملحوظ خلال الفترة ما بين (2008-2011) مما أدّى إلى انخفاض عجز الموازنة الجارية.

أوصت الدراسة بضرورة التركيز على تحسين أداء النظام الضريبي المعتمد بدلاً من العمل على تغييره لزيادة الإيرادات، وخفض فاتورة الرواتب والأجور من خلال خفض التكلفة الأمنية، ورفع مخصصات التعليم لدوره في النمو الاقتصادي، وتوجيه أموال القروض لتمويل مشاريع إنتاجية.

#### 9. أبو مصطفى (2009)، "دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من (1999-2008)".

هدفت الدراسة إلى معرفة أبعاد ومتطلبات الحصول على التمويل الخارجي وتحليل آثارها السلبية والإيجابية، والتعرف على العوامل المؤثرة على حجم ذلك التمويل، والوقوف على أهمية ودور التمويل الخارجي في تغطية عجز الموازنة، وتحليل نقاط القوة والضعف بهيكل التمويل الفلسطيني.

توصّلت الدراسة إلى أن العلاقة طردية بين الرواتب والأجور وبين عجز الموازنة، وذلك لأهمية الرواتب والأجور النسبية التي تمثل (45%) من النفقات العامة للفترة قيد الدراسة. كما توصّلت إلى عدم وجود علاقة بين العجز وبين النفقات التشغيلية، وأن هناك علاقة بين العجز وبين النفقات التحويلية.

أوصت الدراسة إلى ترشيد الإنفاق الحكومي وفق إستراتيجية تنموية شاملة، والاعتماد على الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد الفلسطيني، وعدم الاعتماد على المساعدات الدولية، وتفعيل دور القطاع الخاص، والحد من القروض ذات الشروط الصعبة، وعدم استخدام القروض في التّفقات الجارية.

#### **10. مقداد، والكحلوت (2009)، "واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية".**

هدفت الدّراسة إلى التّعرف على واقع الإيرادات، والنفقات للسلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة (2005-2006)، ودراسة أثر العراقيل الإسرائيلية على تنمية موارد السلطة ومواطن الضعف والقوة فيها وحجم الفائض أو العجز، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى توزيع استبيانات لتحقيق أهداف الدراسة.

توصّلت الدراسة إلى أنّ السلطة تقلّصت إيراداتها بشكل ملحوظ، وتمت الإشارة إلى وجود ضعف في أداء الأجهزة الرقابية في الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تتصف في معظمها بقلّة الخبرة؛ مما ساهم في إهدار المال العام.

أوصت الدّراسة بضرورة إعادة تفعيل الأجهزة الرقابية في الوزارات والمؤسسات الحكومية، مع ضرورة إلغاء سياسة التمييز بين قطاع غزة والضفة الغربية فيما يتعلق بالدعم المالي وتمويل المشاريع والبنية التحتية في قطاع غزة.

#### **11. الخطيب (2006)، "دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين عن الفترة (1996-2003)".**

هدفت الدّراسة إلى التعرف على أهم ملامح النظام الضريبي المطبّق في فلسطين منذ استلام السلطة الصلاحيات المالية سنة 1994، بالإضافة إلى التعرف على حجم الإيرادات الضريبية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال تمويل الإنفاق العام في الفترة (1996-2003)، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة.

توصّلت الدراسة إلى أنّ القوانين الضريبية المطبّقة قديمة، وأنّ النتائج المتعلّقة بالإيرادات الضريبية وغير الضريبية سلبية دون تقديم خدمات أفضل للمواطنين، إضافة إلى أنّ نسبة الرواتب من النفقات العامة مرتفعة.

أوصت الدراسة بضرورة تحديث قانون الضريبة لمواكبة التطورات الجارية في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق العام.

## 12. الجعفري، والعارضة (2002)، "السياسات التجارية والمالية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة".

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة للعجز في الميزان التجاري، والعجز في الموازنة العامة والعلاقة التبادلية بينهما، بالإضافة إلى تشخيص واقع كل من السياسات المالية والتجارية السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحليل انعكاسات وتأثير كل منهما على الآخر. وقد تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة.

استخدم الباحثان المتغيرات التالية لتحديد العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري:

$$DR_t = f(GDP_t, TAD_t, DR_{t-1})$$

حيث إن:  $DR_t$  = الإيرادات الجارية المحلية،  $GDP_t$  = الناتج المحلي الإجمالي .

$$ER_t = f(MM_t, TAE_t, RM_t, ER_{t-1})$$

حيث إن:  $ER_t$  = الإيرادات الجمركية التي تفرضها الحكومة على التجارة الخارجية،  $MM_t$  = الواردات السلعية،  $TAE_t$  = نسبة الإيرادات التي تخسرها الحكومة نتيجة للتهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات،  $RM_t$  = تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل.

$$GCUE_t = f(TR_t, \Pi_t, GCUE_{t-1})$$

حيث إن:  $GCUE_t$  = النفقات الحكومية الجارية،  $TR_t$  = نسبة الإيرادات العامة،  $\Pi_t$  = معدلات التضخم .

توصّلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي والأداء الضريبي من أهم العوامل المحددة للإيرادات العامة من الجباية المحلية في الأجلين القصير والطويل. وأنّ الإنفاق الجاري يعتمد على الإيرادات الجارية الكلية. فزيادة الإيرادات الجارية بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري بنسبة

(0.79%). أما التضخم فكان له تأثير سلبي على الإنفاق، فارتفاع الأسعار بالشيكول لم يكن متزامناً مع ارتفاع معدلات الإنفاق بالدولار.

أوصت الدراسة بأهمية التأثير على أسعار الاستيراد من خلال رفع معدلات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء المفروضة على السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها محلياً.

### 13. الشلة (2005)، "محددات الإيرادات العامة في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الإيرادات العامة ومحدداتها، ومدى تطورها في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة.

الوضع السياسي يؤثر بشكل كبير على الوضع المالي وذلك نتيجة للضغوط التي تمارسها إسرائيل سواء في تصعيد الحصار أو تشديد الإغلاق أو تقييد العمل الفلسطيني، أي أن الجهة الإسرائيلية تقوم باستخدام الجانب المالي للضغط على الفلسطينيين سياسياً وذلك باحتجاز مستحقات السلطة المالية من إيرادات ضريبية وغير ضريبية.

أوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات مالية لرفع كفاءة الاقتصاد الفلسطيني، ووضع أهداف تخضع لعملية تخطيط منهجية، بالإضافة إلى فك الارتباط الاقتصادي مع الجانب الإسرائيلي.

### 14. عبد الرازق (2002)، " هيكل الموازنة العامة الفلسطينية".

هدفت الدراسة إلى مراجعة التطورات الإدارية والكمية للموازنة الفلسطينية في الفترة (1995-2003)، ومناقشة هيكلية الموازنة العامة الفلسطينية للتعرف على ما يعترضها من خلل، واقتراح تعديلها بما يتناسب مع الاحتياجات التنموية الفلسطينية.

توصلت الدراسة إلى أنّ الإيرادات العامة حققت إنجازات مهمة في مجال البناء المؤسسي، والتحصيل الكمي للإيرادات مع حاجتها للتطوير في مجالات التخطيط والتنبؤ والتوعية الجماهيرية؛ لتغيير النظرة المعادية للضريبة، وأنّ إدارة النفقات العامة تعاني من مشكلات عدة تتعلق بمراحل إعداد الموازنة كافة، وأساس هذه المشكلات تكمن في عدم الالتزام بالقوانين أو بالموازنة المقررة.

أوصت الدراسة بضرورة قيام السلطة الفلسطينية بتغييرات جوهرية في عملية إعداد الموازنة وإدارة القطاع العام، واعتماد آلية عملية وواضحة لتحديد الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني؛ وذلك للمحافظة على الموارد الفلسطينية الشحيحة واستخدامها بما يخدم الأهداف التنموية.

## 1.8.2) الدراسات العربية:

### 1. شحور (2013)، "عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية".

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم عجز الموازنة، وتتبع تطوره، وأسبابه وآثاره، في عدد من المتغيرات الاقتصادية، وهي الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك الكلي، الادخار الكلي، التكوين الرأسمالي الثابت، العرض النقدي والتضخم، ومستويات البطالة، وتم استخدام المنهج الإحصائي في تحقيق أهداف الدراسة، عبر معامل الارتباط في تحديد العلاقة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين العجز في الموازنة العامة والتكوين الرأسمالي الثابت، وعلاقة طردية متوسطة، وذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة وكل من: الإنفاق الاستهلاكي الكلي، والعرض النقدي، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية؛ في حين أظهر وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة، وليست ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة وكل من الادخار الكلي، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وعلاقة ارتباط عكسية ضعيفة وليست ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة ومعدل البطالة.

أوصت الدراسة إلى عدم الخروج عن قاعدة التوازن بين الزيادة في نمو الناتج الحقيقي والزيادة في العرض النقدي، وتوفير الشفافية والإفصاح في التعاملات المالية الحكومية في الأوقات المناسبة.

### 2. الصوص، والجلبي (2012)، "العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني".

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر العجز المالي في الموازنة الأردنية على عدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة، مستخدمة التحليل الإحصائي لسلسلة زمنية طولها (30) سنة من الفترة (1977-2006) باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، بالاعتماد على تحليل الارتباط بين الموازنة العامة وكل المتغيرات الاقتصادية القومية ذات الأهمية في الاقتصاد الأردني، وإيجاد معامل التحديد الذي يفسر اثر العجز في الموازنة على كل من هذه المتغيرات كما اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار البسيط؛ لدراسة علاقة العجز بهذه المتغيرات .

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين عجز الموازنة وكل من الدخل القومي والاستهلاك، والإيرادات العامة، والنفقات العامة، والناتج المحلي الإجمالي، ومستوى الادخار، والتكوين الرأسمالي، والدين العام الداخلي، حيث تراوح معامل الارتباط ما بين (62-81%). ووجود علاقة طردية ضعيفة

بين العجز في الموازنة والدين الخارجي الأردني. وأنَّ هناك علاقة طردية ضعيفة جدا وليست ذات دلالة إحصائية تربط عجز الموازنة بمعدل النمو حيث أن معدل الارتباط لم يتجاوز (3%).

أوصت الدراسة إلى دراسة إمكانية تقليل الميل الحدي للاستهلاك، وتشجيع تعبئة المدخرات الوطنية؛ بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الدخل القومي، وتحسين مستوى دخل الفرد وذلك من خلال تشجيع الادخار، ورفع سعر الفائدة، وزيادة الوعي لدى المجتمع بأهمية الاستثمار وتوجيهه إلى المشاريع الإنتاجية.

### 3. الخصاونة (2012)، " العلاقة بين الطلب على النقود وعجز الموازنة في الأردن " .

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر العجز في الموازنة الحكومية في الطلب على النقود في الأردن، وذلك خلال الفترة (1967-2009)، وقد استخدمت الدراسة المنهج القياسي عبر بناء نموذج قياسي لاختبار لتحقيق هدف الدراسة.

وكذلك استخدمت الدراسة المتغيرات التالية في تحديد العلاقة:

$$RM = f(RGDP, RGE, BD, CPI)$$

حيث إنَّ: RM: الطلب الحقيقي على النقود ، RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، RGE: الإنفاق الحكومي، BD: عجز الموازنة ، CPI: الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

توصّلت الدراسة إلى أن الطلب على النقود يرتبط بعلاقة إيجابية مع عجز الموازنة العامة، وهذا يتفق مع النظرية الكينزية، والنيوكلاسيكي المتضمن أنَّ عجز الموازنة سيكون له تأثير إيجابي في الطلب على النقود.

### 4. الطيب، المجالي، الطراونة (2011)، " العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري: حالة الأردن للفترة (1980-2010) " .

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة للدولة، وعجز الميزان التجاري باستخدام بيانات سنوية للفترة (1980-2010)؛ ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ((Vectorial Auto Regressive (VAR))، عوضاً عن نموذج التكامل المشترك لعدم توفر الشرط الضروري وهو استقرار البيانات عند نفس المستوى، كما وتم تطبيق اختبارات جرانجر للسببية واختبار تحليل مكونات التباين (Variance decomposition)، وكذلك اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل (Impuls Response).

توصّلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة، وأنّ العلاقة السببية بين العجزين هي باتجاه واحد: من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة.

أوصت الدراسة بتخفيض عجز الموازنة العامة من خلال سياسات اقتصادية تركز على تخفيض عجز الميزان التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن يسبق تبني هذه السياسة استراتيجية تهدف إلى تطوير، وتنويع القاعدة الإنتاجية؛ نظراً لاعتماد الاقتصاد الأردني على الاستيراد بشكل كبير.

**5. الحصري (2010)، "أثر العجز في الموازنة العامة على سعر الفائدة في الأردن خلال الفترة (1996-2008)".**

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر العجز المالي في الموازنة العامة على سعر الفائدة على القروض الممنوحة من المصارف التجارية داخل الأردن خلال الفترة (1996-2008)، واستخدم الباحث المنهج الإحصائي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي؛ لتحديد العلاقة ما بين المتغيرات.

توصّلت الدراسة إلى أنّ وجود أثر مزاحمة؛ بسبب دخول الحكومة كمقترض في السوق المحلي ووجود علاقة طردية بين عجز الموازنة وسعر الفائدة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة، وعزوف القطاع الخاص عن الاستدانة من البنوك التجارية؛ مما قلل الإنفاق الاستثماري، في حين زاد الإنفاق الاستهلاكي نتيجة زيادة الناتج المحلي مما ساهم أيضاً في ارتفاع سعر الفائدة.

**6. كريم (2010)، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (2001-2009)".**

هدفت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي، وإبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، وتوضيح مدى فعالية سياسية الإنفاق في تحقيق النمو الاقتصادي.

توصّلت الدراسة إلى أن تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام، يعدّ الإنفاق على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية، وهياكل قاعدية الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي سواء كان مباشر أو غير مباشر.

أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق العام، والإسراع في إصلاح النظام الضريبي، والعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي.



**7. إشكاب (2009)، "تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2008)".**

هدفت الدراسة تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري خلال الفترة (2000-2008)، وذلك من أجل قياس التأثيرات المتبادلة بين السياسة المالية والسياسة التجارية، واستخدم الباحثان المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات المتوفرة عن كلٍ من الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي.

توصّلت الدراسة إلى أنّ نسبة الفائض في كلّ من الميزان التجاري والميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الأسمى في أغلب فترة البحث تسير في اتجاه واحد. وهناك ترابط قوي بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي، وأنّ هذه العلاقة تتأثر بشكل مباشر بما يحدث من تغييرات في الأسعار العالمية للنفط.

**8. الرشيد (2009)، "الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الاقتصاد السعودي".**

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، من خلال استعراض بعض نتائج الدراسات الميدانية في هذا المجال خلال الفترة (1999-2006)، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي المقارن بين (7) دراسات ميدانية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

توصّلت الدراسة إلى أنّه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتمّ الحكم بعلاقة واضحة، ومحدّدة بين الإنفاق الحكومي، والخدمات العامة، والتجهيزات الأساسية؛ لأنّ ذلك يرتبط بشكل أساسي بظروف الاقتصاد والبيئة المحيطة به.

أوصت الدراسة بضرورة دراسة وضع كل دولة على حدة؛ لمعرفة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وتحديد الدرجة التي يكون عندها تدخل الدولة بالاقتصاد إيجابياً.

**9. الجلال (2006)، "دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية".**

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فعالية السياسة المالية في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وقد تناولت تفسير التضخم كمشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية، التي قد تؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد، كارتفاع معدلات البطالة بشكل متزايد، وتكبد الاقتصاد أعباء مالية متفاقمة، وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية

وتوجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني، واستخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي والمنهج الإحصائي التحليلي.

توصّلت الدراسة إلى أنّ السياسة المالية التي نفذتها السلطات الحكومية في الحد من نمو حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني، من خلال الحد من التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي؛ لتمويل عجز الموازنة العامة، واعتماد السلطات الحكومية على مصادر حقيقية غير تضخمية.

أوصت الدراسة بضرورة اتّباع السياسات الاقتصادية الكفيلة بالقضاء على الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي، وبما يساهم في زيادة إنتاجية القطاعات السلعية، وزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، وبما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

#### 10. عبد اللطيف (2006)، "تطور عجز الموازنة العامة في مصر (الأسباب، الآثار، الحلول)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطور عجز الموازنة العامة في مصر؛ للوقوف على آثاره الاقتصادية، وأسبابه، وسبل تمويله في الفترة (1993-2005).

توصّلت الدراسة إلى أنّ الموازنة العامة لجمهورية مصر العربية تعاني من عجز مزمن ومستمر في الارتفاع، وبالتالي هناك آثار اقتصادية لذلك، ممثلة في المستوى العام للأسعار والمديونية سواء الداخلية والخارجية، إذ إنّ الحكومة المصرية أجرت بعض التعديلات في محاولة لمعالجة ذلك العجز المزمن، مثل إصلاح التعريفات الجمركية، وتعديل قانون الضرائب على الدخل ومعالجة التشوهات في الضريبة العامة على المبيعات.

أوصت الدراسة باتّخاذ بعض الإجراءات التي تساعد في السيطرة على العجز المزمن في الموازنة المصرية، فمنها اتّباع سياسة ترشيد الإنفاق، مع مراعاة تفعيل جودة الإنفاق؛ للحد من الآثار السلبية على الاقتصاد ولاعتبار العدالة الاجتماعية، وكذلك انتهاج سياسة تعظيم الإيرادات من خلال إصلاح النظام الضريبي والجمركي، وسياسة مشاركة قطاع الأعمال في الخدمات المقدمة بدلاً من تقديمها مجاناً.

### 11. الكسواني (2002)، "العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في اقتصاد نفطي. وأخذت المملكة العربية السعودية كحالة تطبيقية. واعتمد الباحث على بيانات سنوية (1970-1999). وتناول الباحث الأساس النظري للعلاقة بين العجزين الذي تفسره فرضيتين متميزتين: التكافؤ الريكاردي الذي ينفي وجود أية علاقة بين عجز، الموازنة وعجز الحساب الجاري، والمقترح الكينزي الذي يدل على وجود علاقة طردية بين العجزين، إضافة إلى افتراض تأثر عجز الحساب الجاري بعجز الموازنة.

وتوصّلت الدراسة إلى وجود علاقة تبادلية مزدوجة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، حيث يؤثر كل منهما في الآخر، ويسبب كل منها الآخر.

#### (1.8.3) الدراسات الأجنبية:

#### 1. Funlayo (2014), "The Short and Long-Run Implications of Budget Deficit on Economic Growth in Nigeria (1980-2011)".

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في نيجيريا في المدى القصير والطويل خلال الفترة (1980-2011)، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي، وأسلوب تحليل التكامل المشترك لجون هانسون (Johansen Cointegration Technique)، وطريقة المربعات الصغرى (OLS).

وكذلك استخدمت الدراسة المتغيرات التالية في تحديد العلاقة:

$$GDB=f(I, Gs, Int, BD)$$

حيث إن: GDB: الناتج المحلي الإجمالي، I: الاستثمار، Gs: الادخار الخاص، Int: سعر الفائدة، BD: العجز المالي في الموازنة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين عجز الموازنة والناتج المحلي، في حالة استخدام أسلوب الانحدار (OLS)، وهناك علاقة طويلة الأمد كبيرة وإيجابية بين عجز الموازنة، والنمو الاقتصادي في نيجيريا، عند استخدام أسلوب تحليل التكامل المشترك لجون هانسون.

أوصت الدراسة بأن يكون الإنفاق العام وفق مخصصات الموازنة، وهناك بدائل لتخفيض لعجز عبر خفض الإنفاق العام، وزيادة تحصيل الضرائب، ويجب أن يكون هناك مراقبة وتقييم الأداء لوزارة

المالية؛ للحد من الفساد وتعزيز الشفافية، وان يتم تمويل العجز بما يتوافق مع تعزيز النمو الاقتصادي في نيجيريا.

## 2. Asrafuzzaman (2013), "An Empirical Investigation of Budget and Trade Deficits : The Case of Bangladesh".

هدفت الدراسة إلى البحث التجريبي لتحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (1973-2012) استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي لتحديد العلاقة عبر بناء نموذج قياسي لتحديد العلاقة بين العجزين:

$$TD=f(BD)$$

حيث إن: TD: عجز الميزان التجاري، BD: عجز الموازنة العامة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين العجزين خلال تلك الفترة المختارة. أوصت الدراسة بأنه يجب على الحكومة النظر في الموازنة العامة الحالية من أجل تخفيض حدة عجز الميزان التجاري.

## 3. Abd Rahman (2013), "The Relationship Between Budget Deficit and Econmic Growth from Malaysia's ".

هدفت الدراسة لتحديد العلاقة بين عجز الموازنة و النمو الاقتصادي في ماليزيا. واستخدم أسلوب الموزعة؛ لتحليل العلاقة بين المتغيرات باستخدام البيانات الربع سنوية خلال (2000-2011).

وكذلك استخدم الباحث المتغيرات التالية في تحديد العلاقة:

$$y = f (\text{debt, prod, unprod})$$

حيث إن: y: الناتج المحلي الإجمالي، debt: الديون العامة الحكومية، prod: الإنفاق الحكومي الإنتاجي، unprod: الإنفاق الحكومي غير الإنتاجي.

توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين العجز المالي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل في ماليزيا؛ وهذا يتوافق مع نظرية التكافؤ لريكاردو والتي تقول أنه هناك علاقة محايدة بين العجز المالي والموازنة العامة، ومع ذلك وجد أن النفقات الإنتاجية لها علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

#### 4. Kibet (2013), "Effect of Budget Deficit and Corruption on Private Investment in Developing Countries".

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر العجز في الموازنة العامة والفساد على الاستثمار الخاص في البلدان النامية خلال الفترة (1984-2010). واستخدم المنهج الإحصائي التحليلي؛ لتحديد العلاقة باستخدام البيانات المقطعية لحجم العينة (70) دولة نامية، وتم استخدام الطريقة العامة للعزوم (GMM) (Generalized Method of Moments)، واستخدم الباحث النموذج التالي لتقدير أثر العجز والفساد على الاستثمار الخاص المتغيرات التالية:

$$PI = f (BDC, BD, C, S, CRPS, RGDPPCG, GI, OP, RIR, INF, RER)$$

حيث إن: PI : الاستثمار الخاص، BDC: العلاقة ما بين عجز الموازنة والفساد، BD: نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي، C: مؤشر الفساد، S: الادخار، CRPS: ائتمان القطاع الخاص من المؤسسات المالية، RGDPPCG: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، GI: الاستثمار العام، OP: نسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي، RIR: سعر الفائدة، INF: معدل التضخم، RER: سعر الصرف الحقيقي.

توصلت الدراسة إلى أن عجز الموازنة والفساد يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار الخاص، وأن السيطرة على المتغيرات الأخرى في نموذج عجز الموازنة يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار الخاص مما يدل على تأثير المزاحمة. وارتفاع في حجم الفساد يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار الخاص في الدول النامية.

أوصت الدراسة بتكثيف الجهود لتعزيز الإيرادات الحكومية؛ لضمان أقل "تسرب" بسبب الفساد؛ لتقليل العجز في الموازنة العامة، والتخفيف من هدر الموارد العامة، وعلى الحكومة السعي بجد لتنفيذ القوانين التي تكون موجهة للحد من الفساد في الدول النامية.

#### 5. Saysombath & Kyophilavong (2013), "Budget Deficit and Real Exchange Rate in the Lao PDR".

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة وسعر الصرف الحقيقي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي تقع بالقرب من الهند خلال الفترة (1980-2010)، واستخدمت الدراسة المنهج القياسي في تحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة وسعر الصرف، واستخدم أسلوب الطريقة السببية وطريقة التكامل المشترك.

واستخدمت الدراسة المتغيرات التالية لتحديد العلاقة:

$$BD = f(\text{REX})$$

حيث إن: BD: عجز الموازنة العامة ، REX: سعر الصرف الحقيقي.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية على المدى الطويل بين عجز الموازنة العامة وسعر الصرف الحقيقي.

## 6. Lucas & O.Aila (2013), "The Relationship between Fiscal Deficits and Economic Growth in Kenya".

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في كينيا خلال الفترة الزمنية (1970-2007)، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي وطبقت على بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1970-2007)، واستخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى العادي (OLS) لتحديد العلاقة الخطية مابين متغيرات الدراسة، واختبار وحدة الجذر باستخدام طريقة ديكي فولر (DF).

واستخدم الباحث المتغيرات التالية لتحديد العلاقة بين العجز المالي والنمو الاقتصادي:

$$GD = f(K, BD, PO, PI, IN, FE, DV)$$

حيث إن: GD: الناتج المحلي الإجمالي، K: رأس المال، BD: العجز المالي في الموازنة العامة، PO: نسبة البطالة، PI: الاستثمار الخاص، IN: معدل التضخم، FE: سعر الصرف، DV: متغير وهمي (يوضح إصلاحات الحكومية للسياسة المالية).

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين العجز المالي في الموازنة والنمو الاقتصادي ، وكانت هذه النتيجة منسجمة مع النظرية الكينزية.

أوصت الدراسة بضرورة ترشيد السياسة المالية للدولة، وتعزيز تحصيل الإيرادات مع المحافظة على عدم مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في حالات الاقتراض المحلي.

## 7. Khumalo (2013), "Budget Deficit-Inflation Nexus in South Africa".

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم الاقتصادي في جنوب أفريقيا، خلال الفترة (1980-2012) واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي وبناء نموذج قياسي؛ لتحديد العلاقة، واستخدم الباحث المتغيرات التالية في تحديد العلاقة:

$$\text{CPI} = f(BD, \text{GDP}, \text{MS})$$

حيث إنَّ: CPI: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، BD: العجز المالي في الموازنة، GDP: الناتج المحلي الإجمالي، MS: المعروض النقدي.

توصّلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين العجز المالي في الموازنة العامة والتضخم.

أوصت الدراسة بضرورة السيطرة على النفقات العامة، والحد من زيادة المعروض النقدي؛ من أجل تقليل نسبة التضخم في جنوب أفريقيا.

### 8. Ramzan (2013), "Budget Deficit & Economic Growth: A case study of Pakistan".

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة، وتمّ استخدام المنهج الكمي ببناء نموذج قياسي، حيث تمثّل المتغير التابع في "معدل تغير إجمالي الناتج المحلي" والمتغيرات المستقلة في "الاستثمار الأجنبي، عجز الموازنة، الائتمان المحلي، التضخم".

$$Y=f(Bd, Inv, Dc, Inf)$$

حيث إنَّ: Y: معدل التغير إجمالي الناتج المحلي، Bd: العجز في الموازنة العامة، Inv: الاستثمار الأجنبي، Dc: الائتمان المحلي، Inf: التضخم.

توصّلت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة بين كل من عجز الموازنة والائتمان المحلي مع النمو الاقتصادي، في حين لا توجد علاقة بين كل من التضخم والاستثمار الأجنبي.

أوصت الدراسة بضرورة اتباع الحكومة لسياسات نقدية ومالية، تحقق مستوى مقبولاً من النمو الاقتصادي في ظل عجز موازنة حكومي، يكون مقبولاً نسبياً.

### 9. Awe (2012) ,"The Nexus between Budget Deficit and Inflation in the Nigerian Economy (1980-2009) "

هدفت الدراسة تحديد الرابطة بين العجز في الموازنة والتضخم في نيجيريا خلال الفترة (1980-2009). واستخدم الباحث المنهج القياسي، عبر تحليل بيانات السلاسل الزمنية باستخدام المنهج الإحصائي متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model (VECM))؛ لتحديد العلاقة بين المتغيرات (العجز والتضخم) في المدى الطويل.

توصّلت الدراسة إلى أن العلاقة بين العجز والتضخم كانت علاقة سببية ضئيلة، وهذا يعني أن العلاقة السببية أحادية الاتجاه من العجز في الموازنة إلى التضخم في نيجيريا، وهذه النتيجة تدل على

أن عجز الموازنة يؤثر على التضخم بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال الزيادة في عرض النقود في الاقتصاد النيجيري.

أوصت الدراسة بتوجيه السياسة النقدية الكافية؛ لتحقيق التوازن في إصدارات النقود؛ لتمويل العجز في الموازنة والتضخم.

#### **10. Fatima, Ahmed, Rehman(2012), "Consequential Effects of Budget Deficit on Economic Growth of Pakistan".**

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الباكستاني، خلال الفترة (1978-2009)، وتم استخدام المنهج الكمي ببناء نموذج قياسي.

واستخدمت الدراسة المتغيرات التالية في تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة:

$$GDP = f (INFL, EXCH, RIR, BD, GI)$$

حيث إنَّ: GDP: الناتج المحلي الإجمالي، INFL: التضخم، EXCH: سعر الصرف الحقيقي، RIR: معدل الفائدة الحقيقي، BD: عجز الموازنة العامة، GI: الاستثمار المحلي.

توصّلت الدراسة إلى أنّ هناك علاقة عكسية بين كل من التضخم وعجز الموازنة وسعر الصرف الحقيقي ومعدل الفائدة من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى، في حين كانت علاقته مع صافي الاستثمار طردية.

أوصت الدراسة بضرورة تحكّم الحكومة بقيمة عجز تحقق معدلاً مقبولاً من النمو الاقتصادي، والتركيز على تطوير السياسة الضريبية والفئة المستهدفة منها.

#### **11. Najid (2012), "The Role of Budget Deficit in the Economic Growth of Pakistan".**

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العجز الموازنة والتضخم في إيران، وقد استخدم الباحث بيانات مقطعية في الفترة (1990:1 - 2007:4)، واستخدم الباحث المنهج القياسي في تحليل العلاقة بين المتغيرين.

واستخدم الباحث المتغيرات التالية في تحديد العلاقة:

$$INF=f(DEF, OER, GDP)$$



حيث إنّ: INF: التضخم، DEF: العجز في الموازنة، OER: سعر الصرف الفعال، GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

توصّلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين عجز الموازنة والتضخم في إيران.

أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ الدولة لإجراءات اقتصادية من شأنها أن تقلّل من حجم التضخم بالإضافة إلى حلّ مشكلة عجز الموازنة، مع الحفاظ على نفس الأثر.

## 12. Zonuzi (2011), "The Relationship between Budget Deficit and Inflation in Iran".

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين عجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي، وقد تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة من (1971-2007)؛ لتحقيق العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في باكستان، واستخدم الباحث منهج التحليل الوصفي الكمي في تحديد العلاقة، والأسلوب الإحصائي (Augmented Dickey-Fuller test) ADF؛ لتحليل العلاقة بين متغيرات دراسة عند مستوى دلالة إحصائية (5%).

واستخدمت الدراسة المتغيرات التالية في تحديد العلاقة:

$$GDP = f(BD + FDI)$$

حيث إنّ: GDP: الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع)، BD: العجز المالي في الموازنة العامة، FDI: الاستثمار الأجنبي

توصّلت الدراسة إلى أن هناك علاقة متبادلة وإيجابية بين العجز الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي.

أوصت الدراسة بأنّ على الحكومة بتشجيع المستثمرين الأجانب، من خلال منحهم الحافز والتيسير، لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان.

## 13. Habibullah (2011), " Budget Deficits & Inflation in Thirteen Asian Developing Countries".

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العجز المالي في الموازنة العامة والتضخم في المدى الطويل في ثلاث عشرة دولة آسيوية نامية وهي: اندونيسيا، الفلبين، سنغافورة تايلاند، الهند وكوريا الجنوبية، باكستان، سريلانكا، تايوان، ميانمار، نيبال، وبنغلادش، وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة (1999-1950)، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي في تحديد العلاقة.

استخدم الدراسة المتغيرات التالية في تحديد العلاقة:

$$CPI = f (BD, M2)$$

حيث إن: CPI: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، BD: عجز الموازنة العامة، M2: عرض النقود. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة على المدى الطويل بين التضخم وعجز الموازنة العامة في تلك الدول.

#### 14. Lozano (2009), "Relationship between Budget Deficit Growth Money and Inflation in Columbia".

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين عجز الموازنة والإصدار النقدي والتضخم في كولومبيا خلال الفترة (1972-2007) استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي، فتم بناء نموذج قياسي لتحقيق هدف الدراسة، واستخدمت الدراسة المتغيرات التالية في تحديد العلاقة:

$$P = f (M1, M2, M3, DEFY)$$

حيث إن: P: التضخم، (M1, M2, M3): المفهوم الضيق، والواسع، والسيولة المحلية، DEFY: العجز في الموازنة العامة.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين متغيرات الدراسة.

#### 15. Raja(2008) , "Palestinian Economy Regresses Policy Space Needed to End Decline".

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المجتمع الدولي في تكثيف دعمه للسياسة الاقتصادية اللازمة؛ التنمية المستدامة في الاقتصاد الفلسطيني، وتناولت الدراسة عناصر الإنفاق العام للسلطة الوطنية الفلسطينية كبنء الرواتب والأجور، وكذلك أثر الاعتماد على إسرائيل، وعلى بروتوكول باريس الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال عرضة للصدمات الخارجية، والاقتصادية، والسياسية الناجمة عن الاعتماد على إسرائيل.

أوصت الدراسة بأنه يجب تفعيل دور وحدات الرقابة على النفقات الحكومية في المؤسسات الرسمية، لتمارس دوراً رقابياً مهنياً لتحقيق الأهداف القطاعية المختلفة لتحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني.

## 16. De Moura & Leiti (2004), "An Essay on the Effects of Government Deficits on Equilibrium Real Exchange Rates and Stock Prices".

هدفت الدراسة إلى قياس أثر العجز في الموازنة العامة على أسعار الصرف الحقيقية، وتوازن أسعار الأسهم، حيث تم استخدام المنهج الوصفي المقارن؛ لتحقيق أهداف الدراسة بأخذ مجموعة مختارة مؤلفة من (19) دولة تنتج ما نسبته (76%) من الإنتاج العالمي.

توصلت الدراسة إلى أن زيادة العجز في الموازنة بنسبة (1%) من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي بنسبة (1.5%) في البلدان مرتفعة الدخل، (2%) في دول أمريكا اللاتينية، ورافقها انخفاض في أسعار الأسهم بنسبة (2.8%) لاقتصاديات الدول مرتفعة الدخل و(10.2%) لاقتصاديات الدول ذات الدخل المتوسط.

أوصت الدراسة بضرورة دراسة الوضع الاقتصادي لكل دولة على حدة؛ للوصول إلى نموذج اقتصادي يساهم في تحسّن الوضع الاقتصادي للدولة، نظراً لاختلاف الأثر للدول.

## 17. Ozturk (2004), "Do Budget Deficits Matter: Evidence From Turkey".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير عجز الموازنة العامة على أسعار الفائدة في تركيا لاسيما في ظل تزايد حجم عجز الموازنة ولجوء الحكومة إلى تمويله؛ من خلال السندات الحكومية في أواخر الثمانينات، حيث تم استخدام المنهج الوصفي.

توصلت الدراسة إلى أن عجز الموازنة قد أدى إلى زيادة أسعار الفائدة الحقيقية، وخلصت إلى أن خفض عجز الموازنة سيؤدي إلى حفز الإنفاق الاستثماري، وخفض العجز التجاري.

أوصت الدراسة بضرورة سعي الدولة؛ للتقليل من عجز الموازنة، والمحافظة على معدلات مرتفعة من الإنفاق الاستثماري، والعمل على تقليل العجز التجاري.

## 18. Saleh (2003), "The Budget Deficit and Economic Performance :

### A Survey".

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين عجز الموازنة من جهة، والمحددات الاقتصادية الرئيسية من جهة أخرى (الإيرادات الحكومية، معدل النمو الاقتصادي، معدل الفائدة، عجز الميزان التجاري، سعر

الصرف، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الاستثمار الخاص، مستوى التعليم) في أستراليا خلال الفترة (1972-1998)، وتمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي، وبناء نموذج قياسي.

توصّلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الخاص وعجز الموازنة، في حين لم يكن هناك علاقة بين كلّ من (مستوى التعليم، معدل النمو الاقتصادي)، وكانت هناك علاقة سالبة مع كل من (الإيرادات الحكومية، معدل الفائدة، سعر الصرف).

أوصت الدراسة بضرورة اتّباع الدولة لسياسات نقدية ومالية، من شأنها أن تقلل عجز الموازنة، بما يسمح بتحقيق مؤشرات اقتصادية إيجابية، وعلى وجه الخصوص تطوير نظام تحصيل الإيرادات الحكومية.

#### 1.8.4) التعقيب على الدراسات السابقة:

تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي تزايدت فيه أزمة العجز المالي في الموازنة العامة، التي تعاني منها المجتمعات الأجنبية والعربية بالإضافة إلى المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، بعد أن تمّ استعراض الدراسات السابقة المحلية والعربية والعالمية التي تتعلق بالموضوع والتطرق إلى أهداف ونتائج وتوصيات لمعظم الدراسات، يتضح أن هناك عناصر التقاء، وعناصر اختلاف بينها، وبين هذه الدراسة من حيث منهجية، البحث والفترة الزمنية، والمفاهيم، والمتغيرات المرتبطة، وحدود البحث.

وقد تمّ تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات (أ)، (ب)، (ج) وسيتم عرض وجه التشابه بين هذه الدراسة ودراسات كل مجموعة على حدة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (1.1): أوجه الاختلاف والتشابه بين هذه الدراسة والدراسات السابقة .

الدراسات السابقة				م
مقداد، والكحلوت (2009)	قباجة(2012)	أبو زعيتر(2012)	عبد النبي (2012)	(أ)
		لبد (2002)	الشلّة (2005)	
	خضر(2012)	خفاجة (2013)	عبيد(2015)	(ب)
الرشيد(2009)	إشكاب (2009)	كريم (2010)	كريم (2010)	
الجعفري، والعارضة (2005)	الجلال(2006)	عبد اللطيف (2006)	Raja (2008)	
شحرور (2013)	عناية (2014)	صيدم (2014)	Funlayo (2014)	(ج)
Kibet (2013)	(2013) Ramzan,	(2013) Asrafuzzaman	( 2013) Saysombath	
Fatima, Ahmed, (2012) Rehman	(2012) Najid	الريفّي (2013)	(2013) Khumalo	
Habibullah (2011)	الصوص، والجلبي (2012)	(2012) Awe	الخصاونة (2012)	
(2009) Lozano	الحصري (2010)	الطيب، المجالي، الطراونة (2011)	(2011) Zonuzi	
(2003) Saleh	(2004) Ozturk	(2004) De Moura & Leiti	الخطيب (2006)	

## أوجه التشابه:

### أولاً: وجه التشابه مع الدراسات في مجموعة (أ)

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة الواردة في جدول (1.1) مجموعة (أ) في دراسة الموازنة العامة بشقيها النفقات العامة والإيرادات العامة، وتتبع تطورهما .

1. **على نطاق الدراسات المحلية:** ركزت دراسة (ابو زعيتز، 2012) على دور الإيرادات الضريبية بكافة مصادرها وأنواعها في تمويل الموازنة العامة في فلسطين، وتناولت دراسة (مقداد، والكحلوت، 2009) واقع الإيرادات والنفقات للسلطة الفلسطينية، وركزت دراسة (قباجة، 2012) على الواقع المالي والاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، وناقشت مكونات الموازنة العامة من إيرادات ونفقات السلطة الفلسطينية من الفترة المالية (1996-2011)، وتناولت دراسة (الخطيب، 2006) على حجم الإيرادات الضريبية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال تمويل الإنفاق العام، وركزت دراسة (الشلة، 2005) على مدى تطور الإيرادات الضريبية في الاقتصاد الفلسطيني، وتطرقت دراسة (عبد الرزاق، 2002) على مراجعة التطورات الإدارية، والكمية للموازنة الفلسطينية في مناقشة هيكلية الموازنة العامة الفلسطينية؛ للتعرف على ما يعترها من خلل، واقتراح تعديلها بما يتناسب مع الاحتياجات التنموية الفلسطيني.

### ثانياً: وجه التشابه مع الدراسات في مجموعة المجموعة (ب):

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات المذكورة في الجدول رقم (1.1) "مجموعة (ب)" في تحديد الجوانب النظرية للعجز المالي في الموازنة العامة، وأسبابه وأثاره الاقتصادية، ومصادر تمويل هذا العجز، بالإضافة إلى الجوانب النظرية لبعض متغيرات الدراسة، وتحديد العلاقة ما بينها على أساس النظريات الاقتصادية.

1. **على نطاق الدراسات المحلية:** ركزت دراسة (عبيد، 2015) على مصادر تمويل الموازنة العامة الفلسطينية، من خلال الدين العام خلال الفترة (1997-2013)، وتقاسمت مع دراسة (أبو مصطفى، 2009) التي ألفت الضوء على دور التمويل الخارجي وأهميته في تغطية العجز المالي الدائم في الموازنة العامة. وركزت دراسة (خفاجة، 2013) على تأثير الإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية على النمو الاقتصادي، ممثلاً بإجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع خلال الفترة (1996-2012)، وركزت دراسة (خضر، 2012) على الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني.

2. **على نطاق الدراسات العربية:** هدفت دراسة (كريم، 2010) إلى تحديد أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال (2001-2009)، وهدفت دراسة (إشكاب، 2009) إلى تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي، خلال الفترة (2000-2008)، وهدفت دراسة (الرشيد، 2009) إلى توضيح الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1999-2006)، وهدفت دراسة (عبد اللطيف، 2006) إلى التعرف على تطور عجز الموازنة العامة في مصر للوقوف على آثاره الاقتصادية، وأسبابه وسبل تمويله في الفترة (1993-2005)، وهدفت دراسة (الجلال، 2006) إلى تقييم مدى فعالية السياسة المالية في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد.
3. **على نطاق الدراسات الأجنبية:** تطرقت دراسة (Raja، 2008) إلى عناصر الإنفاق العام للسلطة الوطنية الفلسطينية كبند الرواتب والأجور كما تطرقت إلى أثر الاعتماد على إسرائيل وبروتوكول باريس الاقتصادي.

### ثالثاً: وجه التشابه مع الدراسات في مجموعة (ج):

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة الواردة في الجدول (1.1)، مجموعة (ج) في المنهجية المستخدمة في تحليل البيانات حيث تمّ استخدام أسلوب الإحصاء القياسي بهدف دراسة العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، كالنتائج المحلي الإجمالي، والحساب الجاري وعجز الميزان التجاري، معدل البطالة، الاستثمار الكلي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الأجنبي.

1. **على نطاق الدراسات المحلية:** دراسة (عناية، 2014) ركزت إلى تقدير العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والعجز المالي في الموازنة العامة خلال الفترة (1996-2013)، وركزت دراسة (صيدم، 2013) على تحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة، والحساب الجاري خلال الفترة (1996-2012) واستخدمت طريقة المربعات الصغرى، وتطرقت دراسة (الريفي، 2013) على تحديد العوامل التي تساهم على تحقيق الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير النموذج، وركزت دراسة (الجعفري والعارضة، 2002) على تحديد العلاقة ما بين العجز في الميزان التجاري وعجز الموازنة، وتم بناء نموذج قياسي لتحديد العلاقة.
2. **على نطاق الدراسات العربية:** هدفت دراسة (شحرور، 2013) إلى تحديد آثار العجز في الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك الكلي، الادخار الكلي، التكوين الرأسمالي الثابت، العرض النقدي والتضخم، ومستويات البطالة، وتم استخدام المنهج الإحصائي في تحقيق أهداف الدراسة، وركزت دراسة (الصوص والجلبي، 2012) على كل من الدخل القومي والاستهلاك،

والإيرادات العامة، والنفقات العامة، والنتائج المحلي الإجمالي، ومستوى الادخار، والتكوين الرأسمالي، والدين العام الداخلي في الاقتصاد الأردني (1977-2006).

وهدفت دراسة (الخصاونة 2012) إلى تحديد العلاقة بين الطلب على النقود وعجز الموازنة في الأردن خلال (1967-2009)، واستخدمت الدراسة المنهج القياسي عبر بناء نموذج قياسي؛ لاختبار لتحقيق هدف الدراسة. وهدفت دراسة (الطيب، المجالي، والطراونة 2011) العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الأردن للفترة (1980-2010)، وركزت دراسة (الحصري 2010) إلى تحديد أثر العجز في الموازنة العامة على سعر الفائدة في الأردن خلال الفترة (1996-2008). هدفت دراسة (الكسواني، 2002)، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في سعودية (1970-1999).

3. **على نطاق الدراسات الأجنبية** هدفت دراسة (Funlayo, 2014) إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في نيجيريا في المدى القصير والطويل، خلال الفترة (1980-2011)، وركزت دراسة (Khumalo, 2013) على تحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم الاقتصادي، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي وبناء نموذج قياسي؛ لتحديد العلاقة، وهدفت دراسة (Awe, 2012) إلى تحديد العلاقة بين العجز في الموازنة والتضخم في نيجيريا خلال الفترة (1980-2009)، وركزت دراسة (Asrafuzzaman, 2013) إلى تحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة وسعر الصرف الحقيقي، واستخدم أسلوب الطريقة السببية، وطريقة التكامل المشترك، وركزت دراسة (Najid, 2012) إلى تحديد العلاقة بين عجز الموازنة والإصدار النقدي والتضخم في كولومبيا، وهدفت دراسة (Zonuzi, 2011) إلى تحديد العلاقة بين العجز الموازنة والتضخم في إيران، خلال الفترة (1990-2007)، واستخدم الباحث المنهج القياسي عبر تحليل بيانات السلاسل الزمنية، وتناولت دراسة (Habibullah, 2011) إلى تحديد العلاقة بين العجز المالي في الموازنة العامة والتضخم، وركزت دراسة (Lozano, 2009) إلى تحديد العلاقة بين عجز الموازنة والإصدار النقدي والتضخم في كولومبيا، وهدفت دراسة (De Moura & Leiti, 2004) إلى تحديد علاقة العجز في الموازنة العامة على أسعار الصرف الحقيقية وتوازن أسعار الأسهم، حيث تم استخدام المنهج الوصفي المقارن لتحقيق أهداف الدراسة، وركزت دراسة (Saleh, 2003) إلى توضيح العلاقة بين عجز الموازنة من جهة والمحددات لإيرادات الحكومية (معدل النمو الاقتصادي، معدل الفائدة، عجز الميزان التجاري، سعر الصرف، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الاستثمار الخاص، مستوى التعليم).



☒ أوجه الاختلاف وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. إنَّ غالبية الدراسات المحلية دراسات نظرية إلا ماورد في الجدول (1.1)، في مجموعة (ج). أما الدراسات الأجنبية فغالبيتها يعتمد على أساس تطبيقي حسب الدول والفترات الزمنية، وما يميز هذه الدراسة أنَّها دراسة تطبيقية؛ لتحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، ولما تتميز بها الأراضي الفلسطينية من أوضاع سياسية واقتصادية مختلفة عن الدول الأخرى، وحسب علم الباحث لا توجد دراسة بعينها محلية ناقشت مجمل هذه المتغيرات الاقتصادية المختاره في فلسطين، وذلك بتحليل سلسلة زمنية لمدة (19) عام من خلال نموذج قياسي للوصول إلى أفضل النتائج.
2. استخدمت معظم الدراسات السابقة وخاصة الدراسات المذكورة في المجموعة (ج) أساليب إحصائية مختلفة عن الأساليب التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة.
3. إن بعض الدراسات السابقة ذكرت علاقة العجز المالي في الموازنة العامة على متغيرات اقتصادية ليس مناسبة للوضع الفلسطيني، مثل: سعر الفائدة، وإصدار النقود، والاحتياطات المالية المصرفية، وذلك لعدم توسع نطاق وانتشار المعاملات المصرفية التجارية التي تتأثر معاملاتها بسعر الفائدة، ولعدم وجود عملة محلية رسمية لفلسطين بشكل عام.
4. تميزت الدراسة عبر تغطيتها لفترة زمنية هامة على المستوى الفلسطيني؛ لما شهدته من تغيرات مختلفة سياسية واقتصادية أثرت بشكل كبير حجم الإيرادات وعلى عجز الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، لذا اعتمد الباحث فترة إصدار فيها أول موازنة فلسطينية بحسب الاتفاقيات الدولية والتجارية للسلطة الفلسطينية من خلال فترة (1995-2013). فمن خلال هذه الدراسة سيتم إلقاء الضوء على قيمة العجز ومحدداته الاقتصادية المناسبة للحالة الفلسطينية.

## (1.9) الخلاصة:

تناول هذا الفصل العديد من النقاط الهامة، حيث تم التطرق في البداية لمقدمة الدراسة، التي بينت إشكالية العجز المالي في الموازنة العامة، والآراء الاقتصادية حول هذه المشكلة، وتمَّ استعراض مشكلة الدراسة وأهميتها وفرضيات الدراسة، والمنهج المتبع في هذه الدراسة، والمتغيرات لبناء النموذج القياسي، وتمَّ استخدام السلسلة الزمنية (1995-2013). وفي نهاية الفصل استعرض الباحث العديد من الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت موضوع العجز المالي في الموازنة العامة لدول مختلفة، وبيان وجه الاتفاق والاختلاف مع دراسة الباحث، وما يميز الدراسة عن باقي الدراسات السابقة والإسهامات التي تضيفه الدراسة.

# الفصل الثاني:

## الموازنة العامة للدولة

المقدمة

(2.1) مفاهيم عامة في الموازنة العامة

(2.1.1) مفهوم الموازنة العامة

(2.1.2) أنواع الموازنة العامة

(2.1.3) مبادئ الموازنة العامة

(2.2) الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية

(2.2.1) مراحل إعداد الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية

(2.2.2) هيكل الموازنة العامة لدى السلطة الفلسطينية وتطورها

(2.2.2.1) هيكل النفقات العامة الفلسطينية وتطورها

(2.2.2.2) هيكل الإيرادات العامة الفلسطينية وتطورها

(2.3) الخلاصة

## المقدمة:

إنَّ توسُّع وتغيُّر مفهوم دور الدولة في المجتمع أدى إلى تغيير مفهوم الموازنة العامة للدولة، فأصبح يأخذ أبعاداً جديدة، حيث أصبحت الموازنة العامة اليوم أداة فعّالة بيد الدولة تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على بنود الموازنة، وعلى القواعد والإجراءات المتبعة في إعدادها وتحضيرها، ففي سبيل السعي لتغطية النفقات المتزايدة لجأت الدولة إلى مصادر للإيرادات كانت إلى وقت قريب غير مرغوب فيها، كما أن الضوابط التي كانت تحكم عملية إعداد الموازنة تم التراجع عنها، حيث أدخلت عليها تعديلات كثيرة (مناصرة وآخرون، 2007، ص7).

فالموازنة مهمة أكثر من غيرها من الأدوات الفنية لتنفيذ السياسات الحكومية الكلية؛ لأنه من خلالها يتم تخصيص الموارد المالية المتاحة لبرامج العمل وخطته المختلفة، ومن خلالها -أيضاً- يتم الحكم على مدى وفاء الحكومات بالتزاماتها تجاه الحاجات المتنامية لمواطنيها. وانطلاقاً من موقعها المتميز والمحوري في منظومة العلاقات والسياسات الحكومية التنموية، فقد حظيت قضايا الموازنة العامة باهتمام واسع ومتزايد من قبل صانعي القرار الرسميين، ومنظمات المجتمع المدني، والباحثين في معظم دول العالم (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد1، 2005، ص2).

وسيتناول الباحث خلال هذا الفصل التطرق إلى بعض المفاهيم العامة للموازنة العامة بشكل عام، ومن ثمَّ التفصيل في موازنة السلطة الفلسطينية من مراحلها وهيكلها، وبنودها، وتطورها، خلال الفترة (1995-2013).

## (2.1) مفاهيم عامة في الموازنة العامة

### (2.1.1) مفهوم الموازنة العامة:

تعني كلمة موازنة في اللغة عدة معاني منها المساواة، المقابلة، المعادلة (مناصرة، 2007، ص12). فالعام هو الشامل، وخلاف الخاص (مصطفى وآخرون، 1989، ص635). فالموازنة العامة تختص بالأموال العامة التي لا تختص بفرد دون آخر، بل هي لعموم الناس (الليحاني، 1997، ص26). ولعل إطلاق اسم الموازنة العامة على الموازنة العامة للدولة لما فيها من المقابلة والمساواة بين شيئين هما: الإيرادات العامة، والنفقات العامة.

تعددت تعريف الموازنة العامة للدولة<sup>(1)</sup> تبعاً للمدارس الفكرية وآراء الاقتصاديين، وما تضمنته التشريعات الدولية، ومن هذه التعريفات:

- خطة يتم التعبير عنها باصطلاحات مالية، وتغطي مرحلة زمنية غالباً ما تكون سنة (العربي وآخرون، 1986، ص11).
- وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان، تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية؛ لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة، (محرزي، 2008، ص383).
- تقدير تفصيلي لنفقات وإيرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة تعده أجهزة الدولة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار قانون ربط الموازنة، الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ موازنة الدولة بجانبها التحصيلي والإنفاقي، طبقاً للبرنامج التفصيلي الذي تتضمنه (البطريق، 2008، ص692).

وقد عرف قانون رقم (7) لتنظيم الموازنة العامة والشئون المالية في فلسطين لعام 1998: برنامج مُفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداته السنة مالية معينة، ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية، والمنح والقروض، والمتحصلات الأخرى لها، والنفقات، والمدفوعات المختلفة: هي الكشف التفصيلي للنفقات والإيرادات لمختلف النشاطات المقدرة لسنة مالية معينة؛ لتحقيق الأهداف والسياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، ومالم يكن استثناء بحكم القانون أو اتفاقية دولية أو عقد قانوني، فإن الموازنة العامة تحتوي على الصندوق الموحد، وكل الصناديق الخاصة.

---

(1) من الدول العربية التي تستخدم مصطلح الموازنة العامة (مصر، الأردن، لبنان، سورية، سلطنة عمان، العراق، السعودية، فلسطين، السودان، اليمن، قطر)، بينما تستخدم دول عربية أخرى مصطلح الميزانية العامة (الإمارات، البحرين، الكويت، ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب) دون أن يكون لذلك أي دلالة علمية تبرر هذا الاستخدام.

ويرى الباحث بأنّ الموازنة العامة هي وثيقة مالية تشمل جميع الإيرادات الحكومية ومصروفاتها خلال سنة مالية، وتعكس التوجهات الرئيسية للسياسة العامة للحكومة ضمن الخيارات الاستراتيجية للدولة.

## (2.1.2) أنواع الموازنة العامة:

نتيجة تعدد وظائف الموازنة العامة وأهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتغيرات في طبيعة السلطة الممنوحة للموازنة العامة أدى إلى ظهور أنواع أخرى للموازنة العامة منها:

1. **موازنة الأداء والبرامج:** ويعرف هذا النوع من الموازنات بأنه مجموعة الأهداف التي يجب على أجهزة الحكومة ووحداتها المختلفة تحقيقها خلال فترة زمنية مقبلة بعد تفصيلها، تبعاً للبرامج والأنشطة والجهود اللازمة لذلك، على أن يتم تحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج أو نشاط (المهاني، 2000، ص17)، وتعتمد موازنة الأداء والبرامج على المخرجات المراد الوصول إليها، والأهداف المطلوب تحقيقها وأثرها على المجتمع، وتساعد في توفير البيانات التي تحدد طبيعة وماهية المخرجات وتكلفتها المالية مع ربطها بالمنفعة التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، وبذلك تكون قرارات توزيع الموارد مدعومة بالبيانات اللازمة (مقداد، والكحلوت، 2009، ص75).
2. **الموازنة الصفرية:** تقوم على أساس توفير المال اللازم لتمويل البرامج، دون الأخذ بعين الاعتبار لما تمّ إنفاقه سابقاً وبشكل فعلي على تلك البرامج، وتكون البداية من نقطة الصفر (الحاج، 2009، ص151). فالموازنة الصفرية تركز على المبادرة والإبداع في رسم السياسات العامة، في تحديد تكاليف كل نشاط وتقدير الإيرادات المتوقعة منه؛ لإتاحة فرصة الاختيار الأفضل من بين البدائل المقترحة، كما تتميز الموازنة الصفرية بانعدام الروتين وعدم تكرار أنشطة سابقة (عبد الجليل، والبدور، 2009، ص43).
3. **موازنة البرمجة والتخطيط:** تعتمد هذه الموازنة على تحديد الإمكانيات، والقدرات المتاحة في المستويات المختلفة للأجهزة الحكومية، على ضوء الأهداف العامة بدءاً من المستويات الأعلى، بحيث تحدد الأهداف من خلال تحليل البدائل. ويحدد هذا النظام وظائف الموازنة بالتخطيط أولاً لتحديد وترتيب الأهداف حسب الأولويات المحددة، ومن ثمّ برمجة الأهداف التي يتمّ تحديدها بترجمتها إلى برامج ومشاريع محددة وتحديد مستلزماتها المالية والبشرية، ثم تأتي مرحلة الرقابة للتأكد من سلامة تنفيذ القرارات الصادرة عن الإدارة العليا (عوض الله، 1998، ص390).
4. **الموازنة التقليدية (البنود):** ويتم في هذا النوع من الموازنات تصنيف إيرادات ونفقات الموازنة حسب نوع الإيراد أو النفقة، وهذا يساعد على الإشراف والرقابة المالية في تنفيذها بحيث تحوّل دون تجاوز الاعتمادات المقررة (رضوان، 2009، ص107). جدير بالذكر أن الموازنة للسلطة الفلسطينية هي

موازنة بنود، حيث لا تساعد الموازنة الحالية على التخطيط لعدم احتوائها على برامج ومشاريع تمتد لأكثر من فترة زمنية قادمة.

### (2.1.3) مبادئ وأسس الموازنة العامة:

أي الأصول والمبادئ التي تحكم إعدادها، والأسس التي تقوم عليها، وقد تشكلت معظم هذه القواعد خلال القرن التاسع عشر، وكان الهدف منها تنظيم الموازنة العامة، والتعرف على المركز المالي للدولة، وتبسيط إجراءات الرقابة من قبل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والحد من التبذير والهدر في المال العام (اللوزي وآخرون، 1997، ص21).

وكان اتفاقاً كبيراً بين كثير من أساتذة المالية العامة في تحديد القواعد والمبادئ الأساسية للموازنة العامة، حيث اشتملت مؤلفاتهم على القواعد والمبادئ التالية:

1. مبدأ سنوية الموازنة: جرى العرف على أن تُعد الميزانية لفترة مقبلة تقدر بسنة، وقد اختيرت هذه المدة لاعتبارات مالية، وسياسية، فمن الناحية المالية تُختار مدة سنة لكونها؛ أصلح مدة لعمل تقدير النفقات والإيرادات، فهي حد طبيعي لتكرار العمليات المالية؛ لاحتوائها على دورة كاملة الفصول (أبو العلا وآخرون، 2003، ص88).
2. مبدأ علانية الموازنة العامة: تعني علانية الموازنة العامة ضرورة طرح مختلف الخطوات التي تمر بها الموازنة على الرأي العام، لأن مراعاة واعتبار الرأي العام أمر له مكانة عظمى في النظم الديمقراطية (عبد الواحد، 1996، ص135).
3. مبدأ وحدة الموازنة العامة: تنص قاعدة الوحدة بأن تُدرج جميع إيرادات الدولة، ونفقاتها في موازنة واحدة، وتظهر في وثيقة واحدة (أو مجلد واحد) (عصفور، 2008، ص54)، وتطبيق هذا المبدأ يعني عدم تعدد موازنات الدولة، ووضع خطة مالية (الموازنة) شاملة تنسق أوجه الإنفاق وتحصيل الإيرادات (اللوزي وآخرون، 1997، ص24).
4. مبدأ توازن الموازنة العامة: تعني هذه القاعدة بصفة عامة أن تتساوى نفقات الدولة العامة مع إيراداتها العامة وبعبارة أخرى، أن تكون النفقات العامة العادية للدولة في حدود إيراداتها العامة (عصفور، 2008، ص61). ومن مبررات هذا المبدأ تجنب حدوث عجز في الموازنة يتجه بطبيعته إلى التزايد إذا تمت تغطيته عن طريق الاقتراض، أو حدوث تضخم إذا ما تم تغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي، أو حدوث فائض يدفع إلى الإسراف والتبذير، وتجنب الالتجاء إلى القروض لتغطية العجز (المهايني، 2000، ص79).

5. قاعدة عدم التخصيص (مبدأ الشيوخ): تعني هذه القاعدة ألا يخصص إيراد معين من الإيرادات العامة للإنفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات، فلا يجوز مثلاً أن تخصص حصيلة الضريبة الإضافية على وقود السيارات لإصلاح وصيانة الطرق (محرزي، 2008، ص413). وبمقتضى هذا المبدأ يجب أن تكون الإيرادات العامة والنفقات العامة مشاعة في الموازنة دون إجراء تحديدات متقابلة بين إيراد معين لمقابلة إنفاق معين (شكري، 1990، ص52).

## (2.2) الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

بدأت السلطة الفلسطينية فور تسلمها زمام الأمور بإنشاء مؤسساتها ووزاراتها التي تمكّنها من إدارة وبسط سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، وذلك بدعم من الدول المانحة في خطوة لتأهيل السلطة ومؤسساتها؛ لإنهاء المرحلة الانتقالية التي نصت عليها اتفاقية أوسلو في مدة لا تتجاوز الخمس سنوات للانتقال إلى الوضع الدائم. وبعد الخطوات الأولى نحو بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية وبالتعاون المستمر مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والعمل الدؤوب، صدر قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية في مدينة غزة 1998/8/3م والذي يشتمل على سبعة فصول تناولت أسس إعداد الموازنة وتنفيذها وإدارة الدين العام وقواعد المحاسبة والتدقيق.

### (2.2.1) مراحل إعداد الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

تمر الموازنة العامة للدولة بعدة مراحل، ابتداء من مرحلة التحضير والإعداد، حتى مراحل الاعتماد والتنفيذ والرقابة، ثم تبدأ دورة جديدة لسنة قادمة، لذلك عادة ما يطلق على هذه العملية "دورة الموازنة العامة للدولة".

أولاً. مرحلة إعداد وتحضير الموازنة: يعتبر إعداد الموازنة وتحضيرها عملاً إدارياً بحثاً ولذلك ينبغي أن تهتم به السلطة التنفيذية وحدها، لما للسلطة التنفيذية من قدرة على معرفة نفقات وإيرادات الوزارات والدوائر الحكومية التابعة لها لما لديها من معلومات فنية بالأوضاع الاقتصادية المؤثرة والمتأثرة في الموازنة العامة، حيث تقوم هذه السلطة بإصدار تعميم لكافة الوحدات الحكومية حول إعداد مشروع الموازنة العامة (المدهون، 2013، ص140).

ثانياً. مرحلة اعتماد الموازنة: بعد أن تنتهي وزارة المالية من بحث ومناقشة مشروعات موازنات جميع الوزارات والهيئات العامة، تتولى إعداد الإطار النهائي للموازنة، يقدم وزير المالية في موعد مسودة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة القادمة لمجلس الوزراء، يُقدّم مجلس الوزراء الموازنة العامة

المقترحة للسنة المالية القادمة للمجلس التشريعي؛ لمراجعتها، وإقرارها، وإصدارها في قانون الموازنة العامة السنوية.

ثالثاً. **مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:** حتى يصبح قانون الموازنة العامة واجب التنفيذ بعد إقراره من قبل المجلس التشريعي يجب أن يصادق عليه رئيس السلطة الفلسطينية وتقوم السلطة التنفيذية بعد نشر القانون في الجريدة الرسمية عن طريق أجهزتها المتعددة بعمليات تنفيذ قانون الموازنة العامة. ولما كانت الموازنة العامة تتضمن الإيرادات العامة والنفقات العامة لذلك فإن تنفيذها يتناول تحصيل الإيرادات العامة التي أجاز تحصيلها، وكيفية صرف النفقات التي أقر صرفها (أبو مصطفى، 2009، ص39).

رابعاً. **مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة:** تتحقق رقابة الموازنة العامة من خلال المتابعة والتقييم، ويعني ذلك قياس مدى تحقيق الأهداف المرسومة سواء ما يتعلق منها بالإنفاق العام أو تحصيل الإيرادات، وتأخذ الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة صوراً متعددة تختلف باختلاف التوقيت للقيام بالرقابة، وعليه تُقسّم الرقابة على تنفيذ الموازنة إلى أنواع منها:

1. **الرقابة الإدارية على تنفيذ الموازنة العامة:** تقوم وزارة المالية بواسطة وحدة الرقابة المالية بتدقيق تحصيل الإيرادات، على اختلاف أنواعها لدى: الدوائر، والمؤسسات، والشركات، والجهات الأخرى المخولة بتحصيلها؛ للتأكد من التحصيل قد تم في أوقاته المحددة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها (المدهون، 2013، ص165).

2. **رقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية:** بهدف ضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري في السلطة الوطنية بسلطاتها الثلاثة: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية وكشف أوجه الانحراف المالي والإداري.

### **(2.2.2) هيكل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية وتطورها:**

أعدت السلطة الفلسطينية أول موازنة عامة للعام 1995 بمساعدة صندوق النقد الدولي، ومنذ ذلك الحين تقوم السلطة بتقديم الموازنة العامة إلى المجلس التشريعي الفلسطيني الذي انتخب في العام 1996م. وتتكون الموازنة العامة الفلسطينية من مكونين أساسيين هما: الإيرادات العامة، والنفقات العامة، وتنقسم الإيرادات والنفقات بدورها إلى بنود فرعية كما هي موضحة في الجدول (2.1):



جدول (2.1) تبويب بنود الموازنة العامة الفلسطينية

صافي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة
إجمالي الإيرادات	النفقات الجارية وصافي الإقراض
الإيرادات المحلية	نفقات الرواتب والأجور
- إيرادات ضريبية	نفقات غير الأجور:
- إيرادات غير ضريبية	- نفقات تشغيلية
- توزيعات الأرباح	- نفقات تحويلية
إيرادات المقاصة	- نفقات رأسمالية عادية
إرجاعات ضريبية (-) تشمل:	صافي الإقراض
ضريبة القيمة المضافة	العجز الجاري قبل التمويل
بنترول	النفقات التطويرية
	- ممولة من الخزينة
	- ممولة من المنح والمساعدات
	العجز الإجمالي قبل التمويل
	التمويل
	التمويل الخارجي
	- دعم الموازنات
	- تمويل النفقات التطويرية
	التمويل المحلي
	- دعم البنوك
	- صافي التغيير في المتأخرات
	- مصادر تمويل أخرى
	- صافي متأخرات المقاصة
	- المتمم الحسابي
	- إرجاعات ضريبية (متأخرات)
	الفجوة التمويلية

المصدر: وزارة المالية، الإدارة العامة للموازنة العامة، قانون الموازنة العامة، 2014، ص 18.

## (2.2,2,1) هيكل النفقات العامة الفلسطينية وتطورها:

لقد ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة نتيجة لتطور مماثل حصل في دور الدولة في المجتمع وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، كما أخذت حيزاً وافراً من التحليل الاقتصادي الكلي، وتعود أهمية النفقات العامة إلى كونها إحدى المتغيرات الاقتصادية المهمة والأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها، إذ إنها تعكس كافة جوانب أنشطة العامة. فالنفقة العامة هي مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق نفع عام، ويمكن تعريف النفقات العامة: بأنها كل الأموال التي تصرفها الدولة من خزينتها من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين (الصغير، 1999، ص36)، ويمكن تعريف الإنفاق العام على أنه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة؛ بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة (عبد الحميد، 2005، ص193).

ومن خلال مما سبق نستخلص أنّ النفقات تتكون من العناصر التالية: بأنه مبلغ من المال يغلب عليه الطابع النقدي. تُصرف من قبل الدولة أو أحد مؤسساتها وهيئاتها، وتُصرف إشباعاً لحاجة عامة، وتحقيقاً لأهداف الدولة العامة.

☒ **تصنيف النفقات العامة للسلطة الفلسطينية:** إنّ تقسيم النفقات العامة يعني دراستها من حيث تركيبها ومضمونها وطبيعتها، ومن المنطقي أن تتنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة، وعلى ذلك نجد أغلب المؤلفين الماليين أسهبوا في التقسيمات النظرية للنفقات العامة في حين أن الدول أخذت بالتقسيمات الوضعية كل حسب ما يلائم حاجاتها، وظروفها ودرجة تطورها اقتصادياً واجتماعياً.

تُقسم النفقات العامة في الموازنة العامة في السلطة الفلسطينية تقسيماً وظيفياً وعلمياً (اقتصادياً) وذلك كما يلي:

**1. التقسيم الوظيفي:** على هذا الأساس تُقسّم النفقات العامة وفقاً للوظائف التي تؤديها الدولة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التصنيف يعد أحدث التقسيمات للنفقات العامة، كما أنه لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها لهذا التقسيم، ويمكن التقسيم وفقاً للوظائف التي تؤديها الدولة المعاصرة بواسطة نفقاتها العامة، حيث تُصنّف هذه الأخيرة على أساس مجموعة وظائف أساسية في شكل مصالح تابعة للدولة.

يُساعد التقسيم الوظيفي للنفقات العامة على قيام الدولة بتوزيع الإنفاق العام، على الوظائف المنوطة بها، ويُمكن السلطة التشريعية والمواطنين من التعرف على ذلك، ومن مقارنة ما ينفق على الوظائف العامة للدولة من سنة لأخرى (صقر، 1996، ص92).

قسمت وظائف السلطة الفلسطينية في موازنتيها العامة إلى ثمانية قطاعات، ويتضمن كل قطاع عدداً من الوحدات الحكومية، ومؤسسات، ومنظمة التحرير الفلسطينية وأنواع مختلفة من النفقات، والتي قسمت بدورها إلى عدد من الفصول وذلك على النحو التالي (المدهون، 2013، ص47):

أ. **الإدارة العامة:** وتشمل مكتب الرئيس، ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، والمجلس التشريعي، ومجلس الوزراء وديوان الرقابة المالية والإدارية، وديوان موظفين العام، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ب. **الأمن والنظام العام:** ويتضمن وزارة الداخلية، والعدل، ومجلس القضاء الأعلى، وسلطة الأراضي، ووزارة الحكم المحلي، وديوان قاضي القضاة، ودار الفتوة والبحوث الإسلامية.

ج. **الإدارة المالية:** يندرج ضمن هذه الخدمة وزارة المالية، وبنقات المقدسات، ووزارة الأوقاف والشئون الدينية، والمؤسسات غير الحكومية، وسلطة المياه الفلسطينية، والمتقاعدين، وخدمة الدين العام، والاحتياجات المالية والنفقات التطويرية.

د. **الشئون الخارجية:** تشمل دائرة شئون المفاوضات والسفارات ووزارة الخارجية.

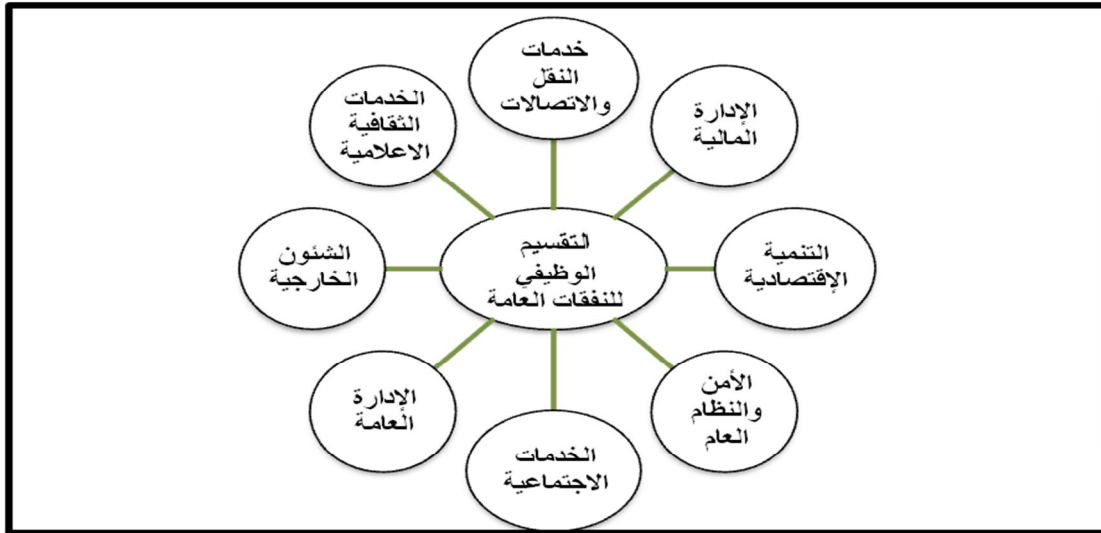
هـ. **التنمية الاقتصادية:** كوزارة الاقتصاد الوطني والهيئة العامة للمدن الصناعية، ومؤسسة المواصفات والمقاييس والهيئة العامة لتشجيع الاستثمار ووزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة الزراعة، وسلطة جودة البيئة.

و. **الخدمات الاجتماعية:** وتشمل وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الصحة، ووزارة شئون المرأة ووزارة شئون الأسرى والمحربين، ووزارة العمل، والشئون الاجتماعية، ووزارة شئون اللاجئين.

ز. **الخدمات الثقافية الإعلامية:** ويتضمن هذا القطاع المجلس الأعلى للإعلام، ووزارة السياحة والآثار ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة الثقافة.

ح. **خدمات النقل والاتصالات:** ويشمل وزارة النقل والمواصلات، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

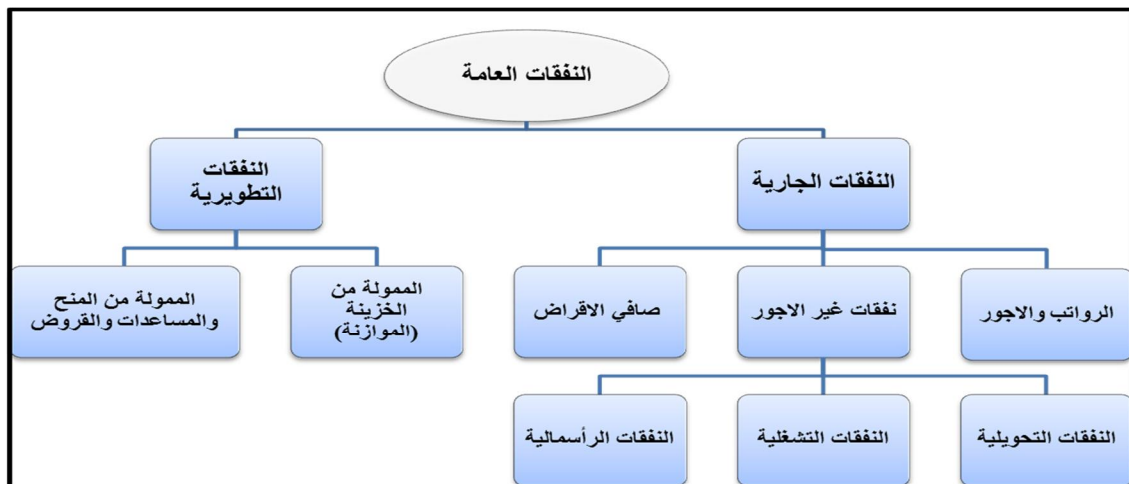
شكل ( 2.1): يوضح التقسيم الوظيفي للنفقات العامة في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية



إعداد الباحث، بناءً على التقسيمات الوظيفية للنفقات العامة.

2. التقسيم العلمي (الاقتصادي) للنفقات العامة: يتم تقسيم النفقات العامة طبقاً للتصنيف الاقتصادي إلى نوعين هما: النفقات الجارية، والنفقات الرأسمالية والتطويرية (شامية وآخرون، 1997، ص82). والشكل التالي يوضح تصنيف التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة للسلطة الفلسطينية.

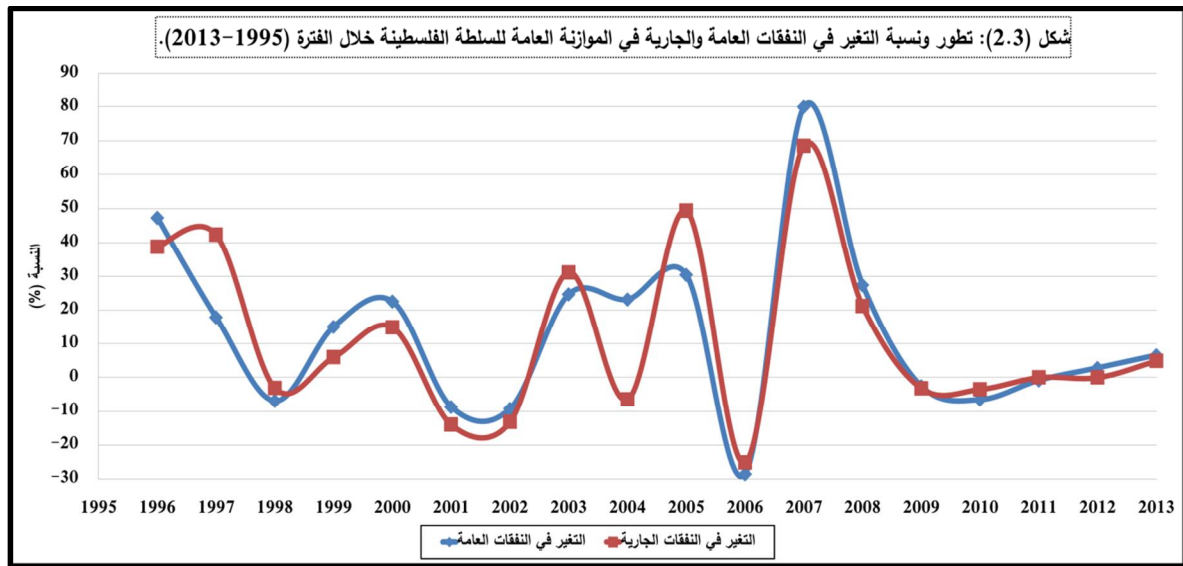
شكل (2.2) التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة في موازنة السلطة الفلسطينية



إعداد الباحث استناداً من تقرير سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي 2013، ص40، 2014.

أولاً. **النفقات الجارية:** وهي عبارة عن النفقات اللازمة لقيام الوحدات الحكومية المختلفة لوظائفها وخدماتها، وتتكرر هذه النفقات في الموازنة العامة للدولة كل سنة (المدهون، 2013، ص42). أو النفقات المُخصصة للنشاط غير الإنتاجي وتشمل الصحة، التعليم، والضمان الاجتماعي، ونفقات الجهاز الحكومي، والإدارة الاقتصادية (شامية وآخرون، 1997، ص8).

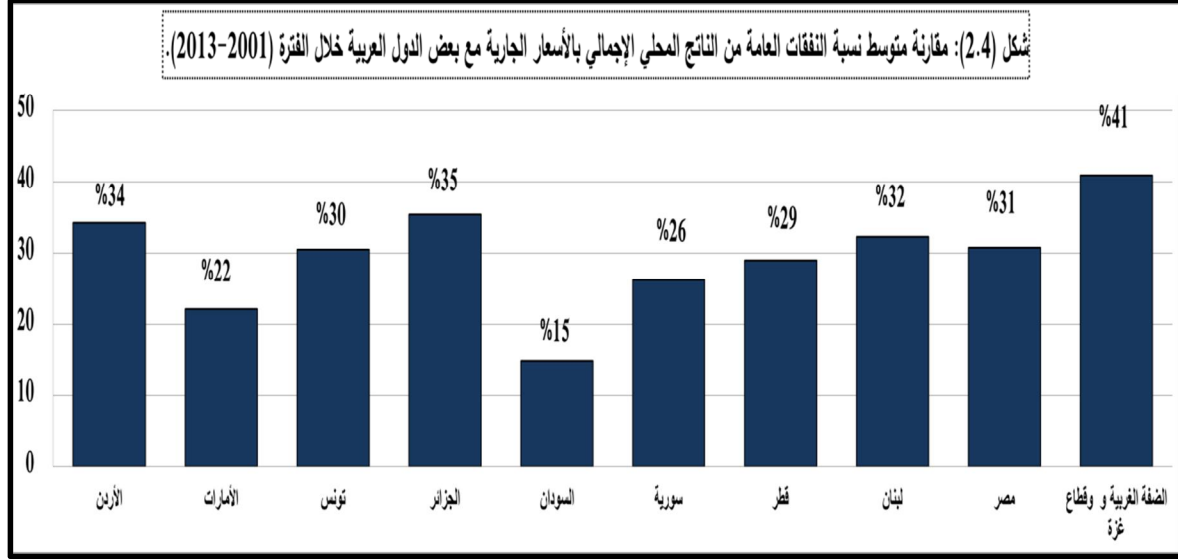
يوضح الشكل (2.3) نسبة تطور وتغير النفقات العامة والجارية في موازنة السلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013): حيث بلغت النفقات العامة حوالي (49.01%) من الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة (1995-2013).



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في الجدول (2.2)، وجدول (2.3)، ملحق (1)، ص163-164.

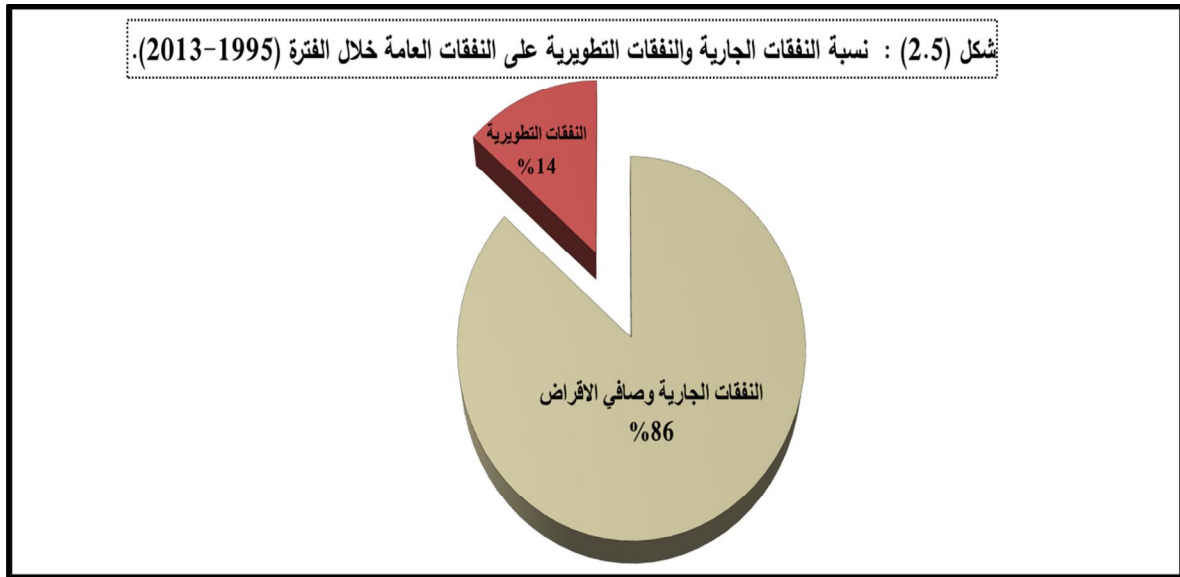
الفترة (2003-2005) شكلت النفقات العامة خلال تلك الفترة بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي ما نسبته (43.15%) (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد5، 2006، ص29).

انخفضت النفقات العامة في عام 2006 بنسبة (25.2%) مقارنة بالعام 2005، وبعد حالة الانقسام التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في منتصف العام 2007 وتشكيل حكومة الطوارئ الفلسطينية، بدأت السلطة بتطبيق خطة إنعاش قصيرة المدى، كان هدفها الرئيسي هو تسديد متأخرات القطاع الخاص والموظفين، وقد ارتفع حجم الإنفاق العام إلى حوالي (2877) مليون دولار بزيادة نسبتها (68.2%)، وكان معظم هذا الارتفاع نصيب النفقات الجارية (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2007، 2008، ص23).



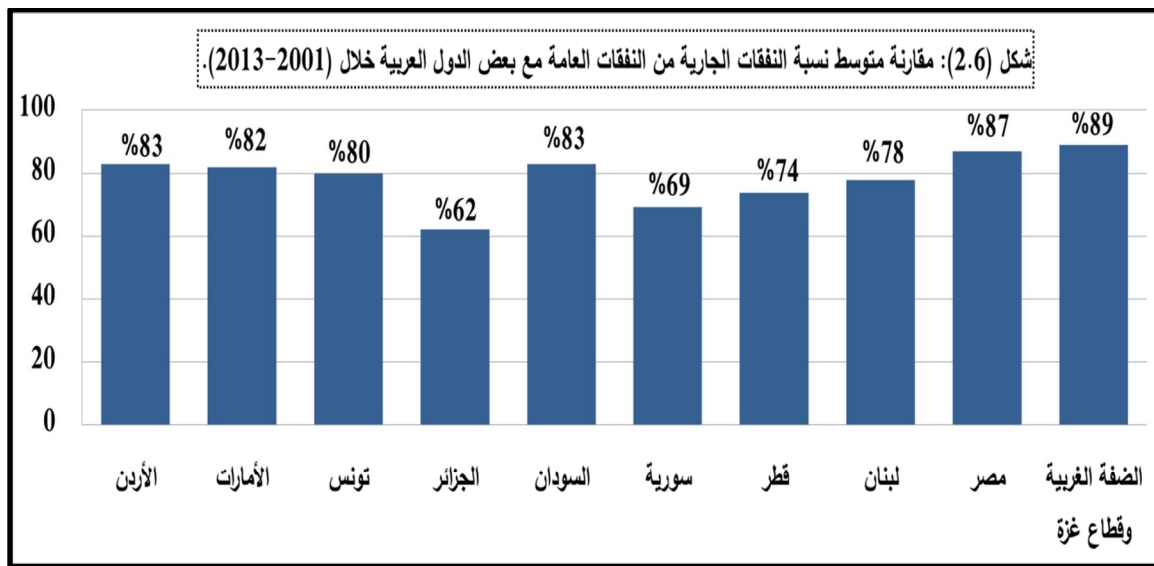
إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في الجدول (3.5)، ملحق (1)، ص 173-174.

يتضح من خلال الشكل (2.4) بأن متوسط نسبة النفقات العامة الفلسطينية من الناتج المحلي الإجمالي خلال (2013-2001) شكلت حوالي (41%)، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة عند مقارنتها مع بعض الدول العربية خلال نفس الفترة، ففي الإمارات العربية شكلت (22%)، وفي مصر بلغت (31%)، وفي الأردن حوالي (34%) وفي سورية (26%).



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في الجدول (2.3)، ملحق (1)، ص.

يتضح من الشكل (2.5) أنّ النفقات الجارية خلال الفترة (1995-2013) تُهيمن على النفقات العامة، حيث أنها تُشكل حوالي (86%) من النفقات العامّة و(14%) يكون من نصيب النفقات التطويرية، وهذا يدل على أن هناك حالة من عدم التوازن في هيكل النفقات العامة، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة من مقارنة بالنسبة في الدول العربية حيث بلغ نسبة الإنفاق الجاري إلى الأنفاق العام خلال (2001-2013) في كلٍ من الأردن ولبنان وسوريا، حوالي (83.4%)، (77.6%)، (60.4%) على التوالي، حيث تأثرت النفقات العامة العربية بانعكاسات الأزمة المالية العالمية وبالخيارات المتاحة أمام السياسات المالية والظروف المستجدة في كل دولة على حدة (صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية، 2015، ص30).

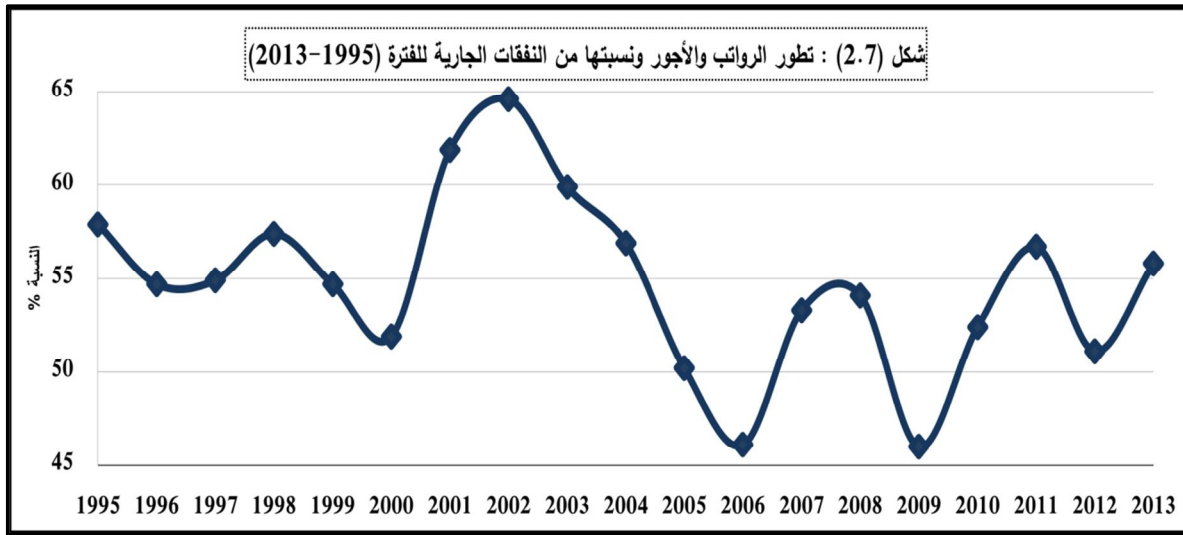


إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في الجدول (3.5)، ملحق (1)، ص173.

### تنقسم النفقات الجارية في موازنة السلطة الفلسطينية إلى:

أ. **نفقات الرواتب والأجور:** ويقصد بالرواتب والأجور تلك النفقات التي تدفعها الحكومة لموظفيها نتيجة لقيامهم بعمل، أو جهد فكري، أو عقلي (شامية وآخرون، 2005، ص84). وتشمل الرواتب الأساسية للموظفين العسكريين والمدنيين الدائمين على ملاك أي وزارة أو أي هيئة أو مؤسسة، أو سلطة رسمية تتبع الموازنة العامة، وذلك حسب التشريعات الموضوعة في ديوان الموظفين، والموظفين بعقود، وأجور عمال، وعلاوة اجتماعية وطبيعة عمل، وبدل عمل إضافي وعلاوة إدارية، وعلاوات أخرى، وعلاوات خاصة، ومكافآت الموظفين (المدهون، 2013، ص46).

ويمكن تتبع تطور نفقات الأجور والرواتب للسلطة الفلسطينية من خلال الشكل (2.7)، ويمكن القول بأنَّ بند الرواتب والأجور هو الرقم الأهم والأصعب في الموازنة العامة الفلسطينية؛ إذ يشكل حوالي (54%) من النفقات الجارية و(46%) من النفقات العامة خلال الفترة (1995-2013)، ويتضح مدى ضخامة تكلفة الرواتب والأجور عند مقارنتها مع بعض الدول المجاورة، إذ بلغت نسبتها من النفقات الجارية خلال العام 2013، (31.2%) في مصر، و(23.9%) في إسرائيل، و(21.2%) في الأردن، و(25.2%) في لبنان (ماس، تحليل موازنة السلطة الفلسطينية لعام 2013، 2014، ص11).



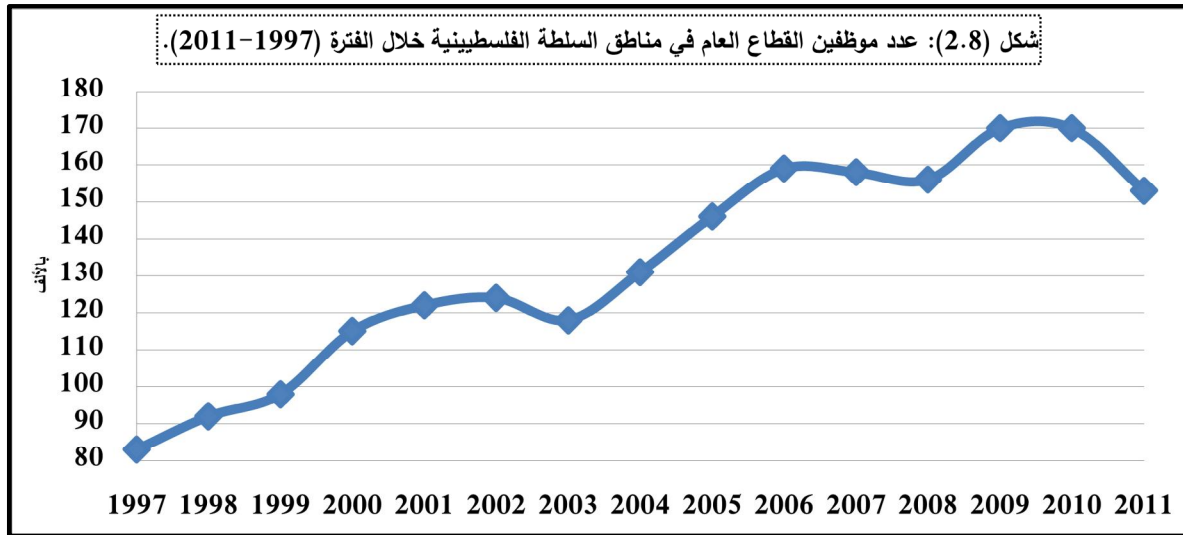
إعداد الباحث استناداً على البيانات الواردة في الجدول (2.4)، ملحق (1)، ص165.

خلال فترة الإصلاح المالي (2003-2005)، وبعد تطبيق الشق المالي من قانون الخدمة المدنية أدى إلى ارتفاع عدد الموظفين في القطاع العام؛ فارتفعت فاتورة الرواتب والأجور مع نهاية 2005، حيث وصل التوظيف العام إلى (146) ألف (مقارنة مع 98 ألف في نهاية 1999). وشهدت فاتورة الرواتب والأجور خلال هذه الفترة زيادتين حادتين: الأولى في أواخر 2003 والثانية في النصف الثاني من العام 2005. هذا على الرغم من الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من التوظيف وللتقاعد المبكر (ماس، طاولة مستديرة (2)، 2012، ص10).

وفي العام 2006 نلاحظ من خلال الشكل (2.7) انخفاض في فاتورة نفقات الرواتب والأجور بنسبة (34%)، وذلك يعود إلى أن الموظفين في القطاع العام لم يحصلوا إلا على (50%) من رواتبهم وذلك بسبب تعطيل إسرائيل تحويل إيرادات المقاصة، وبالنظر إلى الشكل (2.8) ارتفاع عدد الموظفين الحكوميين في عام 2006 نحو (159) ألف موظف (موزعين مناصفة بين الموظفين المدنيين وقوات الأمن)، وترافق مع ذلك ضغوط على السلطة؛ بسبب توقف حركة العمال في إسرائيل



خصوصاً في قطاع غزة، وهو الأمر الذي جعل السلطة الفلسطينية مُضطرة لرفع عدد موظفي القطاع العام مسببة ارتفاع فاتورة الرواتب والأجور إلى (1369) مليون دولار في عام 2007، وارتفاع النفقات الجارية إلى (2567) مليون دولار.



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في الجدول (2.5)، ملحق(1)، ص166.

وخلال الفترة (2008-2013)؛ ارتفعت فاتورة الرواتب والأجور في العام 2010، ويعزى هذا الارتفاع إلى قيام وزارة المالية بصرف علاوات موظفي مدينة القدس ومعلمي التربية والتعليم (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد25، 2011، ص20). ونفقات الأجور والرواتب تابعت صعودها خلال السنوات الخمسة (بزيادة بمقدار 22%)، حيث شكّل بند الأجور والرواتب خلال هذه الفترة (52.4%) من إجمالي النفقات الجارية<sup>(1)</sup>، رغم الجهود التي اتبعتها السلطة الفلسطينية للحدّ من ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب والتي اشتملت على الحدّ من التعيينات وتجميد زيادات وعلاوات الأجور، ووقف التوظيف العام، وتقليص تعويضات غلاء المعيشة إلى (1.5%) كحد أقصى، فتمّ البدء بتطبيق هذه الاقتراحات منذ منتصف عام 2012، فانخفضت نسبة فاتورة الرواتب والأجور من النفقات الجارية حيث بلغت (51%)، مقارنة مع عام 2011 (56.7%) (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد35، 2013، ص26)، فقد أدت هذه الإجراءات سالفة الذكر إلى خفض نسبة الرواتب لإجمالي الناتج المحلي الاسمي لتبلغ نحو (13.6%) عام 2013 مقارنة بحوالي (21.2%) مقارنة بحوالي (30.3%) عام 2008 (سلطة النقد الفلسطينية، استدامة المالية العامة 2013، 2014، ص16).

1 ) ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً جداً، حيث أن متوسط نسبة الرواتب إلى الإنفاق الجاري في الدول العربية تساوي (38%) فقط، وبحسب منظمة العمل الدولية فإن هذا المتوسط هو ضعف المستوى العالمي (المراقب الاجتماعي والاقتصادي، العدد 26، 2011، ص22).

وفي العام 2013 شكلت نفقات أجور ونفقات رواتب الموظفين حوالي (55%) من إجمالي النفقات الجارية؛ ويعود السبب وراء ارتفاع حجم نفقات الأجور، والرواتب خلال هذا العام؛ إلى علاوات غلاء المعيشة، والترقيات، بالإضافة إلى التفاهات التي أبرمتها الحكومة مع النقابات العمالية (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، 2014، ص41).

## ب. نفقات غير الأجور: تنقسم إلى النفقات التحويلية والنفقات التشغيلية ونفقات الرأسمالية عادية

**1. النفقات التحويلية:** هي النفقات التي لا يترتب عليها زيادة مباشرة في الدخل القومي، وإنما يترتب عليها إعادة توزيع الدخل من قطاع لآخر أو من فئة لأخرى، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بالإتفاق على بعض فئات المجتمع ولا تحصل الدولة على مقابل لهذه النفقات (رجب، 2001، ص162). ويمثل هذا البند حصة الحكومة من الضمان الاجتماعي (12.5%) والتي تدفع لصندوق التأمين والمعاشات (التقاعد)، كما يشمل الإتفاق على البرامج الإغاثية، والرعاية الاجتماعية، والمساعدات الإنسانية، والتعليمية، والصحية، والتعويضات التي تقدمها السلطة للمواطنين المتضررين من الحصار والعدوان الإسرائيلي (صبيح، 2010، ص259).

• **النفقات العامة التحويلية الاقتصادية:** وتشمل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض تكلفة إنتاجها وذلك للمحافظة على أثمان منتجاتها عند مستوى منخفض (شهاب، 2004، ص214)؛ لتمكين الطبقات المختلفة في المجتمع من الاستفادة من هذه المنتجات بأسعار معقولة مثل: دعم الخبز، وبعض المواد الغذائية (الدهون، 2013، ص43).

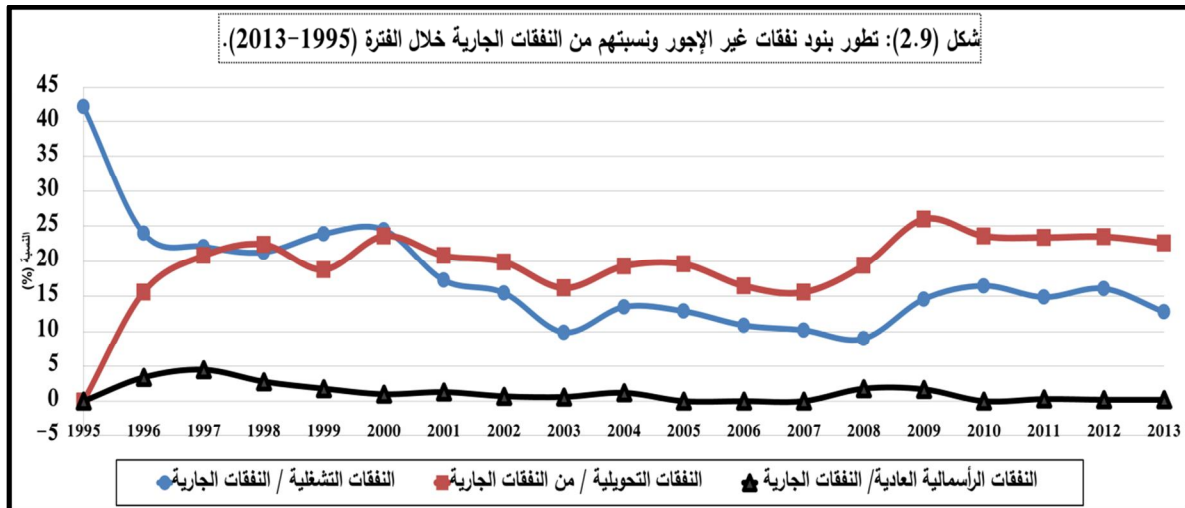
• **النفقات العامة التحويلية الاجتماعية:** وتتم بلا مقابل، وتهدف إلى رفع مستوى معيشة بعض الأفراد أو الطبقات الاجتماعية مثل: إعانات المرض، والعجز، والشيخوخة، والبطالة، وإعانات دعم المستهلك (شامية وآخرون، 2005، ص120).

• **النفقات العامة التحويلية المتعلقة بالنشاط المالي:** تتضمن أقساط الدين العام والفوائد المترتبة عليه (العمر، 2002، ص98). وهذه النفقات تقوم بتحويل المبالغ النقدية من المكلفين بدفع الضرائب إلى حامل سندات الدين العام (ذئبيات، 2003، ص73).

**2. النفقات التشغيلية:** هي النفقات التي تدفعها الدول من أجل تسيير أمور الإدارة الحكومية وتشمل مصاريف المياه والكهرباء والهاتف والبريد والمواصلات وإيجار المباني، والمحروقات، والقرطاسية والمطبوعات، ومصاريف وسائل النقل، والصيانة، ونفقات السفر في المهمات الرسمية، ومصاريف أخرى (اشتيه، 2003، ص260)، ويشمل هذا البند رسوم الاشتراك في الصحف، والمجلات، والوكالات، وأثمان المواد الغذائية للمستشفيات (أبو مصطفى، 2009، ص98).

3. نفقات رأسمالية عادية: هي النفقات التي يتم تمويلها من خلال الموازنة الجارية، وبدأت النفقات الرأسمالية العادية في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية في عام 1996، وذلك لعدم إمكانية فصلها عن النفقات الجارية، وتتمثل في التجهيزات المكتبية والمعدات والأثاث والسيارات والحاسوب وغيرها (موسى، 2003، ص269).

ولمتابعة تطور بنود نفقات غير الأجر للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013) ؛ وذلك من خلال الشكل (2.9) نلاحظ بأنَّ النفقات التحويلية نمت خلال الفترة (1996-2013) بحوالي (20.8%) من إجمالي النفقات الجارية، ويمكن حصر الأسباب وراء هذا الارتفاع إلى الأوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والارتفاع المستمر في نسبي الفقر والبطالة، مما أدى إلى ازدياد الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى السلطة الفلسطينية. فلهذا لذا من الصعب التحدث عن خفض حصة النفقات التحويلية من إجمالي النفقات الجارية، وذلك لما سيتركه ذلك من آثار سلبية على الجهات المستفيدة من تلك كالفقراء والعاطلين عن العمل، ومساهمات التقاعد، بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ كيفية توزيع النفقات التحويلية على الوزارات المختلفة يؤكد مدى صعوبة خفض تلك النفقات (قباجة، الاستدامة المالية، 2012، ص71).

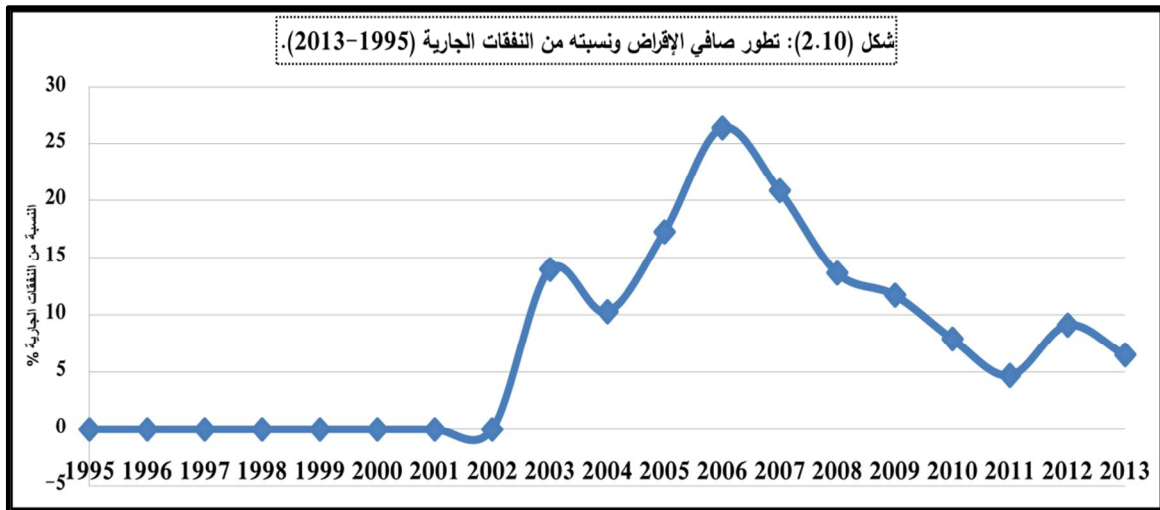


إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في الجدول (2.4)، ملحق (1)، ص165.

وبالنسبة لتوزيع النفقات التشغيلية - حسب مراكز المسؤولية - فيوجد هناك (6) مراكز مسؤولية تستحوذ على نحو ثلاثة أرباع هذه النفقات، وهي: وزارة الصحة بنسبة (33.8%)، ووزارة الداخلية والأمن الوطني بنسبة (13.7%)، ووزارة التربية والتعليم العالي بنسبة (10.4%)، ومكتب الرئيس بنسبة (6.1%)، ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بنسبة (5.4%)، والسفارات بنسبة (4.3%). وتتوزع باقي المصاريف التشغيلية على مراكز المسؤولية الأخرى وهي (44) مركزاً (ماس، تحليل مشروع الموازنة، 2013، ص12).

وفيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية العادية يلاحظ من الشكل (2.9) أن نسبتها متدنية؛ والسبب في ذلك أن الدول المانحة تعهدت بتمويل النفقات الرأسمالية التطويرية التي تهدف لتمويل مشاريع البنية التحتية الفلسطينية، والتي جانب ذلك فقد تبنت السلطة سياسة إيلاء القطاع الخاص الدور الريادي في الاستثمار والإنتاج في الأراضي الفلسطينية، مما ساهم هذا في اقتصار النفقات الرأسمالية العادية على تجهيز الوزارات وما إلى ذلك من نفقات رأسمالية عادية (موسى، 2003، ص270). وشكّلت النفقات الرأسمالية العادية حوالي (0.86%) من إجمالي النفقات الجارية، وحوالي (0.02%) من إجمالي نفقات الأجور خلال فترة الدراسة. ومن خلال ما سبق من تحليل تطور للنفقات غير الأجور نرى بأن بند نفقات غير الأجور شكلت حوالي (31.7%) من إجمالي النفقات العامة وحوالي (36.8%) من النفقات الجارية خلال الفترة (1995-2013).

**ج. صافي الإقراض:** المتمثل في الإقراض المباشر المدفوع من وزارة المالية والإقراض غير المباشر المخصوم من إيرادات المقاصة؛ (حيث يتضمن مدفوعات الحكومة بدل فواتير المرافق المستحقة على هيئات الحكم المحلي، أو الأسر الفقيرة، والخصومات الضريبية، أو الخسائر المرتبطة بتسويق منتجات البترول)، والجزء الأعظم منه هو إقراض غير مباشر عن طريق خصم فواتير الخدمات العامة المتراكمة على الهيئات المحلية المتخلفة عن دفعها لصالح الشركات الإسرائيلية المزودة لهذه الخدمات مباشرة من إيرادات المقاصة الشهرية، دون الرجوع إلى السلطة الفلسطينية، على أن تقوم هذه الهيئات في مرحلة لاحقة بتسديد بعض من متأخراتها لصالح السلطة (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، 2011، ص30).



إعداد الباحث، استناداً على البيانات الواردة في الجدول (2.4)، الملحق (1)، ص 165.

يلاحظ من الشكل (2.10): بأنَّ هذا البند بدأ بالظهور في موازنة العام 2003 إذ بلغ (173) مليون دولار كما يبيّن استمراره بالتزايد حتى بلغ ذروته في العام 2007 حيث بلغ (535) مليون دولار، ونظراً لما يشكله هذا البند من عبء على الموازنة العامة فقد قامت الحكومة الفلسطينية بالعديد من الإجراءات التي أسهمت في ارتفاع نسبة التحصيل في الضفة الغربية إلى (85%)، وإلى نحو (30%) في قطاع غزة. وقد نجم عن كل ذلك التخفيض المتسارع لهذا البند منذ العام 2008 بنسبة (16.5%) عن العام 2007، لتصل إلى (354) مليون دولار في العام 2009، وبنسبة (11.7%) من النفقات الجارية، وإلى (236) مليون دولار في العام 2010، وبنسبة (7.7%) من النفقات الجارية، وإلى (139) مليون دولار في العام 2011، حيث تمّ تقليص هذا البند بنحو (70%) بين العامين 2008 و2011.

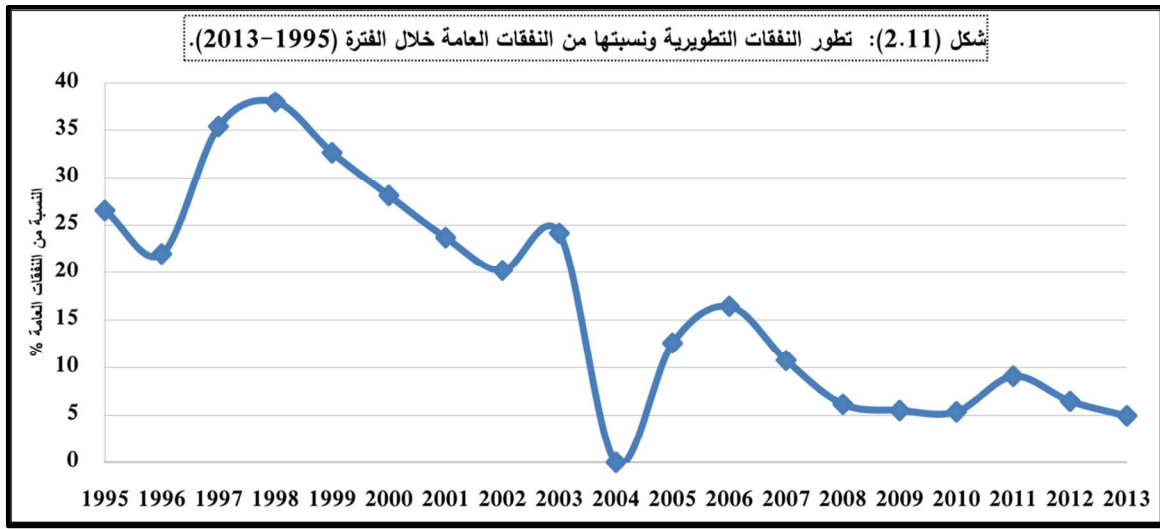
كما تسعى الحكومة الفلسطينية إلى إلغاء هذا البند والتوجه إلى خصخصة توزيع الكهرباء بالكامل. من المهم التأكيد على أنّ الآثار الإيجابية اقتصادياً لتقليص بند صافي الإقراض يمكن أن تترافق معه آثار اجتماعية سلبية، إذ يتوقع برنامج الغذاء العالمي أن تصل نسبة الأسر الفلسطينية التي ستأثر سلباً نتيجة إلغاء هذا البند إلى (43%) من الأسر الفلسطينية (UNCTAD، 2011، ص8)<sup>(1)</sup>. وارتفع صافي الإقراض بمقدار (100%) في 2012 بعد أن كان قد شهد تراجعاً في السنوات السابقة، على خلفية عدم سداد البلديات للمبالغ المستحقة عليها، ونتيجة لقيام إسرائيل بخصم (127) مليون دولار دفعه واحدة، لصالح شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية في شهر تشرين الثاني في العام 2012 (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، 2013، ص40).

**ثانياً. النفقات التطويرية (الرأسمالية):** ويقصد بها المتعلقة بالثروة القومية كنفقات إنشاء المشروعات الجديدة من طرق، وسكك حديدية، وترع، ومصارف، وغيرها. يتم الإنفاق من مخصصات النفقات التطويرية المرصودة في فصل وزارة المالية بقرار من وزير المالية بناء على طلب الوزير المختص، ومدير الموازنة العامة. وتنقسم النفقات الرأسمالية والتطويرية من حيث تمويلها إلى نفقات رأسمالية عادية، ونفقات رأسمالية تطويرية (اشته، 2003، ص269). تحدثنا عن النفقات الرأسمالية العادية سنتحدث عن النفقات الرأسمالية التطويرية:

1) Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the occupied Palestinian territory. United Nations Conference on Trade and Development. September 2011.

وتنقسم النفقات التطويرية في الموازنة العامة الفلسطينية حسب مصادر تمويلها إلى: نفقات تطويرية ممولة من الموازنة، ونفقات تطويرية مموّلة من الدول المانحة، والقروض، والنفقات التطويرية المموّلة من الخزينة، والنفقات الرأسمالية من المعونات الخارجية والقروض (صبيح، 2010، ص 269).

يتضح من الشكل (2.11)، تطور النفقات التطويرية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013) يتبين بأن السلطة تلجأ إلى تقليل الإنفاق التطويري لحساب النفقات الجارية من أجور، ورواتب، ونفقات غير الأجور، وهو ما يشير إلى عدم الوضوح في أداء الحكومة نظراً لقلّة مواردها المتاحة وزيادة المطلوبات عليها (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، 2013، ص 40).



إعداد الباحث استناداً على البيانات الواردة في الجدول (2.4)، ملحق (1)، ص 165.

ارتفعت نسبة تمويل النفقات التطويرية من الإيرادات المحلية خلال الفترة (2009-2012)، حيث زادت الإيرادات المحلية بمقدار (32%) خلال هذه الفترة، وهذا يتفق مع توجه الحكومة المعلن في تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية ومحاولة إيجاد البدائل التمويلية لدعم الموازنة العامة (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 24، 2011، ص 14). وخلال العام 2013 انخفضت النفقات التطويرية حيث بلغت (168.4) مليون دولار، وبلغت نسبتها من النفقات العامة (4.8%)، وساهمت فيه الخزينة أكثر من الثلث تقريباً (61) مليون دولار، وتم تمويل الباقي من المنح والمساعدات الخارجية (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، 2014، ص 41).

ويرى الباحث، أن ذلك يؤدي إلى خلل هيكلي على المستوى البعيد، حيث يؤدي تخفيض الإنفاق على المشاريع التطويرية إلى انخفاض الإيرادات المتوقعة خلال الفترة القادمة، وذلك قلة تمويلها للاستثمار العام والخاص.

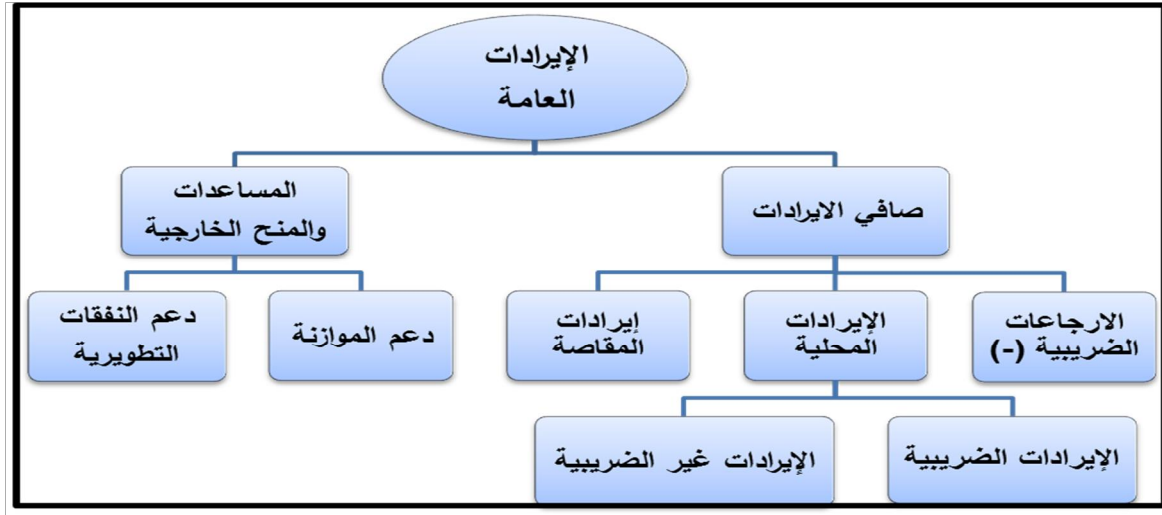
## 2.2.2.2) هيكل الإيرادات العامة والمساعدات الفلسطينية وتطورها:

تعتبر الإيرادات العامة من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة، وتسعى دوماً إلى زيادة حصيلتها والحفاظ عليها من الهدر والضياع، كما أن الإيرادات العامة تعتبر مؤشراً حقيقياً يعكس مدى فعالية الأداء الحكومي الاقتصادي والمالي ونشاطه. يقصد بالإيرادات العامة مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (ناشد، 2000، ص46). المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها وهذه الإيرادات متعددة، أهمها إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة والضرائب، والرسوم، والقروض، والوسائل النقدية (عواضة، 1978، ص385).

### ☒ تقسيم الإيرادات العامة في موازنة السلطة الفلسطينية:

تنقسم الإيرادات العامة في موازنة السلطة الفلسطينية، كما يتضح من الشكل التالي صافي الإيرادات العامة، والمساعدات والمنح الخارجية.

شكل (2.12): هيكل الإيرادات العامة والمنح في موازنة السلطة الفلسطينية



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي (2013)، 2014، ص37.

1. **الإيرادات المحلية:** تشمل الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية التي تُحصلها وزارة المالية في حساب الخزينة الموحد، وتشمل الإيرادات المحلية على الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية.

أ. الإيرادات الضريبية: تعرف الضريبة بأنها" استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدراتهم التكليفية، وبطريقة نهائية وبلا مقابل؛ بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق دخل للدولة (شامية وآخرون، 2005، ص146).

وتنقسم الإيرادات الضريبية إلى:

▪ **الضريبة المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض وتُستقطع من الأفراد مباشرة، أو من منبع تحقيق الدخل، ومثال على ذلك ضريبة الدخل التي تستقطع من رواتب الموظفين مباشرة (الرفاعي، الوزني، 2003، ص293). سمحت اتفاقية العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل "برتوكول باريس" للسلطة الوطنية الفلسطينية انتهاج سياسة ضريبية مباشرة مستقلة، ويشمل ذلك ضريبة الدخل على الأفراد والشركات وضرائب الملكية وضرائب ورسوم الحكم المحلي، كما نصّت الاتفاقية على قيام إسرائيل بتحويل (75%) من ضرائب الدخل التي تخصها من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، و (100%) من الضرائب المخصومة من العاملين في المستوطنات (الميزان لحقوق الإنسان، 2002، ص39)

▪ **الضرائب غير المباشرة:** هي التي تمثل حصيلتها المصدر الرئيسي للإيرادات في الدول النامية فهي تفرض على السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد، وهي تعتبر ضريبة علي الدخل بطريقة غير مباشرة، ومن أمثلة الضرائب الغير مباشرة جمارك الصادرات والواردات، وضرائب الاستهلاك والإنتاج، والضريبة على المبيعات، المكوس على المحروقات، والمكّوس علي السجائر(الوزني، الرفاعي، 2007، ص293).

وتنقسم الضرائب غير المباشرة في الأراضي الفلسطينية إلى قسمين:

• **ضريبة القيمة المضافة:** ويتم جبايتها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية تفرض هذه الضريبة على الإنفاق ويمعدل ثابت، وهي تفرض على البضاعة من لحظة دخولها أراضي الدولة إذا كانت مستورده، أو عند استخراجها في الدولة نفسها، وتسري على السلع والخدمات في كل مرحله من مراحل الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، وتورد للخزينة العامة شهرياً (الخطيب، 2006، ص17).

وقد فرضت هذه الضريبة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الأول من تموز لعام1976 بالأمر العسكري رقم (685) والأمر العسكري رقم (643) الصادر في 1976/3/31، والذي لا يعد قانونياً حسب القانون الدولي، إلا أن هذه الأوامر العسكرية لم تحدد كلمة ضريبة القيمة المضافة في نصوصها بشكل صريح وقد أخذت نسبة هذه الضريبة بالارتفاع بشكل تدريجي من (8%) عام 1976 إلى (12%) عام 1978 ثم (15%) عام 1988 حتى توقفت عند نسبة (17%) عام 1991 وبعد توقيع



الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية أبقى هذه الاتفاقية على النسبة السابقة مع السماح للفلسطينيين بتغيير نسبة ضريبة القيمة المضافة بمقدار نقطتين مئويتين كحد أدنى أي أن تتراوح النسبة بين (15% - 16%)<sup>(1)</sup>، وبموجب هذه الاتفاقية يحق للسلطة الوطنية الفلسطينية أن تسترد ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى على السلع المستوردة من إسرائيل وبالمقابل تقوم إسرائيل باسترداد اقطاعات ضريبة القيمة المضافة على السلع الإسرائيلية إلى مناطق السلطة من السلطة الفلسطينية من خلال المقاصة (رابي، 2003، ص44-45).

• **إيرادات المقاصة:** هي إيرادات التي يتم تحصيلها نتيجة المعاملات التجارية بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي ويتم تحويلها إلى وزارة المالية وفقاً لجلسات المقاصة الشهرية، وتشمل "الجمارك" وهي الجمارك على المستوردات للسلطة الفلسطينية أو نتيجة للاستيراد المباشر عبر الموانئ وتحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية، وضريبة القيمة المضافة وضريبة المحروقات وضريبة الشراء التي يتم جبايتها من خلال إسرائيل، ويتم تحويلها إلى السلطة الفلسطينية مقابل رسوم تحصيل (3%) طبقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي ويتم تحصيل تلك الإيرادات وتحويلها للسلطة الفلسطينية بعملة الشيكال (الجعفري وآخرون، 2002، ص25).

ب. **الإيرادات غير الضريبية:** وهي تشمل علي رسوم<sup>(2)</sup> المحاكم، وتسجيل الأراضي، والتأمين الصحي وغيرها، كذلك الرخص مثل: رخص السيارات، والسائقين، ورخص البناء، وغرامات المحاكم، ومخالفات المرور، وطوابع البريد والاتصالات، وعوائد سلطة النقد، والفوائد البنكية، وأرباح محولة من الشركات العامة، وإيرادات مختلفة مثل: تأجير الأملاك الحكومية "أراضي الوقف"، وبيع منتجات حكومية وغيرها، حيث تُجبي تلك الإيرادات بأكثر من عملة، فرسوم المحاكم والتأمين الصحي يتم بالشيكال الإسرائيلي، ورسوم تسجيل الأراضي "الطابو" يتم بالدينار الأردني، أما رسوم طوابع البريد والمحاكم وغيرها من الدمغات التي تطبع على المعاملات فيتم جبايتها بالدينار

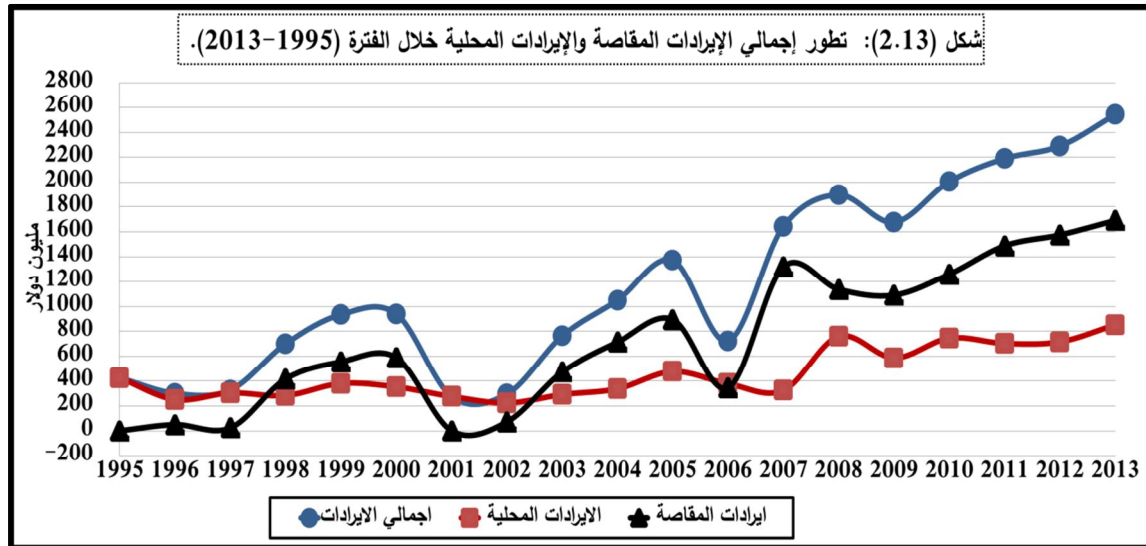
---

(1) تم رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من (14.5%) إلى (15%) (جاء القرار في أواخر العام 2012 وتحديداً في شهر تشرين الأول) في إشارة إلى أن فرص انعكاس تأثير هذا الإجراء من المفترض أن تكون خلال العام 2013. وتم رفعها في بداية حزيران 2013 إلى (16%) وقد جاء الرفع الأخير نتيجة لقيام إسرائيل برفع ضريبة القيمة المضافة لديها من (17%) إلى (18%)، وذلك للحفاظ على معدل ضريبة القيمة المضافة ضمن الهامش المنصوص عليه في بروتوكول باريس وهو (2%) (سلطة النقد الفلسطينية، استدامة المالية العامة 2013، 2014، ص11-12).

(2) الرسم مبلغ من المال تحدده الدولة، ويدفعه الفرد في كل مرة تؤدي إليه خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص، وتتطوي في نفس الوقت على منفعة عامة غالبية، وهذا ما يميز الرسم عن الضريبة، فالضريبة تجبي من الفرد جبراً بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه أما الرسم فأساس تحصيله هو المنفعة الخاصة التي تعود على دافعه من خدمة معينة تؤديها الدولة (دراز وأيوب، 2002، ص53).

الأردني، لذا فإن تلك الإيرادات سوف تتأثر نتيجة تقلبات سعر الصرف للعملة المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني (خضر، 2012، ص82).

ولتتبع تطور الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013) ويلاحظ من خلال الشكل (2.13)، بأنَّ الإيرادات العامة والمنح خلال الفترة (1995-2000)، نمت نمواً ملحوظاً في السنوات الأولى فلقد بلغ معدل النمو السنوي للإيرادات العامة في المتوسط (21.4%)، بسبب انتظام تحويل إيرادات المقاصة من الجانب الإسرائيلي (ماس، الطاولة المستديرة (2)، 2012، ص7)، وكان أعلى نمو للإيرادات الضريبية في العام 1995، حيث بلغت (357.7) مليون دولار؛ ويعود السبب في ذلك إلى امتداد صلاحيات السلطة في العام 1995 على باقي التجمعات السكانية الفلسطينية، واتساع القاعدة الضريبية، وانعكس ذلك على مساهمة الإيرادات المحلية في الناتج المحلي الإجمالي من (10.2%) في العام 1995 إلى (17.5%) في العام 2000 (عبد الرزاق، 2002، ص26)، وتجدر الإشارة بأن السلطة الفلسطينية أصبحت في العام 1998 قادرة على تغطية معظم نفقاتها الجارية من خلال الإيرادات المحلية الضريبية والغير ضريبية والمقاصّة (اشتية، 2003، ص286).



إعداد الباحث بناءً على بيانات الواردة الجدول (2.6)، ملحق (1)، ص 167.

وفي فترة الانتفاضة (2000-2002): انخفضت إجمالي الإيرادات بنسبة (70.7%) في العام 2001، ويعود هذا الانخفاض الحاد في إجمالي إيرادات السلطة بشكل أساسي على توقف إسرائيل عن تحويل إيرادات المقاصّة إلى خزينة السلطة الفلسطينية، ومن خلال الشكل السابق نجد أن إسرائيل لم تُحوّل إيرادات المقاصة في العام 2001 وحوّلت جزء بسيط منه في العام 2002، ولم يقتصر السبب وراء انخفاض إجمالي الإيرادات على إيرادات المقاصة بل كان للإيرادات المحلية دورٌ في هذا

الانخفاض، فبسبب الحصار الاقتصادي الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية تراجع الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وازدادت البطالة، مما أدى إلى تراجع الإيرادات المحلية بشكل واضح بحوالي (22%) في عام 2001 و(19%) في العام 2002 (ماس، الاستدامة المالية، 2012، ص17).

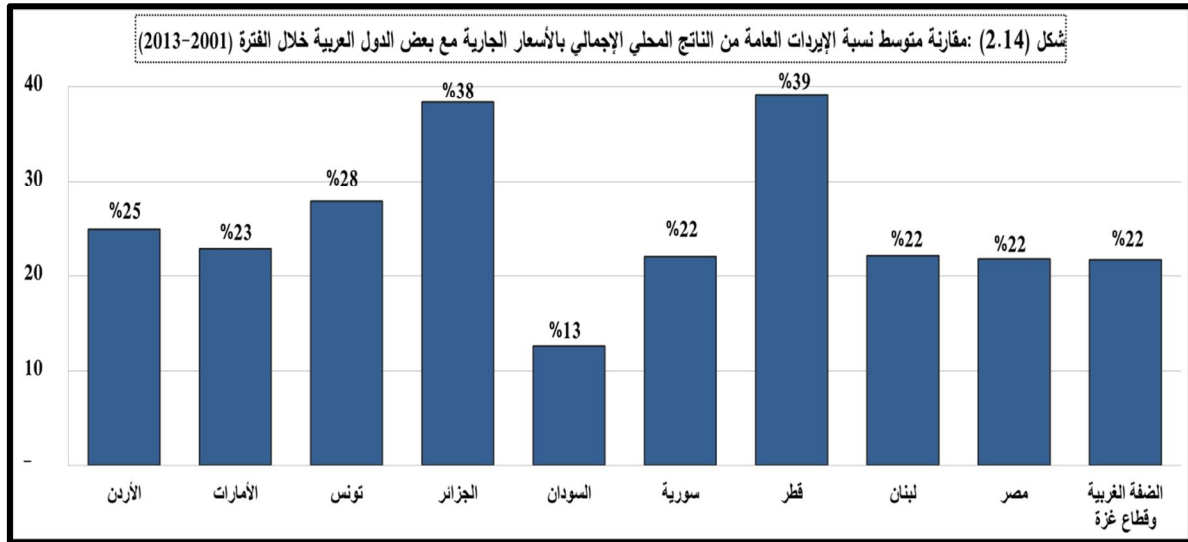
وفي فترة الإصلاح المالي (2003-2005)، شهدت ارتفاع متواصل في فاتورة الإيرادات العامة، فقد نمت بمقدار (28%)، حيث شكّلت الإيرادات العامة والمنح في تلك الفترة (37.8%) بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن أهم الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها السلطة الفلسطينية تأسيس "الحساب الموحد" لجميع إيرادات السلطة الفلسطينية ونفقاتها، وتجميع ثروات السلطة في صندوق واحد (صندوق الاستثمار) ووضع حد للتوظيف العام، بالإضافة إلى ذلك قيام إسرائيل بإعادة أموال المقاصة المحتجزة من قبلها، فساعد على زيادة إجمالي الإيرادات من البداية (ماس، الاستدامة المالية، 2012، ص18).

وفي الفترة المالية الرابعة (2006-2007): حيث عطلت إسرائيل تحويل إيرادات المقاصة، وتوقفت المساعدات الدولية من الدول المانحة؛ وذلك بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وانخفضت الإيرادات المحلية في العام 2006 بنسبة (60%) مقارنة بالعام 2005 (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد13، 2008، ص21). أما في العام 2007 مع تشكيل حكومة الطوارئ الفلسطينية التي تلت الانقسام الفلسطيني فقد ارتفعت الإيرادات العامة والمنح بمعدل (68.7%)؛ وذلك نتيجة إفراج إسرائيل عن أموال المقاصة، وكذلك تخفيف الحصار الدولي المفروض على الشعب الفلسطيني.

ونظراً لأن إيرادات المقاصة خارجة عن نطاق السيطرة المباشرة للسلطة الفلسطينية إلى حد كبير، ينبغي أن يركز تصحيح أوضاع المالية العامة على جانب النفقات، من خلال تجميد الأجور وقف التعيينات الصافية، وضغط النفقات التشغيلية، وتأجيل مشروعات التنمية غير الضرورية، مع إتاحة المجال لإجراء زيادة محدودة في التحويلات غية حماية الأسر الفقيرة والضعيفة، وعلى جانب الإيرادات، ينبغي أن ترفع الموازنة رسوماً مختارة لتعزيز استرداد التكلفة (صندوق النقد الدولي، آخر التطورات الاقتصادية، 2013، ص5).

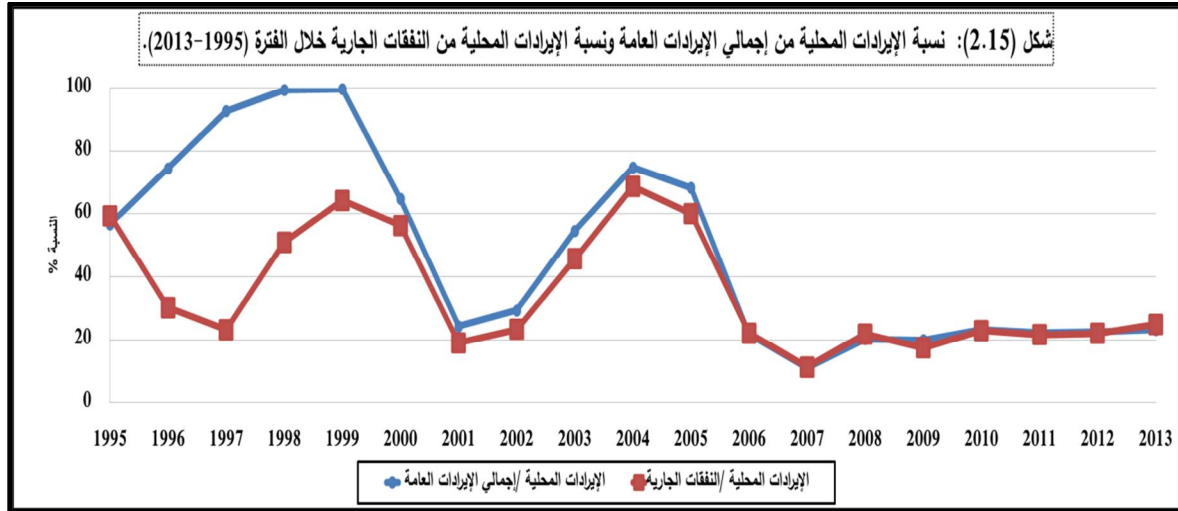
وفي الفترة المالية الأخيرة (2008-2012) رغم الصعوبات والتحديات التي واجهت السلطة الفلسطينية خلال العام 2012 إلا أنّ بند إجمالي الإيرادات العامة قد ارتفع بنحو (0.6%)؛ وجاءت هذه الزيادة كنتيجة لزيادة كل من إيرادات الجباية المحلية، وإيرادات المقاصة، وشكل إجمالي الإيرادات العامة نحو (30.9%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2012، مقارنة بنحو (32.3%) في العام

2011، وتُعدُّ هذه النسبة أعلى منها في الأردن، التي بلغت حوالي (25.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ من خلال الشكل (2.14) بأن متوسط نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2013) بلغت حوالي (22%)، وتعتبر هذه النسبة متقاربة لبعض الدول العربية المجاورة.



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في الجدول (3.5)، ملحق (1)، ص 173.

ويتضح من الشكل (2.15) أنّ هذه الإيرادات ساهمت خلال العام 2012 بتغطية نحو (22%) من النفقات الجارية (منها (15.8%) مساهمة الإيرادات الضريبية، و(7.6%) مساهمة الإيرادات غير الضريبية). وبالرغم من التقلّبات الحادة في التزامات إسرائيل بتحويل إيرادات المقاصّة خلال العام 2012، إلا أنها جاءت أعلى بنحو (14.4%) مقارنة بالعام 2011 (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، 2013، ص 37-38)؛ ويمكن أن يُعزى ذلك إلى وجود رقابة أكبر على التزام التّجار بتقديم فواتير المقاصّة، إضافةً إلى ارتفاع حجم الاستيراد في العالم الخارجي، ومن إسرائيل، ولكنّه يعكس مدى اعتماد الموازنة العامة للسلطة الوطنية على إسرائيل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2011، 2012، ص 33).



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في الجدول (2.7)، ملحق (1)، ص 168.

وفي العام 2013؛ شكّلت الإيرادات الضريبية حوالي (16.2%) من إجمالي الإيرادات العامة في لتصل إلى (597.2) مليون دولار، ويعد هذا المبلغ أعلى قيمة منذ 1997 نتيجة الإصلاحات الحكومية التي شهدتها الفترة الأخيرة في مجال جباية الضرائب؛ تماشياً مع خطة التنمية والإصلاح التي عكفت الحكومة على تنفيذها، ولكنه يظل متدنياً ويعكس ضعف القاعدة الضريبية كما طرأ ارتفاع طفيف في الإيرادات غير الضريبية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الإيرادات هي عبارة عن رسوم لا تتأثر معظمها بشكل مباشر بالأنشطة الاقتصادية، وتشمل هذه الرسوم الطوابع على الخدمات الصحية، وخدمات المحاكم، ورسوم الأراضي، ورسوم التريبة، كما تشمل أرباح المحافظ الاستثمارية (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 35، 2014، ص 27).

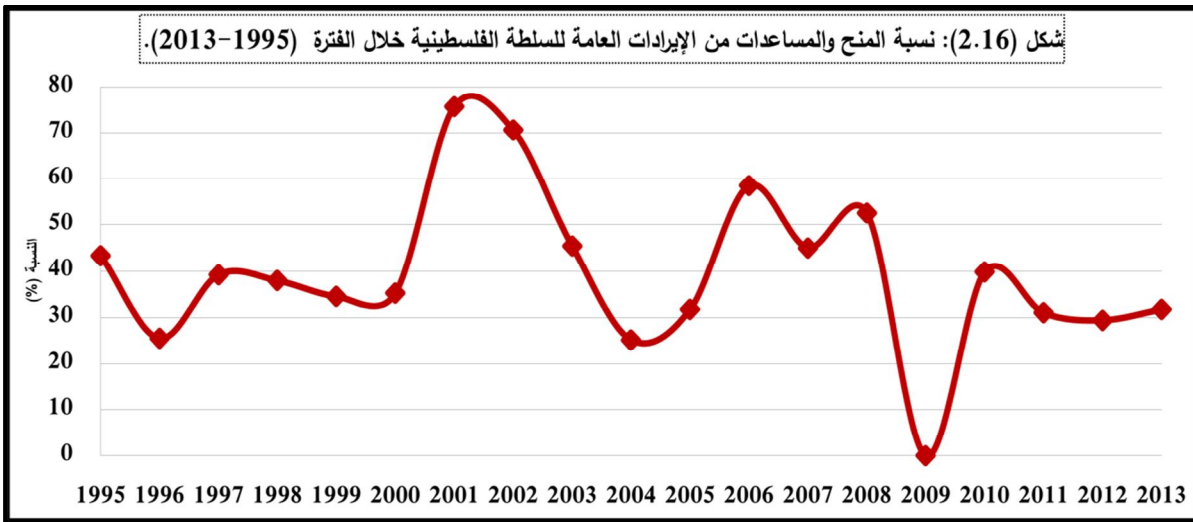
**2. الإيرادات الخارجية "المنح والمعونات":** وهي عبارة عن المساعدات الخارجية التي تتلقاها الدول النامية بشكل أساسي، ويتكون هيكل المنح، والمساعدات الخارجية في موازنة السلطة الفلسطينية من قسمين:

- **منح لدعم الموازنة:** بعد توقيع اتفاق أوسلو وكنوع من الدعم للعملية السياسية في الشرق الأوسط تعهدت الدول المانحة التي تتألف من ست وأربعين دولة ومؤسسة بتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية (الخطيب، 2006، ص 143)، وتدفعها من أجل سدّ العجز في الموازنة الفلسطينية.
- **منح لتمويل المشاريع التطويرية:** عملت الدول المانحة ومنذ انطلاق عملية السلام على العمل على تقديم المساعدات المالية والعينية؛ لإعادة بناء وأعمار البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، والتي كانت مدمرة بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وتأتي تلك المنح والمساعدات بالدولار الأمريكي وتقوم السلطة الفلسطينية بتحويل الدولار الأمريكي للشيكال الإسرائيلي؛ لأن معظم الإتفاق العام يتم بالشيكال

الإسرائيلي، ولا تلتزم السلطة الفلسطينية بسداد تلك المساعدات والمنح لاحقاً، ولكنها تلتزم مقابلها بتنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية منسجمة مع أولويات الدول والمؤسسات المانحة (عبدالله، 2005، ص20). وهي تغطي كامل عجز الموازنة التطويرية (صبيح، 2007، ص244).

يوضح الشكل (2.16)، واقع المنح المساعدات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية ونسبتها من الإيرادات العامة خلال الفترة (1995-2013) وما هو ملاحظ، بأن في الفترة (2000-2002): مع تراجع الإيرادات المحلية (الضريبية، وغير الضريبية) والزيادة في النفقات الجارية، فتم اللجوء إلى المساعدات الخارجية؛ لتمويل العجز في الموازنة العامة، حيث ارتفعت في العام 2000 فبلغت حوالي (510) مليون دولار، وواصلت في الارتفاع حتى العام 2001 بحوالي (66%) مقارنة بالعام السابق، وفي نهاية الفترة المالية، وبلغت في العام 2002 حوالي (697) مليون دولار.

المرحلة المالية الثالثة (2003-2005): انخفضت المساعدات الخارجية في العامين 2003، 2004 بنسبة (11%)، (49.3%) على التوالي مقارنة بالعام 2002، وارتفعت المساعدات الخارجية من جديد في العام 2005 إلى (636) مليون ولكنها أقل من قيمة المساعدات المقدمة في العام 2002، ويرجع هذا الانخفاض إلى زيادة الإيرادات المحلية نتيجة الإصلاحات المالية التي قامت بها السلطة الفلسطينية، فمع استمرار الزيادة في النفقات الجارية في الموازنة أبقّت الحكومة على الاعتماد على المساعدات الخارجية (ماس، الاستدامة المالية، 2012، ص25).



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في الجدول (2.6)، الملحق (1)، ص167.

المرحلة المالية الرابعة (2006-2007): ارتفعت المساعدات والمنح في العام 2006 إلى (1019) مليون دولار بنسبة زيادة حوالي (60%) مقارنة بالعام السابق، وانخفضت بنسبة (30%) في العام

2007 نتيجة تحويل إيرادات المقاصة من الجانب الإسرائيلي. وفي الفترة (2008-2012): بلغت المساعدات والمنح الخارجية خلال العام 2008 (1978.1) مليون دولار، وكانت نسبتها من الإيرادات العامة خلال ذلك العام حوالي (52.9%)، وبعد حالة التذبذب، وعدم الاستقرار في المساعدات والمنح الخارجية منذ بداية العام 2009، أصبح مصدر قلق للمالية العامة للسلطة الفلسطينية في دعم موازنتها، فقد وصل حجم المساعدات، والمنح إلى أدنى مستوياته خلال العام 2012 فبلغ (932.1) مليون دولار (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 19، 2009، ص20).

ويرى الباحث، من أسباب تراجع المساعدات الخارجية خلال الفترة (2009-2012)؛ وذلك بسبب امتناع الدول المانحة وتأخرها من تحويل المبالغ التي تعهدت بها لدعم السلطة على خلفية التطورات السياسية التي جرت ومازالت تجري على الساحة الفلسطينية من ناحية، وتداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بهذه الدول من ناحية أخرى.

وبعد الأزمة المالية الخانقة التي مرّت بها السلطة الفلسطينية، وعدم قدرتها بالوفاء بالتزاماتها المالية في أوقات استحقاقها، وهو ما دفع السلطة الفلسطينية إلى مطالبة الدول المانحة بالالتزام بتعهداتها، وإنقاذ السلطة من الأزمة التي تمرّ بها، فقد ارتفعت المساعدات، والمنح بشكل ملحوظ في العام 2013، ارتفعت بنسبة (46%) مقارنة بالعام 2012. فقد ساهمت هذه المنح والمساعدات الخارجية في تغطية (39.8%) من النفقات العامة، وحوالي (41.9%) من النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال العام 2013، كما شكلت (31.7%) من الإيرادات العامة والمنح مقارنة مع (29.4%) في العام 2012 (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، 2013، ص39).

ويتضح للباحث من التحليل السابق؛ إنَّ اعتماد موازنة الحكومة على المساعدات الخارجية؛ لتلبية احتياجاتها المالية أمراً مؤرّقاً؛ لأنَّ المساعدات بطبيعتها تتصف بعدم الاستمرارية، ووصولها يعتمد على المناخ السياسي العام والموقف الدولي السياسي العام، والموقف الدولي من السلطة الوطنية الفلسطينية. وبذلك فإنه لا يمكن الاعتماد عليها طويلاً في ردم الفجوة بين النفقات العامة والإيرادات.

### (2.3) الخلاصة:

يعد النمو في إيرادات المقاصة المحرك الأساسي للنمو في إجمالي الإيرادات المحلية الصافية كونها (المقاصة) المكون الرئيسي لهذه الإيرادات المحلية، وارتفاع نسبته من إجمالي الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أهمية هذا البند بالنسبة للموازنة العامة وبما يفيد ضرورة العمل المستمر باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الإدارية اللازمة بهدف رفع مستوى تحصيل هذا البند بشكل مستمر والحد من التسريبات فيه قدر الإمكان.

قامت السلطة الفلسطينية ببعض التدابير الإدارية من أجل رفع مستوى تحصيل إيرادات المقاصة خلال العام 2011 اشتملت هذه الإجراءات على مجموعة من التفاهات تمثلت في: أن يتم تقدير المقاصة وفقاً لقاعدة بيانات الجانب الإسرائيلي حول التجارة في ما بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة. وأن يتم تسوية فواتير الكهرباء المستحقة لشركة الكهرباء الإسرائيلية مع وزارة المالية الفلسطينية بشكل مباشر وعدم اقتطاعها تلقائياً من المقاصة إلا بعد الرجوع لوزارة المالية الفلسطينية.

لا تزال المساعدات والمنح تشكل أحد المصادر الرئيسية والهامة لإيرادات السلطة الفلسطينية والتي من الصعوبة بمكان الاستغناء عنها، سيما وأن الظروف الاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية تحتم على السلطة الفلسطينية استمرار الاعتماد على هذه المساعدات.

وبما أن الإيرادات العامة تحتل أولوية كبيرة في عمل أي حكومة لذلك فهي تستلزم وجود إدارة فاعلة لتحقيق الأهداف المترتبة عليها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، حيث أن تحديد مبلغ الإيرادات العامة ليس شرطاً كافياً لنجاح المشاريع والأنشطة وإنما لا بد أن تدار هذه الموارد بالكفاءة والفنية والفاعلية الكافية للحصول على الاستخدام الأمثل للإيرادات المتوفرة. ومن هنا يتضح أن الحاجة ماسة بأن يدير العملية وينفذها كوادر من ذوي الخبرة والكفاءة العلمية والعملية وأن يعملوا من خلال نظام يعتمد على المساءلة لمنع الفساد الإداري.



## الفصل الثالث:

### عجز الموازنة العامة للدولة

المقدمة

#### (3.1) مفاهيم عامة في عجز الموازنة العامة

(3.1.1) مفهوم العجز المالي في الموازنة العامة

(3.1.2) عجز الموازنة للدولة في الفكر الاقتصادي

#### (3.2) عجز الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية

(3.2.1) تطور العجز في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية

(3.2.2) صافي تراكم المتأخرات

(3.2.3) مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية

(3.2.4) أسباب تزايد العجز المالي في الموازنة العامة الفلسطينية

(3.3) الخلاصة

## المقدمة:

تعتبر معضلة عجز الموازنة من أهمّ المشاكل الاقتصادية، لما لها من تأثير مباشر على أداء النشاط الاقتصادي، ولقد اتجه العجز في الموازنة العامة إلى التزايد في مختلف دول العالم ووصله إلى مستويات باتت تهدد الاستقرار الاقتصادي المالي والنقدي للدول، وترتّب على ذلك تدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية للدول، وتدهور في مستوى المعيشة ورافق ذلك آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وكذلك تصاعد حجم الدين الداخلي والخارجي (الحاج، 2007، ص52).

فمنذ قدوم السلطة الفلسطينية أخذت على عاتقها إرساء دعائم الاقتصاد الوطني، والتخفيف من التشوهات التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، واعتمدت في ذلك على المنح والمساعدات المالية الخارجية، وتعدّت ذلك إلى البحث عن مصادر تمويلية، وأخذت في اتّباع سياسة الاقتراض الخارجي على نطاق واسع، ومع تطوّر الأحداث السياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وتعرضه للحصار المالي - بكل معنى الكلمة - لذا نجد أن السلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت شبه عاجزة عن مسايرة مسؤولياتها والتزاماتها المالية، وأخذ العجز المالي يدب في جسم السلطة والاقتصاد، حتى أصبح كلاهما أو أحدهما على الأقل مهدداً بالانهيار. في خضم هذه التطورات يأتي هذا الفصل ليتناول العجز المالي في الموازنة العامة للدولة من حيث مفهومه، بالإضافة الى عجز الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي، وبعد ذلك سيتم الحديث عن العجز المالي في الموازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013)، والبحث عن تطوره، ومصادر تمويله، وأسبابه خلال الفترة المذكورة.

## (3.1) مفاهيم عامة في عجز الموازنة العامة

### (3.1.1) مفهوم العجز المالي في الموازنة العامة:

ويقصد بالعجز في اللغة حجب القدرة عن الإتيان أو الوفاء بالشئ المطلوب (الأسطل، 2011، ص4).

تعددت الدراسات حول تحديد مفهوم لعجز الموازنة ويمكن التطرق إلى بعض المفاهيم منها:

- هو إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة ويقصد بالعجز في الموازنة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة (ماجد، 2001، ص87).
- قصور الإيرادات العامة المُقدَّرة للدولة عن سداد النفقات المُقدَّرة (ريان، 1999، ص92).

ومن خلال ماسبق يتضح لنا بأن العجز الموازي هو النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أم جارية، فقصور الإيرادات العامة المقدرّة عن سداد النفقات العامّة وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامّة للدولة يُعبر عن عجز في الموازنة العامة للدولة.

ويرى الباحث تعريفاً آخر للعجز المالي في الموازنة العامة: هو اختلال مالي يواجه الحكومة نتيجة قصور مواردها وإمكاناتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجلين: القصير، والطويل.

### (3.1.2) أنواع عجز الموازنة العامة:

لعجز الموازنة العامة للدولة أشكال متعددة ومختلفة نذكر أهمها فيما يلي:

1. العجز الكلي(الشامل): فالعجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز؛ ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة، ومنه يصبح العجز مساوياً للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة، والقطاع العام، ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام، بحيث أن هذا العجز لا يبد من تغطية باقتراض جديد، إضافة إلى ذلك فهذا العجز يُقدم صورة وافية لكل أنشطة الكيانات الحكومية (دردوري، 2014، ص149).
2. العجز الجاري: وهو الفرق بين الإيرادات الجارية (الإيرادات المحلية) والنفقات الجارية، وهنا يتم استثناء المساعدات الدولية والمنح لدعم الموازنة. (عبد النبي، 2012، ص121).
3. العجز المفروض: هي الأعباء والنفقات التي تطرأ على الدولة في فترات الأزمات، والكوارث، والحروب هي التي تسبب العجز الحقيقي في الميزانية الذي يؤدي في بعض الحالات إلى الاختناق (بريقي، 2002، ص35).

4. **العجز المالي المقصود:** فقد تلجأ الدولة إلى العجز المقصود في الموازنة عندما تعاني من أزمة اقتصادية، وتخشى على اقتصادها من الشلل، وبذلك فهي تخفض من الضرائب وتزيد في الانخفاض حتى تحدث استثمارات، وتنشئ مناصب شغل كبيرة، وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتتعمش المشاريع الكاسدة، الأمر الذي يسبب عجزاً في الموازنة إلا أنه يكون مقصوداً من طرف الحكومة التي تسعى من ورائه تخطي الأزمة بسلام، وتحقيق الرخاء للمجتمع (الصغير، 1999، ص181).

5. **العجز البنوي أو الهيكلي:** هذا العجز عجز معدلات نمو الإيرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت، فهو عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة والتي تكون مؤثرة على العجز المالي إضافة إلى التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة (البواب، 2000، ص41).

6. **العجز الأساسي:** وهو العجز بدون فوائد لاستبعاده لجميع اعتمادات الفوائد، حيث يهدف هذا المقياس إلى التعرف على تحسين أو تدهور مديونية الحكومة نتيجة للسياسة الموازنة الجارية، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم باستبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدول النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية، والتي أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على هذه الدول (ردوري، 2014، ص149).

7. **العجز التشغيلي:** هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مخصوماً منه الجزء الذي دفع من فوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءاً من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لإرتفاع الأسعار، فمعظم الدول تعاني من معدلات التضخم، لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم وفوائدها بالتغيرات في الأسعار؛ لأن التضخم يعمل على تخفيض القيم الحقيقية للديون القائمة، وغالبا ما لاتكون الفوائد التي تدفع في تغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون كافية، وفي مثل هذه الحالات يرتفع حجم العجز إذا تم استخدام مقياس صافي إحتياجات القطاع الحكومي من الموارد، لذلك يدعو بعض الماليين إلى أهمية إستبعاد هذه المدفوعات والتي لها علاقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار، بإضافة للفوائد الحقيقية من مستلزمات القطاع الحكومي من القروض (العناني، 1992، ص142).

### (3.1.3) عجز الموازنة للدولة في الفكر الاقتصادي:

لقد تباينت الآراء حول عجز الموازنة للدولة باختلاف الفكر الاقتصادي السائد في كل مرحلة من مراحل التاريخ، فعجز الموازنة العامة للدولة يبين لنا انعكاساً لكل فكر، وفي دراستنا هذه سوف نتناول موقف كل فكر من الأفكار الاقتصادية التالية:

**أولاً. الفكر الكلاسيكي (التقليدي):** أكدت المدرسة الكلاسيكية على فكرة توازن الموازنة العامة، وينصرف مبدأ التوازن حسب الفكر المالي التقليدي إلى تساوي جانبي الموازنة العامة، أي: النفقات العامة العادية ( المترتبة عن قيام الدولة بالوظائف التقليدية) مع الإيرادات العامة (الضرائب الرسوم وإيرادات أملاك الدولة) دون زيادة أو نقصان بشكل دوري ومنتظم (ناشد، 2000، ص302). ودعت إلى احترام هذه القاعدة وعدم الخروج عنها مطلقاً، وذلك على اعتبار أن حالة التوازن المالي تعكس حسن استخدام الحكومة لأموال العامة، وبالتالي حسن أداء الحكومة لوظائفها، فضلاً عن كفاءة إدارتها المالية (جعفر، 2001، ص56). وقد عزز فكرة توازن الموازنة العامة في الفكر التقليدي، مبدأ الحرية الاقتصادية ووجوب ابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي وتعظيم دور الفرد، فضلاً عن أنّ وظيفة الحكومة يبتغي أنّ لا تتجاوز ثلاث مجالات أساسية هي: (حماية الدولة، وإنشاء نظام للعدالة، إنشاء بعض الخدمات الأساسية والمؤسسات العامة وصيانتها) (الفارس، 1997، ص24).

**ثانياً. الفكر الكينزي:** ظهرت النظرية الكينزية بعد فشل النظرية الكلاسيكية، في تفسير الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات، وما صاحبها من كساد وبطالة. حيث اقترح كينز أنه لا بد من تدخل الدولة لتحقيق التوازن من خلال تطبيقها لسياسات مالية ونقدية، ورأى أنه ليس من الضروري توازن الموازنة العامة سنوياً ولكن المهم توازنها خلال الدورة الاقتصادية (8-10) سنوات (الفارس، 1997، ص12). وإن عجز الموازنة يكون مرغوباً فيه طالما يؤدي إلى مستوى التشغيل والنتاج؛ عند حدوث خلل في التوازن بين الطلب والعرض، يتعرض الاقتصاد لحدوث البطالة، فإنه يمكن القضاء على هذه البطالة وإحلال التوازن الاقتصادي العام من خلال تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من أجل تعويض نقص الطلب الفعال في القطاع الخاص، ويكون التدخل الحكومي في هذه الحالة بزيادة الإنفاق العام، أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد؛ بهدف زيادة الطلب الكلي، الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج في المشاريع الاقتصادية داخل الدولة، وذلك من خلال أثر

المضاعفات<sup>(1)</sup> التي تدل على أن زيادة الإنفاق على المشتريات الحكومية تؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي (منشد، 2004، ص11). وعندما يتعرض الاقتصاد للتضخم فإنه بالإمكان القضاء عليه من خلال تحقيق فائض بالإيرادات العامة، من خلال زيادة الضرائب، وتخفيض الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار.

**ثالثاً. الفكر النيوكلاسيكي:** ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي ميلتون فريدمان، حيث تعدّ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى تزايد العجز المالي، والتضخم، والبطالة، وظهور مشكلة الكساد التضخمي، وتزايد العجز التجاري، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي. فتجسدت رؤية هذا الفكر في الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على اعتبار أن اليد الخفية كفيلة بتحقيق التوافق والانسجام بين المصالح الفردية، ومن ثمّ العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي العام. وقد دعا مفكرو النظرية النقدية إلى ضرورة الالتزام بتطبيق عملية الخصخصة (Privatization) التي يتم من خلالها تقليل دور الحكومة أو زيادة دور القطاع الخاص في إدارة الممتلكات وامتلاكها، لأفضلية القطاع الخاص على إدارة المنشآت الاقتصادية بكفاءة عالية تتجلى بنظرهم في تمتع إدارات القطاع الخاص ومنشآته بالاستقلالية والمرونة والسرعة في اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بقضايا الإنتاج، والاستخدام، ومستوى الأرباح، وإدخال التجديدات التقنية، وتحديد

1) يمكن تحديد مضاعف الإنفاق الحكومي (KG) ومضاعف الضريبة (KT) بعد تحديد المستوى التوازني للدخل من النموذج الكنزوي البسيط وذلك بإحلال المعادلات السلوكية في شرط التوازن العام كمايلي :

$$Y=C+I+G$$

حيث أن (Y) تمثل الدخل القومي (C) الاستهلاك الخاص، (T) الاستثمار الخاص، (G) الإنفاق الحكومي. وأن الاستهلاك هو دالة خطية للدخل الممكن التصرف به (YD)

$$C=a+bYd$$

حيث تشير (C) إلى الاستهلاك التلقائي و (a) إلى الميل الحدي للاستهلاك. وبما أن الدخل الممكن التصرف به يعرف على أنه:

$$Yd=Y-T+R$$

حيث تمثل (T) الضرائب و (R) المدفوعات التحويلية. لذا يمكن إعادة كتابة دالة الاستهلاك كالآتي :-

$$C=a+bY-bT+bR$$

$$Y = \frac{a-bT+bT+I+G}{1-b}$$

وبذلك فإن المضاعف الإنفاق الحكومي يكون

$$KG = \frac{dY}{dG} = \frac{1}{1-b}$$

وبما أن إشارته موجبة و (0<b<1) لذا فإن قيمته تكون أكبر من الواحد الصحيح (KG>1) أما مضاعف الضريبة فهو:

$$KT = \frac{dY}{dT} = \frac{-b}{1-b}$$

ومن الإشارة السالبة، تستدل على أن زيادة الضريبة لها أثر سلبياً على الدخل القومي وبما أن (0<b<1) فإن القيمة المطلقة لمضاعف

الضريبة أقل من مضاعف الإنفاق الحكومي (خليل، 1994، ص295-307)

الأجور والأسعار، ونظام الحوافز(حبيب، 1998، ص214)، فضلاً عن تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة في تمويل المشاريع العامة، على مواجهة الخاسر التي تعرض لها. ولخفض العجز في الموازنة العامة والى أدنى المستويات الممكنة، عارضوا التوسع في الإنفاق العام، بل نادوا بضرورة تقليص النفقات الحكومية وخاصة النفقات الاجتماعية، وتقليل التوظيف الحكومي ومشروعات الأشغال العامة. وقد تألقت أفكار النقديين المحدثين في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الصناعية لاسيما بعد تبني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي<sup>(1)</sup> لها لمعالجة الأزمات الناتجة عن تفاقم العجز، والبطالة والركود الاقتصادي.

**رابعاً. الفكر الاشتراكي:** إن الموازنة العامة في المذهب الاشتراكي ترتبط في بالخطة الاقتصادية، فهي جزء من الخطة الشاملة، فالإنفاق العام في الاقتصاد الاشتراكي يتحدد وفقاً للقرارات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والخطة الاقتصادية، أما بالنسبة للإيرادات فتتولد داخل القطاع العام، ففي الاقتصاد الاشتراكي تكون السلطات العامة هي المسؤولة عن الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي، وبالتالي نجد أنّ الإنفاق العام يحتل مكانة وأهمية في الموازنة العامة في الدول الاشتراكية، فعند إعداد الموازنة العامة في اقتصاديات الدول الاشتراكية تراعي التوازن المالي فيها، كما هو معمول به في المذهب الكلاسيكي، بمعنى لا بد أن تساوي جانب النفقات والإيرادات، وترتكز قاعدة توازن الموازنة في الفكر الاشتراكي على العديد من الأشكال من أبرزها التوازن الداخلي للموازنة، حيث يكون فيها مطابقة النفقات والإيرادات للموازنة الجزئية المختلفة لموازنة الدولة المجمعة، أما الشكل الآخر للتوازن فهو التوازن المالي للاقتصاد الوطني، حيث يكون فيه توازن الجانبين المالي والمادي لعملية الإنتاج الاجتماعية من خلال تطابق الخطة الاقتصادية الوطنية مع مجموع موازين التمويل المتنوعة (David, 1973, p260-262). ومما سبق نلاحظ أن الفكر الاشتراكي يُنادي بضرورة التوازن في الموازنة العامة للدولة، دون إحداث عجز فيها، بحيث يكون هذا التوازن محصلة للتوازن في الموازنات المحلية، التي تمثل في الأخير الموازنة العامة للدولة.

---

1) وتتمثل أهم السياسات التي تهدف إلى خفض الإنفاق العام بإجراء خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وبخاصة ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية؛ خفض الأجور ووضع حد أقصى لها أو تجميدها؛ تغيير سياسة الدولة تجاه قضية التوظيف؛ التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة من جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة ويكون ذلك من خلال تصفية هذه الوحدات، أو بيعها للقطاع الخاص؛ ضغط الإنفاق على التعليم والصحة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المجالات. كما يصر الصندوق على وضع حدود عليا للالتزام المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام. أما في ما يتعلق بالسياسات التي تهدف إلى زيادة الموارد العامة، فإن أهمها يتمثل ب: زيادة أسعار الطاقة؛ زيادة رسوم الخدمات العامة؛ زيادة الضرائب غير المباشرة؛ استحداث ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة (شحرور، 2013، ص13).

**خامساً. الفكر الإسلامي:** تهتم الدولة الإسلامية بكفاية المصالح والحاجات الأساسية للمجتمع، وذلك بما تمتلكه من إيرادات عامة، ففي الفكر الإسلامي نجد أن الدولة دائماً تسعى إلى التوازن المحاسبي للموازنة العامة؛ لأنه بمثابة مؤشر عن استقرار الأوضاع الاقتصادية وسلامة البنيان الاقتصادي، ففي مثل هذه الحالة لن تلجأ الدولة إلى الأدوات غير العادية؛ لتمويل موازنتها عند وقوع عجز في موازنتها العامة، وإذا استدعت الحالات الطارئة التي تتطلب منها الاستعانة بالإيرادات غير العادية كالإعانات والقروض فتتخلى عن قاعدة التوازن المحاسبي؛ من أجل تحقيق مصلحة الدولة، فنلاحظ أن الأصل في مجمل النفقات العامة العادية للدولة الإسلامية تُقدَّر وفقاً للأهداف الأساسية للدولة، ومدى استطاعتها على تحصيل الإيرادات، ففي حالة عدم كفاية الإيرادات ووقوع عجز في الموازنة العامة للدولة تستعين بالإيرادات غير العادية من أجل سدّ هذا العجز (إبراهيم، 1990، ص326). ولقد عرف الفكر الإسلامي نظرية العجز المقصود، قبل الفكر الرأسمالي الحديث، وطبقها قبل الأنظمة الوضعية، فالدولة الإسلامية لم تنقيد بقاعدة توازن الموازنة العامة، فكانت وضعية الموازنة العامة للدولة تتماشى وتتساير مع الأوضاع الاقتصادية للدولة الإسلامية، فوجود فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة الإسلامية وارد دائماً، خصوصاً في صدر الإسلام كانت نفقات الدولة الإسلامية تفوق إيراداتها العامّة، وبالتالي وجود عجز في موازنتها، ولكن تقوم الدولة الإسلامية بمعالجة هذا العجز بعدة طرق ووسائل كفيّلة لسد هذا العجز في الموازنة العامة للدولة (النشاجي، ب.ت، ص80).

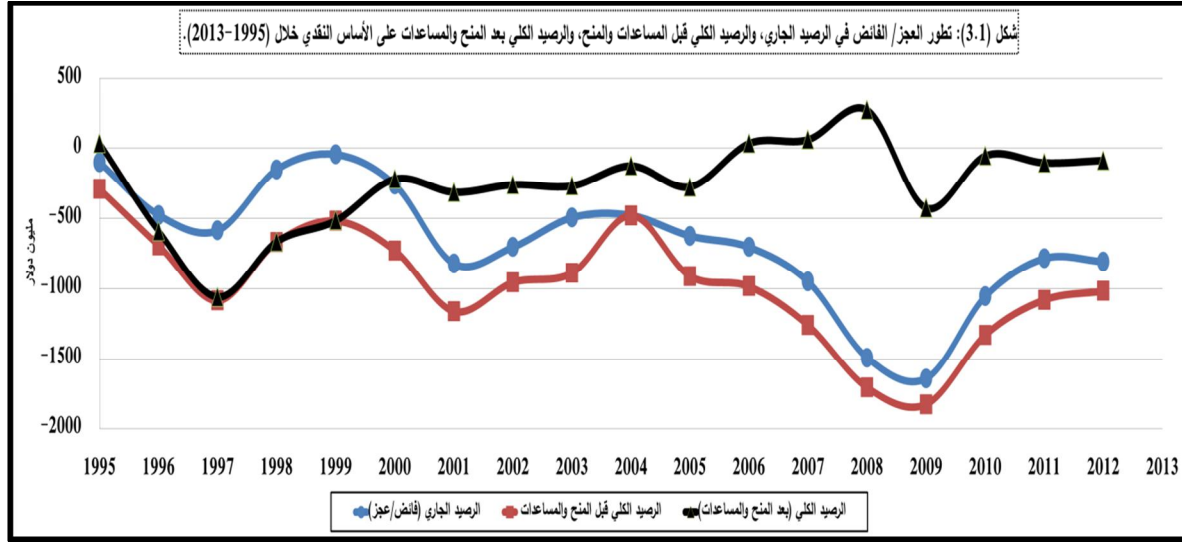
## **(3.2) عجز الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية**

### **(3.2.1) تطور العجز المالي في موازنة العامة للسلطة الفلسطينية:**

انعكست تطور الإيرادات العامّة والنفقات العامّة على حجم العجز المالي في الموازنة العامة (صافي الموازنة العامة)، فيتضح من الشكل (3.1) أنه في العام 1995 حققت الموازنة العامة فائضاً في الرصيد الكلي بعد المساعدات والمنح في العام 1995 فُقدّر بحوالي (34.7) مليون دولار نتيجة ارتفاع المساعدات الخارجية، ولكن في العام 1996 ارتفع العجز في الرصيد الجاري بحوالي (374.6) مليون دولار مقارنة بالعام 1995، نتيجة انخفاض إجمالي الإيرادات المحلية وارتفاع النفقات الجارية بعد زيادة عدد الموظفين الحكوميين، للعمل ضمن الوزارات الحكومية والأمنية للسلطة الفلسطينية، وعلى أثر الانخفاض الحاد في المساعدات والمنح الخارجية في الأعوام (1997-1999) ليسجل ارتفاعاً في العجز الكلي بعد المنح والمساعدات حيث بلغ في العام 1997 حوالي (1059.9) مليون دولار، وارتفعت الإيرادات العامة بنسبة أكبر من ارتفاع الإنفاق الجاري، وهذا ساعد على انخفاض العجز في الإنفاق الجاري في العامين 1998، 1999 بلغ (150.5)، (44) مليون دولار على



التوالي، والسبب الرئيسي في ذلك الانخفاض يعود لتحسن كفاءة الإدارة المالية في زيادة الإيرادات الضريبية، وتوسيع قاعدة الضريبية، وتحسن إدارة إيرادات المقاصة مع إسرائيل، وكذلك ساهمت الضغوط من الدول المانحة بتقليص العجز الجاري؛ لأن الدول المانحة توقفت عن تخصيص أي معونات لدعم الموازنة الجارية منذ العام 1998.



إعداد الباحث، استناداً على البيانات الواردة في الجدول (3.1)، ملحق (1)، ص 169.

أما في المرحلة المالية الثانية (2000-2002): فارتفعت قيمة العجز في الموازنة الجارية للسلطة الفلسطينية، حيث بلغ قيمة العجز في عام 2001 بقيمة (822) مليون دولار، وهو ضعف العجز الجاري في العام 2000، يلاحظ من الشكل (3.2)، بأن نسبة العجز الجاري من الناتج المحلي الإجمالي (21%)، (6%) في العامين 2001، 2002 على التوالي، وقامت السلطة بتمويل ذلك العجز من خلال المنح والمساعدات التي تقدمها الدول المانحة التي زادت بشكل كبير خلال العامين؛ لمنع انهيار السلطة، فكانت الزيادة (66.4%) في عام 2001، (36.6%) في عام 2002، صاحب تلك الزيادة انخفاض في النفقات التطويرية الأمر الذي ساهم في توجيه جُل الإيرادات الخارجية لدعم الموازنة الجارية في تلك الفترة (عبد الرازق، 2002، ص 30).

وفي الفترة الثالثة (2003-2005)؛ ترك الإصلاح المالي الذي طُبّق في المرحلة الثالثة، أثره الإيجابي على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، نتيجة تطورات الأداء المالي للسلطة الفلسطينية؛ فانخفض العجز الجاري بنسبة (11%) عام 2005 مقارنة مع العام 2002، وارتفعت النفقات العامة بمعدلات أقل من معدلات ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (31%) عام 2003، (23%) عام 2004، (83%) عام 2005؛ مما أدى ذلك إلى انخفاض العجز الجاري عما كان في

العام 2002، كما يوضحه الشكل (3.1)، أما العجز الكلي بعد المنح والمساعدات فقد ارتفع في عام 2003 بنسبة (3%)، وفي عام 2005 بنسبة (6%) مقارنة مع العام 2002، ويرجع ذلك إلى انخفاض الإيرادات الخارجية بمعدل (11%) في عام 2003، (8.7%) في عام 2005، وعلى الرغم من انخفاض الإيرادات الخارجية بنحو (49.3%) إلا أن العجز الكلي بعد المنح والمساعدات قد انخفض بنحو (53.3%)؛ ويرجع ذلك إلى انعدام النفقات التطويرية خلال العام 2004 أدى انخفاض العجز الكلي بعد المنح والمساعدات.

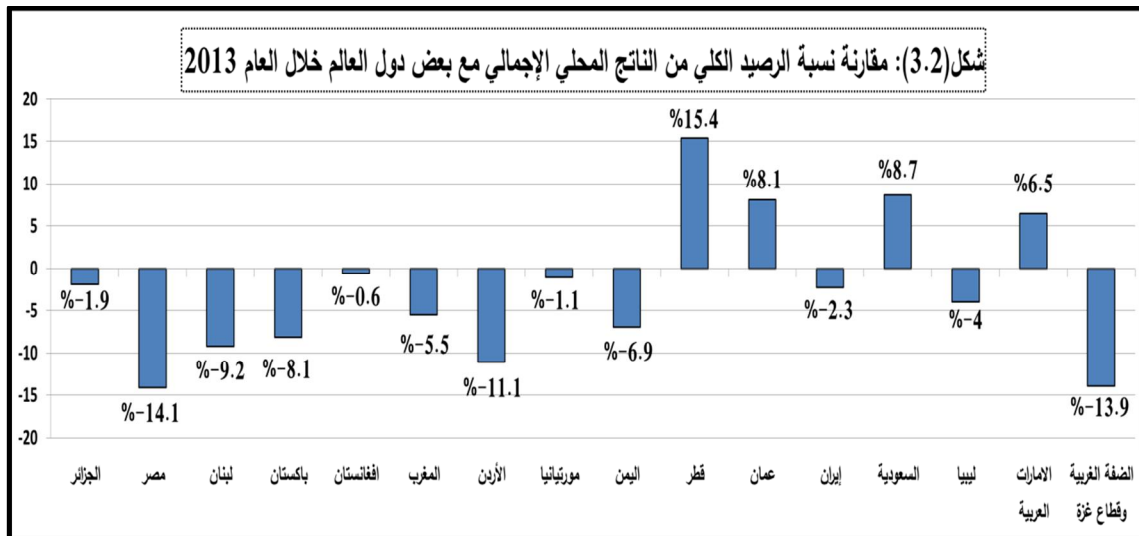
ويُتَبَن من الشكل (3.1)، أن في (2006-2007) ومع استمرار التحسن في الفترة المالية (2003-2005)، وكان من المتوقع استمراره في العام 2006 بشكل يؤدي إلى الاستمرار في تقليص عجز موازنة السلطة الوطنية، زاد تفاقم مشكلة المالية العامة بشكل غير مسبوق حيث ارتفع العجز في الموازنة الجارية بنسبة (12.8%) مقارنة مع العام 2005. ونظراً لارتفاع بند النفقات الجارية (2567) مليون دولار في عام 2007 وتجاوز بند صافي الإيرادات المحلية (1616) مليون دولار، فقد حقق الرصيد الجاري عجزاً بمقدار (951) مليون دولار، تم تمويله من خلال الدعم الخارجي الكبير الذي حصلت عليه السلطة من الدول المانحة، والذي فاق التوقعات، الأمر الذي أدى إلى تحقيق فائض في موازنة فبلغ (61) مليون دولار، تم تسديد معظمه لصالح متأخرات البنوك المحلية (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 13، 2008، ص 21).

وفي الفترة (2008-2013): ففي العام 2008 ارتفاع عجز الموازنة في الرصيد الجاري بنسبة (57%) مقارنة مع العام 2007، وبسبب ارتفاع بند النفقات وتجاوزه بند الإيرادات، فقد حقق الرصيد الجاري عجزاً بمقدار (1493) مليون دولار، تم تمويله من خلال الدعم الخارجي الذي حصلت عليه السلطة من الدول المانحة، الأمر الذي أدى إلى تحقيق فائض في الموازنة بعد المساعدات والمنح بمقدار (270.3) مليون دولار، تم تسديد معظمه لصالح متأخرات البنوك المحلية (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 14، 2008، ص 23). وارتفعت قيمة العجز في الرصيد الجاري بنسبة (9.9%) في العام 2009 مقارنة بالعام 2008 ليصل إلى (1641.4) مليون دولار، ويعزى ذلك إلى انخفاض الإيرادات الحكومية بمستوى أعلى من انخفاض الحاصل في النفقات الحكومية، وقد رافق ذلك انخفاض في مستوى الدعم الخارجي لسد العجز في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة (29.1%)، واستقر العجز الكلي بعد المساعدات والمنح (424.9) مليون دولار.

ترك النمو في صافي الإيرادات المحلية المُترافق مع انخفاض النفقات الجارية في العام 2010 أثره على عجز الرصيد الجاري الذي تراجع بنسبة (35.7%)، علاوة على ذلك، بالرغم من انخفاض قيمة

المساعدات الخارجية بنسبة (8.9%)، فإن الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات في موازنة السلطة الوطنية انخفض بنسبة (87.4%). واستمر تراجع العجز في الرصيد الجاري خلال العام 2011، ليلبغ نحو (784.5) مليون دولار مقارنة مع (1055.5) مليون دولار عام 2010، ويعزى هذا التراجع إلى زيادة صافي الإيرادات المحلية بحوالي (13%)، مقابل استقرار إجمالي النفقات العامة. ويبدو أن مساعي زيادة الإيرادات المحلية بشقيها، الضريبية وغير الضريبية، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، من خلال ترشيد الإنفاق العام وتحسين التحصيل الضريبي، أدى إلى استمرار تراجع العجز في الرصيد الجاري خلال هذا الأعوام القليلة السابقة، أما العجز الكلي شاملاً المنح والمساعدات، فقد بلغ نحو (103.3) مليون دولار وتم تمويله من المصارف المحلية (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، 2012، ص44).

وفي العام 2013؛ وبالرغم من النمو الواضح في صافي الإيرادات المحلية في العام 2013، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لكبح النمو في عجز الرصيد الجاري، حيث نما خلال العام 2013 بحوالي (15.3%) ليلبغ (930.8) مليون دولار. لكن في المقابل، ارتفعت قيمة المنح والمساعدات المقدمة للحكومة الفلسطينية؛ فحقق الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات فائضاً بقيمة (259) مليون دولار استخدم في تسديد جزء من مديونية الحكومة للجهاز المصرفي، وبعض متأخراتها تجاه القطاع الخاص (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير السنوي 2013، 2014، ص46). وشكل الرصيد الكلي من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام مانسبته (-13.9%)، كما يلاحظ من الشكل (3.2) تعتبر هذه النسبة كبيرة عن مقارنتها مع بعض دول العالم.



إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، 2015، ص41.

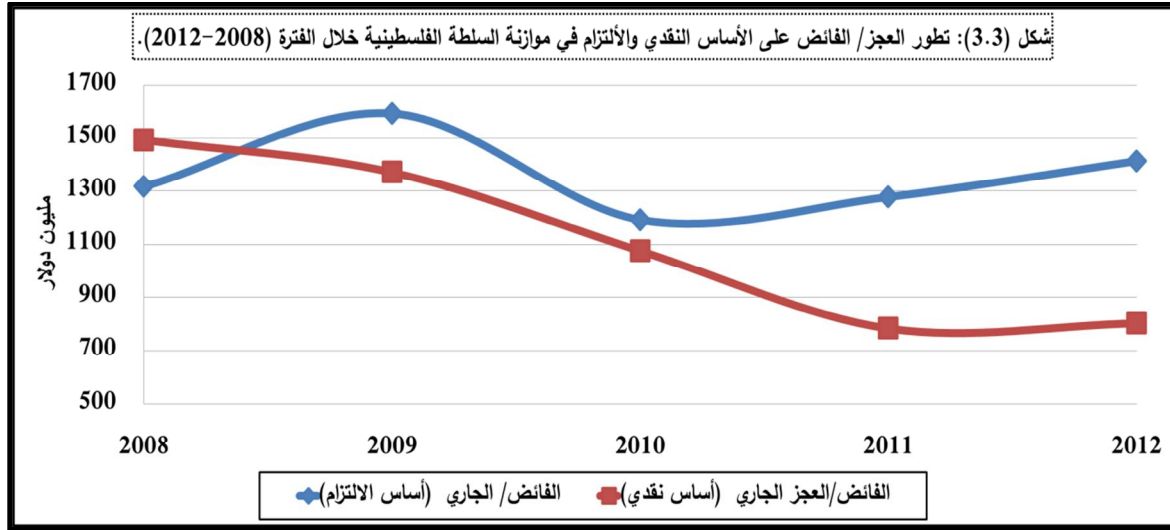
### (3.2.2) صافي تراكم المتأخرات:

**صافي تراكم المتأخرات<sup>(1)</sup>** : تمثل الفرق بين العجز الجاري على أساس الالتزام، والعجز الجاري على الأساس النقدي. عندما يحمل الإشارة السالبة هذا يعني أن الحكومة ستقوم بتسديد ديون متأخرة، أما الإشارة الموجبة فتعني زيادة في المتأخرات (الديون).

**يقصد الأساس النقدي:** يعني النفقات التي دُفعت فعلاً خلال تلك السنة، والإيرادات التي قُبضت فعلاً خلال تلك السنة بغض النظر عما إذا كانت هذه النفقات، والإيرادات تعود إلى السنة المالية نفسها، أو سنة مالية سابقة أم لاحقة. **وأساس الالتزام:** فيعني النفقات والإيرادات التي تعود إلى سنة معينة بغض النظر عما إذا كانت قد سُددت أم لا. أي أنّ هناك التزامات على الحكومة خلال ذاك العام ولكن لم تقم بتسديدها أو تحصيلها حتى نهاية العام نقداً، ولكن هذا يعني أنه هناك إلزام على الحكومة لتسديدها/تحصيلها (ماس، جلسة الطاولة المستديرة (2)، 2012، ص12). تُعدّ متأخرات الأجور، وغير الأجور المُكوّن الأهم في المتأخرات المستحقة على السلطة الفلسطينية، حيث تزيد هذه المتأخرات من حد الضغوط السلبية على أداء الموازنة العامة، فتأخير صرف المبالغ المتعهد بها، خصوصاً المستحقة للقطاع الخاص يؤدي إلى رفع تكلفة تنفيذ عقود المشتريات، والإنشاءات، وغيرها من العقود التي قد تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص لاحقاً، كما يراكم أيضاً غرامات تأخير، ويحد بشكل عام من قدرة السلطة الفلسطينية على تخفيض دينها العام (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستدامة المالية العامة، التقرير النصف الأول 2012، 2012، ص17).

ونلاحظ من خلال الشكل (3.3)؛ استمرت حالة عدم التوازن بين مكونات إجمالي النفقات العامة (وفق أساس الالتزام) في العام 2008، حيث بقيت نفقات الأجور في العام 2008 قريبة جداً من مستواها في العام 2007، وارتفع حجم صافي تراكم المتأخرات في ذمة السلطة الفلسطينية بنحو (7%) خلال العام 2012 مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو (579) مليون دولار، شكلت متأخرات غير الأجور نحو (47.5%) أو ما يقارب (275) مليون دولار من إجمالي المتأخرات خلال العام 2012، كذلك لم تلتزم الحكومة بتحويل مساهمة العاملين العموميين في صندوق التأمين، والمعاشات، حيث ترتب عليها دفع نحو (214.8) مليون دولار خلال العام 2012 أو ما نسبته (36.5%) من إجمالي تراكم المتأخرات.

1 ( بند صافي تراكم المتأخرات = المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية - ناقص الالتزامات المستحقة عليها، ويعبر هذا البند عن السيولة لدى السلطة الفلسطينية ، حيث أن انخفاض قيمته تدل على تحسن وضع السيولة والعكس صحيح، (سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير استدامة المالية العامة ، التقرير النصف الأول 2012، 2012، ص17).



إعداد الباحث، بناءً على البيانات الواردة في الجدول (3.2)، ملحق (1)، ص 170.

أما متأخرات الإرجاعات الضريبية فقد بلغت خلال العام 2012 حوالي (113) مليون دولار مقارنة بنحو (116) مليون دولار خلال العام 2011، وكذلك بلغ حجم متأخرات المشروعات الإنمائية النفقات التطويرية نحو (32.6) مليون دولار مقارنة بنحو (75.6) مليون دولار خلال العام 2011 (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، 2013، ص35)، ورغم ارتفاع الإيرادات العامة وانخفاض الإنفاق العام، إلا أن الحكومة لم تستطع الوفاء بكامل التزاماتها خلال العام 2013، حيث تأخرت عن سداد نحو (457) مليون دولار، الأمر الذي أدى إلى تراكم المتأخرات لتبلغ حوالي (1405) مليون دولار خلال الفترة 2009-2013 (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، 2014، ص39).

ومن خلال مما سبق يتضح للباحث أن تراكم المتأخرات على السلطة الوطنية الفلسطينية يُدلل بأنها ما زالت تُعاني من صعوبات في سدّ فجوة التمويل، من خلال الجباية المحلية وحدها، من دون اللجوء إلى الحصول على دعم إضافي من المانحين الدوليين. ويؤدي تأخير دفع المستحقات، خصوصاً تلك المستحقة للقطاع الخاص إلى فرض تكلفة كبيرة على الموازنة، من حيث غرامات التأخير التي يشترطها موردو السلع، والخدمات من القطاع الخاص.

### (3.2.3) مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

مصطلح "تمويل العجز"، وهو يعنى البحث عن مصدر تمويل آخر من الغير إن لم يمكن علاج العجز عن طريق تخفيض النفقات أو زيادة الإيرادات. وتعتمد السلطة الفلسطينية على التمويل الخارجي والتمويل الداخلي:

1. **التمويل الخارجي:** وتكون مصادره من خارج الدولة وتأخذ شكل المنح لدعم الموازنة الجارية والمعونات الخارجية؛ لتمويل الموازنة التطويرية، والمنح إما أن تكون على شكل نقدي، أو على شكل سلع يمكن للدولة الممنوحة أن تباعها وتسدد عجز موازنتها<sup>(1)</sup> (صبيح، 2007، ص301)، والمعونات الخارجية ليس كلها بصورة منح حيث أن قسم منها كان بصورة قروض ميسرة وتسمى القروض الخارجية (الدين الخارجي) عرف قانون رقم(24) لتنظيم الدين العام الفلسطيني لعام 2005 الدين الخارجي: بأنه الالتزامات المالية المترتبة على الحكومة دفعها؛ تسديداً للأموال التي اقترضتها من الدول والهيئات والمؤسسات الدولية الخارجية بمقتضى القانون. وتتم هذه القروض بالعملات الأجنبية وسدادها يجب أن يتم بذات العملة. وبما أن هذا النوع من القروض يتم بالعملية الأجنبية، فإن قيمته تتغير بتغير قيمة سعر الصرف (ماس، الاستدامة المالية، 2012، ص80). وتتميز هذه القروض بانخفاض أسعار الفائدة، وطول فترة السماح، وطول فترة استحقاقها (عبد النبي، 2012، ص111).

2. **التمويل المحلي:** وتكون من داخل الدولة وتكون على شكل قروض وتسمى بالقروض الداخلية (الديون المحلية) عرف قانون رقم(24) لتنظيم الدين العام الفلسطيني لعام 2005 الدين المحلي بأنه: الالتزامات المالية المترتبة على الحكومة دفعها، تسديداً للأموال التي اقترضتها بموجب سندات حكومية، أو من بنوك محلية، أو مؤسسات مالية محلية أخرى، وما يميز هذا النوع من

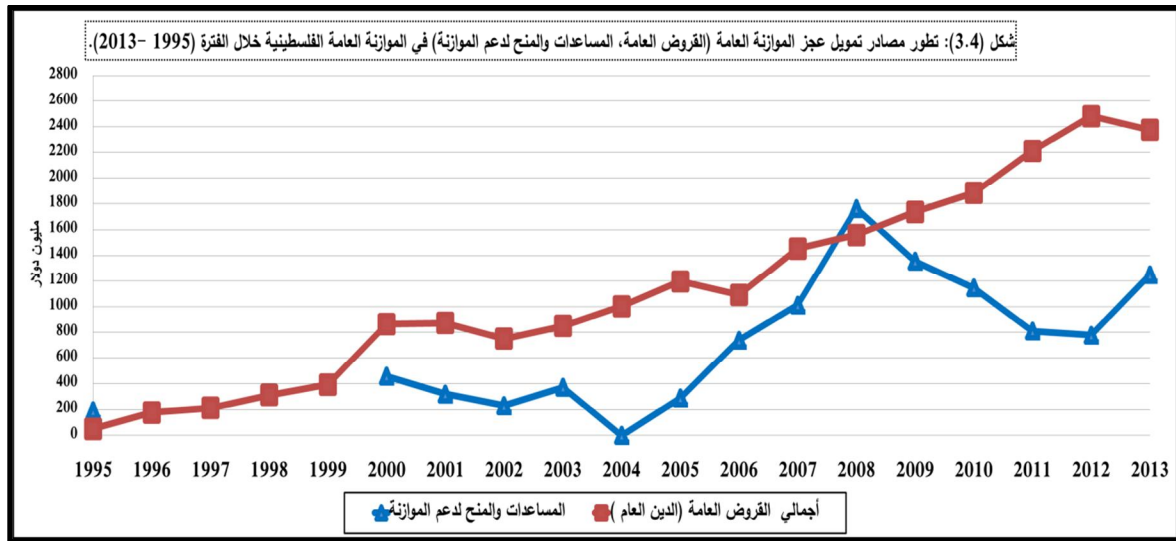
---

1 ) قد تتلقى بعض الحكومات وخاصة دول العالم الثالث، من حين لآخر بعض المنح و الإعانات من الدول الأجنبية، وتتخذ المنح و الإعانات الأجنبية أشكالاً متعددة، قد تكون نقدية في صورة عملات قابلة للتحويل، أو عينية في صورة سلع استهلاكية وإنتاجية وقد تأتي المنحة في صورة خدمات متمثلة في إيفاد الخبراء والفنيين والمدربين من مواطني الدولة المانحة لتقديم خبراتهم وخدماتهم للدول الممنوحة، وقد ترتبط الإعانات الأجنبية بتنفيذ مشروع أو برنامج معين في الدولة الممنوحة كأن تكون مخصصة للمساهمة في برنامج محو الأمية، أو معالجة الجفاف، أو مشروع لإنقاذ الآثار التاريخية، وقد تمنح الإعانات دون تخصيص لبرامج أو مشروعات معينة، وقد تكون المعونة الخارجية مشروطة بشرط الشراء من الدولة المانحة. ورغم أن المنح والإعانات الأجنبية تمثل للدول الممنوحة مصدراً من مصادر الإيرادات وغالباً بعملات قابلة للتحويل، إلا أنها بطبيعتها تمثل مورداً لا يمكن للدولة الممنوحة الاعتماد عليه، حيث تلعب العلاقات السياسية بين الدول المانحة و الممنوحة دوراً رئيسياً في تحديد حجم المنح ، والإعانات الخارجية ومعدل تدفقها (دراز وأيوب، 2002، ص107).

القروض بأنها تتم بالعملة المحلية فتجنب الدولة مواجهات التقلبات الاقتصادية الخارجية وتقلب أسعار العملات مع مرور الزمن (ماس، الاستدامة المالية، 2012، ص80).

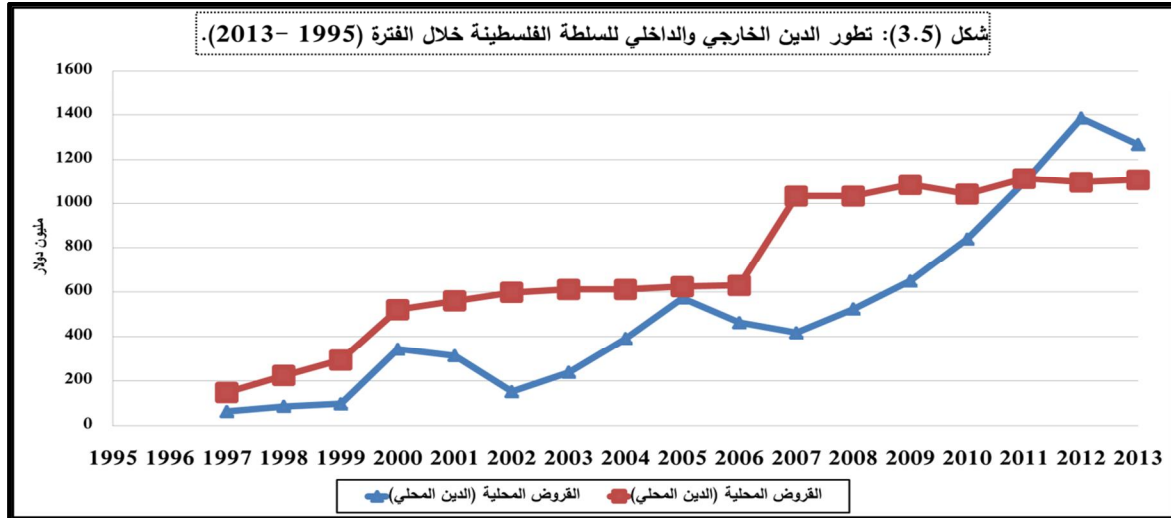
ويمثل الدين العام مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة للدولة، تلجأ إليه الدول لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات كافية. ويمكن توضيح ذلك بشيء من التفصيل حول تطور مصادر تمويل عجز الموازنة العامة الفلسطينية من خلال الشكل (3.4):

ويمكن تتبع تطور مصادر تمويل الموازنة العام من خلال الفترة من خلال الشكل (3.5) حيث يلاحظ بأن الفترة المالية الأولى (1995-1999) اتسمت هذه الفترة من حياة السلطة الفلسطينية بتضخم حجم الإنفاق العام لإقامة المؤسسات الفلسطينية؛ مما أدى إلى تسارع حجم القروض العامة (الدين العام) في ظل عدم توفر قانون الدين العام، وبلغ الدين العام (القروض العامة) (50) مليون دولار في العام 1995، وارتفع في الأعوام 1996، 1997 إلى (176)، (211.7) مليون دولار على التوالي.



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في الجدول (3.3)، ملحق (1)، ص 171.

أما في الفترة المالية الثانية (2000-2002) فقد نما الدين العام بصورة متسارعة، لاضطرار السلطة للاقتراض لسد العجز المالي الناتج عن تردي الأوضاع الاقتصادية بشكل عام (ماس، الاستدامة المالية، 2012، ص23). تمكنت السلطة الفلسطينية من تأمين دعم خارجي لتمويل عجز موازنة عام 2007 بقيمة (1034.4) مليون دولار، بزيادة نسبته (64.3%) عما كان في العام 2006، وقد تم تأمين هذا الدعم بشكل رئيس من الدول العربية والإسلامية والاتحاد الأوروبي، إلى جانب تأمين داخلي بقيمة (417) مليون دولار، من مصادر مختلفة، كصندوق الاستثمار الفلسطيني، ومتأخرات القطاع الخاص (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 12، 2007، ص22).



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في الجدول (3.3)، ملحق (1)، ص 171.

يتبين من خلال الشكل (3.5) استقرار القروض الخارجية (الدين الخارجي) عند نحو (1100) مليون دولار خلال السنوات (2011-2013)، وتعتبر المؤسسات المالية العربية والدولية المصدر الرئيسي لهذا التمويل، حيث ساهمت المؤسسات العربية بالمتوسط ما نسبته (55.6%). وتجدر الإشارة إلى أن الجهاز المصرفي هو مصدر التمويل المحلي الأساسي للحكومة الفلسطينية، وذلك نظراً لعدم وجود أدوات مالية أخرى تمكنها من الاقتراض المحلي غير المباشر (سلطة النقد الفلسطينية، تطورات الدين العام (2011-2013)، 2014، ص 8). وبحسب البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فقد استطاعت الحكومة الفلسطينية دفع حوالي (506) مليون دولار كخدمة للدين العام الحكومي خلال العام 2012 (الفائدة والأقساط)، بالمقابل تراكم على الحكومة نحو (82.1) مليون دولار خلال العام 2011.

وتجدر الإشارة أن خدمة الدين العام الحكومي قد شكَّلت نحو (22.7%) من الإيرادات المحلية خلال العام 2012، وهو ما يعني استنزاف ربع الإيرادات المحلية تقريباً لصالح خدمة الدين العام الحكومي. وتراجع إجمالي الدين العام الحكومي نهاية العام 2013 بنحو (4.3%) مقارنة بالعام السابق، مشكلاً ما نسبته (34.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه النسبة منخفضة نسبياً قياساً على النسب الموجودة في بعض الدول المجاورة (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، 2013، ص 41-42).

وجدير ذكره، بأن هذه المنح والمساعدات تُحول لخزينة السلطة بعملات مغايرة لعملة الإنفاق الرئيسية (الشيكل الإسرائيلي)، مما يجعلها عرضة لمزيد من التذبذب جراء بأسعار الصرف. مثل هذه الأوضاع دفعت الحكومة الفلسطينية، في ظل عدم توفر بدائل تمويل متاحة كالسندات والأذونات، للاعتماد بشكل كبير ومنتزاد على المصارف العاملة في فلسطين لتمويل إنفاقها العام (سلطة النقد الفلسطينية، الاستقرار المالي، 2012، ص 2).



وهناك آثار عديدة لتمويل عجز الموازنة العامة من القروض الخارجية منها: عندما تقوم الحكومة بإنفاق حصيلة القرض الخارجي لتمويل النفقات الاستهلاكية؛ يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار عند جمود الجهاز الإنتاجي، ويؤدي تراكم أعباء الديون العامة الخارجية إلى السحب من الاحتياطات الدولية، وهو ما يؤثر على حجمها وبالتالي التأثير على استقرار الأوضاع الاقتصادية في الدولة بشكل عام، وتؤثر القروض الخارجية بشكل كبير خصوصاً عند تزايد المديونية على السياسات الاقتصادية الداخلية بحيث تكون الدولة مجبرة على تطبيق سياسات اقتصادية قاسية من أجل إعادة التوازن للاقتصاد الوطني، بحيث أنه غالباً ما تنتهج الدول سياسات اقتصادية انكماشية من أجل تخفيض احتياجاتها للنقد الأجنبي، وهو ما يؤثر بشكل كبير على المستوى المعيشي للأفراد خصوصاً الطبقات المحدودة الدخل (الفارس، 1997، ص155).

#### **(3.2.4) أسباب تزايد العجز في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:**

تبعاً لما تقدم ومن خلال استعراض تطوّر عجز الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013) يتبين للباحث أنّ هناك العديد من الأسباب التي أدت لزيادة هذا العجز؛ وهو مانعكس على طبيعته منها:

أولاً. **تطوّر النفقات العامة وزيادتها:** هناك خلال هيكلي في تطور النفقات العامة وتعود إلى:

1. **نفقات الرواتب والأجور:** زيادة حجم النفقات الجارية التي تتحمّلها موازنة السلطة الفلسطينية، وخاصة نفقات الرواتب والأجور والتي احتلت أكثر (50%) من إجمالي النفقات الجارية خلال سنوات الدراسة، ويعود السبب في ارتفاع حصة الرواتب والأجور في موازنة السلطة الفلسطينية إلى مجموعة من الأسباب التالية (النشاشيبي وآخرون، 1999، ص 22):

أ. خصوصية نشأة القطاع الحكومي، والإرث القسري لجهازي الإدارة المدنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ب. توتر الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها مناطق السلطة الفلسطينية، وما نتج عنها من ارتفاع في معدلات البطالة، واضطرار السلطة الوطنية الفلسطينية لزيادة التوظيف في أجهزتها المدنية والعسكرية؛ بهدف التخفيف من حدة البطالة.

ج. استخدام السلطة الوطنية الفلسطينية للتوظيف بالقطاع العام من أجل تسهيل عودة فلسطيني الشتات، وبخاصة عن طريق الاستخدام في الجهاز العسكري (ملحيس، 1998، ص 408).

د. التوتر السياسي الناتج عن عدم تنفيذ الاتفاقيات السياسية والاقتصادية المعقودة مع الجانب الإسرائيلي، التي أجبرت السلطة الوطنية الفلسطينية على زيادة حجم أجهزتها العسكرية؛ من أجل السيطرة على مناطق نفوذها (عبد الكريم وآخرون، 2002، ص28).

ه. أضيف إلى ذلك استمالة المواطنين وكسب تأييدهم للسلطة من خلال عملهم في أجهزتها (ملحيس، 1998، ص408).

الأسباب السالفة الذكر ساهمت في زيادة حجم القطاع العام، وما نجم عن ذلك من زيادة في حصة الرواتب والأجور، في بنود الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية بالقطاع العام (عبد الكريم وآخرون، 2002، ص11).

2. **تراجع حصة النفقات التطويرية:** ولم تتعدَّ (30%) من إجمالي النفقات العامة خلال فترة (1995-2013)، وهذا يؤثر على حجم المشاريع التنموية داخل الأراضي الفلسطينية ويخفض حجم الإيرادات المحصلة، رغم الحجم الكبير - نسبياً - للمساعدات الدولية للشعب الفلسطيني، إلا أنه يمكن الاستنتاج بأن ضعف التنسيق بين مؤسسات السلطة المعنية نفسها ومع منظمات المجتمع المدني في تخطيط وإدارة وتنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بهذه المساعدات قد حدَّ من الاستفادة بالقدر الكافي من هذه المساعدات، فغلبت على إدارة مؤسسات السلطة لهذه المساعدات سمات الارتجالية والتداخل والتشردم واللامنهجية في تحديد أولويات الإنفاق وشروطه، بعيداً عن رؤية أو خطة تنموية شاملة ومتكاملة، واتسم سلوك المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية تجاه المساعدات بالتسابق فيما بينها سعياً منها؛ لاقتناص الفرص التمويلية حتى لو كانت مغايرة لرسالاتها وبرامج عملها، وهذا السلوك ساعد في هدر جزء هام من هذه الموارد من خلال ازدواجية التمويل والتنفيذ لنفس المشروع في أكثر من مؤسسة (ماس، 2005، ص53).

3. **نفقات صندوق التقاعد:** تقاوم الزيادة المتواصلة في أعداد الموظفين المتقاعدين، وارتفاع الراتب التقاعدي، وتدني مساهمات الموظفين في صندوق التقاعد من المشكلة المالية للنظام التقاعدي الفلسطيني، وتعد نسبة الراتب التقاعدي من الراتب الأخير، التي يحصل عليها المتقاعد وفق القوانين نظام التقاعد الفلسطيني من النسب العالية عالمياً، حيث تصف الدراسات المتعلقة بنظام التقاعد الفلسطيني على وصفه بالسخاء وخصوصاً مع منتسبي الأجهزة الأمنية، والوزراء، وأعضاء المجلس التشريعي (علاونة، 2011، ص58). والاشتراط على الحكومة بتحويل جميع المستحقات التقاعدية المترتبة عليها، ولكن الحكومة لم تستطع الالتزام بدفع جميع المستحقات، واستمرت المتأخرات بالازدياد وقدره تقرير البنك الدولي الأخيرة بأكثر من (1.5) مليار دولار في نهاية العام 2011 (ماس، الاستدامة المالية، 2012، ص75).

عكفت السلطة الفلسطينية في العام 2009 على أعداد خطة عمل، بمساعدة فنية من البنك الدولي، لكي يستعيد نظام معاشات التقاعد الحكومية مقومات الأستمرار، وتشمل الخطة، خطوات نحو خفض مخصصات التقاعد المبكر، وخفض نسب الإحلال، وتنفيذ تشريع يضمن حماية الأصول المالية بما يحقق المنفعة للمشاركين في نظام معاشات التقاعد (صندوق النقد الدولي، 2009، ص16).

ثانياً. تراجع نمو الإيرادات العامة<sup>(1)</sup>: ويمكن ذكر بعض العوامل التي تؤثر على قصور حجم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية منها:

1. **ضعف الجهد الضريبي**: من أهم المقاييس الأساسية التي وضعها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية، ففي أغلب الأحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة الإيرادات إلى الدخل القومي، وتتسم الدول النامية عامة وأراضي السلطة الفلسطينية بشكل خاص بانخفاض تلك النسبة، وحسب تقدير الجاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بلغت الإيرادات العامة حوالي (18.4%) من الدخل القومي خلال الفترة (1995-2013)، وتعتبر هذه النسبة منخفضة نسبياً إذا ما تمت مقارنتها بالنسب المناظرة لها في الدول العربية (35.4%) (صندوق النقد العربي، الإحصاءات الاقتصادية، 2015، ص29)؛ والسبب في ذلك يكمن في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد الخفي والذي يُعرف بأنه مجموع الدخل غير الواردة في الحسابات الوطنية وكل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي (زكي، 1992، ص97).

حيث تبنت السلطة الفلسطينية منذ قدومها منهج تخفيض عدد الشرائح الضريبية والمعدلات الضريبية لما في ذلك من أثر إيجابي على إيرادات ضريبة الدخل، حيث تقيد النظريات الضريبية المختصة في النظم الضريبية بأن سهولة النظام الضريبي وقلة عدد الشرائح الضريبية سيؤثر إيجابياً على الإيرادات الضريبية، فالنظام الضريبي المعقّد سينفر المكلف الضريبي من الالتزام بهذا

---

1) ويمكن التعرف على مدى التفاوت الحادث بين نمو النفقات ونمو الإيرادات العامة، من خلال حساب العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة والتغير النسبي في النفقات العامة للدولة عبر الزمن، وتعرف هذه العلاقة بمصطلح حساسية الإيرادات العامة للتغير في النفقات العامة، والمعادلة التي تبين لنا هذه العلاقة هي:  $\frac{\Delta T}{T} = \frac{\Delta E}{E}$ ، حيث  $\frac{\Delta T}{T}$ : التغير في الموارد العامة،  $\frac{\Delta E}{E}$ : التغير في النفقات العامة،  $E$ : النفقات العامة فإذا كان معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات تتجه نحو التناقص عبر الزمن فبدل ذلك على اتساع الفجوة بين نمو النفقات العامة، ونمو الإيرادات العامة وهو ما يفسر وقوع الدولة في مشكلة عجز الموازنة لفترات طويلة من الوقت (زكي، 1992، ص69).

النظام ويؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي<sup>(1)</sup>. بالإضافة إلى ذلك، فإن كثرة عدد الشرائح الضريبية في النظام الضريبي تحتاج إلى إدارة فعّالة للسيطرة عليها، وهذه الإدارة مرفقة بتكلفة إعداد الكوادر الفعّالة القادرة على السيطرة عليه، وعلى الرغم من التعديلات التي أجرتها السلطة الفلسطينية على الشرائح الضريبية لضريبة الدخل، إلا أنّ مساهمتها في مجمل الإيرادات في الأعوام (2005-2011) تجاوزت (7%)، إذا ما قورنت هذه النسبة بمساهمة ضريبة الدخل في دول أخرى فسنجدها أيضاً منخفضة جداً مع مختلف الدول (ماس، الاستدامة المالية، 2012، ص34).

إنّ ضعف الأداء الضريبي، وتقلب الحصيلة الضريبية، تؤدي إلى انخفاض إيرادات الموازنة؛ ويرجع ذلك إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي حيث قُدِّر خلال الفترة (2000-2010) حوالي (816) مليون دولار (الأستاذ، 2013، ص140)، وغياب الوعي الضريبي، وعرقلة الاحتلال من تحويل أموال المقاصة لدى السلطة الفلسطينية، وسيطرته على المعايير التجارية وعلى كثير من الأراضي الفلسطينية. وفي تقرير لصندوق النقد الدولي يقول أن زيادة مبالغ المقاصة بمقدار (5%) فقط سوف تؤدي إلى سدّ (75) مليون دولار من العجز المالي في الموازنة الفلسطينية في العام 2012 (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 30، 2011، ص27).

**2. التهرب الضريبي:** زيادة معدلات التسرب المالي من الإيرادات العامة، يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة (الجعفري وآخرون، 2002، ص31)، وهناك العديد من التقديرات لهذا التسرب المالي للضرائب غير المباشرة المدفوعة من قبل المستهلكين الفلسطينيين المحجوزة من قبل الإسرائيليين، في دراسة للاتحاد الأوروبي في العام 1999 قُدِّرت التسرب المالي مابين (90-140) مليون دولار، وفي العام 1997 بنسبة (2.6-4.2%) من الناتج المحلي الإجمالي. وفي دراسة للبنك الدولي عام 2002 قُدِّر التسرب المالي بحولي (133) مليون دولار سنوياً، ومانسبته (3.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، والجدير ذكره أن كلا هذين التقديرين يستثنى حساب المبالغ الضائعة؛ بسبب المشتريات المباشرة (دون الفواتير) للمستهلكين والتجار في الضفة والقطاع (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد25، 2011، ص23).

وتطرقت الأونكتاد كذلك في تقريرها للعام 2011 إلى مشكلة التسرب المالي وأشارت في تقريرها إلى وجود "تسرب مالي كبير"؛ بسبب الواردات غير المباشرة عن طريق الجانب الإسرائيلي؛ وذلك لأن غالبية تلك الواردات يتم إنتاجها في دول أخرى، ويعاد تصديرها إلى الاقتصاد الفلسطيني، قُدِّر بنك

---

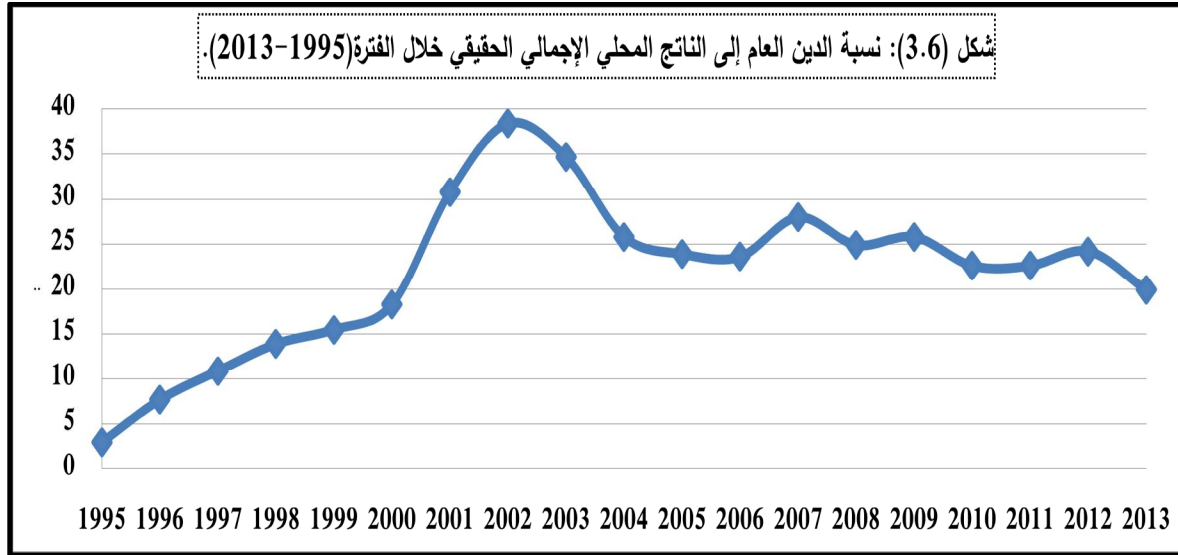
(1) يمكن تعريف التهرب الضريبي بأنه عبارة عن الفرق بين الإيرادات المتوقع تحصيلها والضرائب التي تم تحصيلها. ويتم حساب الإيرادات الممكن تحصيلها أو المتوقع تحصيلها على أساس أن نسبة الإيرادات من الجباية المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإيرادات من الرسوم الجمركية إلى التجارة الخارجية (الجعفري والعارضة، 2002، ص46).

إسرائيل ما يقارب (85%) مما يذكر رسمياً على أنه صادرات إسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة يأتي فعلاً من الخارج عن طريق القطاع التجاري الإسرائيلي وتستولي السلطات الإسرائيلية على الإيرادات الجمركية المحصّلة من هذه الواردات ولا تحولها إلى السلطة الفلسطينية بسبب هذا التسرب بما يقارب نصف مليار دولار أمريكي، أي ما يقارب ربع إيرادات السلطة الفلسطينية (ماس، الاستدامة المالية، 2012، ص56).

**ثالثاً. الممارسات الإسرائيلية ووجود الاحتلال:** مازال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اليد الثقيلة للاحتلال، التي تبرز بشكل سافر في السيطرة، والاستحواذ على معظم مصادر الاقتصاد الفلسطيني من أرض، ومياه، وموارد، وثروات طبيعية واقتصادية، هذا بالإضافة إلى السياسات والإجراءات العدائية التي تمارسها سلطات الاحتلال؛ لإحباط الجهود التنموية الفلسطينية والدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد تعرض هذا الاقتصاد إلى موجات من التدمير والتخريب الذي طال بنيته التحتية ومنشآته ومرافقه العامة والخاصة. هذا بالإضافة إلى نظام الإغلاق وتعطيل التجارة الداخلية والخارجية الذي يضاعف من مخاطره على النشاط الاقتصادي، ويرفع تكاليفه، ويضعف التنافس بين المنتجات والخدمات الفلسطينية بشكل كبير. وبسبب تلك البيئة المحبطة؛ مازال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من ضعف في الإيرادات المحلية في ظل تزايد النفقات الجارية لتغطية معظم احتياجات السلطة الفلسطينية، وتعطيل تزويد السلطة بإيرادات المقاصّة الناتجة من العملية التجارية، نتيجة التبعية المفرطة للاقتصاد الإسرائيلي التي فرضت عليه، فأصبح اقتصاداً ذا شريك واحد، أدت إلى تزايد العجز في الموازنة العامة الفلسطينية.

**رابعاً. ارتفاع حجم الدين العام وتطور أعبائه:** حيث أنّ زيادة الدين يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين، وخاصة الفوائد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، وفي ظل تطور الإيرادات العامة بالنسبة نفسها، فإن العجز في الموازنة سيزداد ليؤدي مرة أخرى إلى مزيد من الاقتراض، وهكذا تظهر الحلقة المفرغة لاستمرار زيادة حجم الدين (أبو مدللة وآخرون، 2013، ص18). بالإضافة إلى نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الاسترشادية التي تستخدمها الدول في تقييم مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرة الحكومة على السداد، وتختلف هذه النسبة من بلد لآخر، تبعاً للمقومات المتوفرة في كل بلد. ففي الحالة الفلسطينية لا يسمح القانون بأن تزيد هذه النسبة عن (40%) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنها تبلغ (60%) في الأردن، ويجب ألا تزيد على (60%) في دول الاتحاد الأوروبي حسب اتفاقية ماسترخت (سلطة النقد الفلسطينية، تطورات الدين العام (2011-2013)، 2014، ص11). والجدير ذكره أن نسبة الدين العام بالنسبة إلى الناتج

المحلي الإجمالي لم تتجاوز النسبة (39%)<sup>(1)</sup> خلال فترة الدراسة (2013-1995) والشكل (3.7) يوضح ذلك.



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في الجدول (3.3)، ملحق (1)، ص 171.

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن أوضاع المالية العامة تصبح غير قابلة للاستمرار، إذا أدت إلى تراكم الدين العام بشكل يفوق قدرة الحكومة على خدمته على المدى المتوسط والطويل. عموماً فقد يؤدي عجز الموازنة إلى ازدياد الدين العام إلى الحد الذي يتعدّر معه ببساطة الاستمرار في تحمّل أعبائه على المدى الطويل، إذ تعتمد القدرة على تحمّل الدين على كل من سعر الفائدة، ومعدل نمو الاقتصاد القومي، وطالما أنّ سعر الفائدة على الدين العام يتجاوز معدل النمو الاسمي للاقتصاد فإنّ الدين العام سوف ينمو بشكل أسرع من الناتج المحلي (الهروط، 2010، ص 112).

(1) إن وضع الدين العام في فلسطين لا يزال تحت السقف القانوني، مقارنة مع بعض الدول المجاورة، لعدة أمور منها (قباجة، 2012، ص 81): 1. العمر الزمني للسلطة الفلسطينية أقل من 20 عاماً، وهي فترة زمنية قصيرة مقارنة مع الدول الأخرى. 2. عند قدوم السلطة الفلسطينية واستلامها للأمور المالية لم يكن هناك دين عام، أي أن هذا الكم من الدين العام تكون فقط منذ قدوم السلطة الفلسطينية. 3. الجزء الأكبر من هذا الدين تم أخذه لتغطية العجز في النفقات الجارية وليس لتمويل مشاريع إنتاجية.

### (3.3) الخلاصة:

- إن الموازنة العامة الفلسطينية تُعاني بشكل مستمر من العجز في الرصيد الكلي قبل المساعدات والمنح الخارجية، بالإضافة إلى العجز في الرصيد الكلي بعد المساعدات والمنح وان كانت حققت في بعض السنوات فائضاً في الرصيد الكلي إلى أنّها مازالت تعاني من أزمة مالية خانقة؛ بسبب قلة الموارد المحلية وتعنت الاحتلال بتحويل بعض إيرادات المقاصّة.
- تعتمد السلطة الفلسطينية على المساعدات والمنح الخارجية في تمويل العجز المالي، بالإضافة إلى الاقتراض من المصارف الداخلية لسدّ قيمة العجز المالي في الموازنة العامة، وفي الأعوام الأخيرة اتجهت السلطة الفلسطينية من التخفيض من المنح والمساعدات، والاعتماد على الموارد المحليّة في تغطية النفقات الجارية؛ إلا أنّ الرصيد الجاري مازال يعاني من عدم كفاية الجباية المحلية؛ بسبب كبر حجم النفقات الرواتب والأجور، مما أدى إلى الاقتراض من المصارف المحلية، في ظل عدم وجود مصادر تمويلية أخرى كسندات وأذونات الخزينة، مما أدى إلى تراكم المتأخرات، وزيادة مديونية الحكومة اتجاه المصارف المحلية (الدين الداخلي)، وهذا ما أفرز اختلالاً هيكلياً بين الإيرادات والنفقات، كل ذلك أدى إلى آثار سلبية كانت متوقعة كالضغوط السياسية والأمنية لمطالب الدائنين، وشروط المنظمات الدولية.
- وأن زيادة التهرب الضريبي بالطرق المشروعة وغير مشروعة، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات الجارية، ويؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة، فعندما تتمكن السلطات المالية من تبسيط الإجراءات الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة مرونة النظام الضريبي، فإن ذلك سيؤدي إلى مساهمة الإيرادات الجمركية في تمويل الخزينة مع الأخذ الاعتبار عدالة توزيع العبء الضريبي وتحفيز الاستثمار.

## الفصل الرابع:

# العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة "الحالة الفلسطينية"

المقدمة

(4.1) الناتج المحلي الإجمالي

(4.2) الحساب الجاري

(4.3) عجز الميزان التجاري

(4.4) معدل الاستثمار (التكوين الرأسمالي الإجمالي)

(4.5) معدل البطالة

(4.6) معدل التضخم

(4.7) سعر صرف الأجنبي

(4.8) عوامل أخرى مؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة

(4.8.1) إجمالي المساعدات والمنح الخارجية

(4.8.2) الأوضاع السياسية

(4.7.3) الفساد المالي

(4.9) الخلاصة



## المقدمة:

بعد تحليل جوانب الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، وجدنا أنَّها تُعاني من عجز مستدام طوال فترة الدراسة، وعدم قدرة الإيرادات المحلية من تغطية النفقات الجارية، وخاصة نفقات الأجور والرواتب وبقيت المساعدات والمنح مصدراً هاماً في تمويل الموازنة العامة، بالإضافة إلى الاقتراض من المصارف المحلية لسد الفجوة ما بين الإيرادات والنفقات العامة، وأثرت السياسات الإسرائيلية على حجم الإيرادات العامة، من خلال تحكُّمها بالمعابر والحدود بالإضافة إلى ممارسات التدمير والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية، وحيث تشهد الساحة الفلسطينية تردياً عاماً في الأوضاع الاقتصادية؛ لارتباطها بالأوضاع السياسية الراهنة، وبالاقتصاد العالمي وهذا من شأنه يؤثر على بعض السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية كالسياسة المالية والتجارية . الخ . فلا يمكن إرجاع ظاهرة العجز في الموازنة العامة إلى سبب واحد؛ لأنها ظاهرة معقدة ترجع أسبابها إلى شبكة من العوامل التي تسهم في حدوثها، منها: اقتصادية وعوامل غير اقتصادية، ومن خلال هذا الفصل سيتم تحديد بعض العوامل المؤثرة على قيمة العجز المالي في الموازنة للسلطة الفلسطينية، وذلك عبر تحليل علاقة تلك العوامل المنتقاة بينها وبين بنود الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

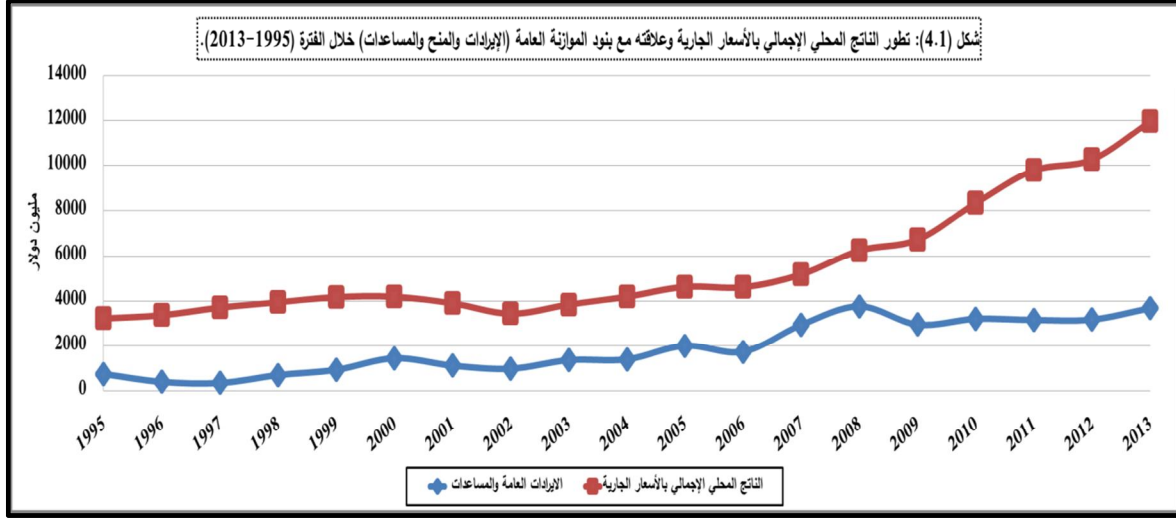
### (4.1) الناتج المحلي الإجمالي :

هناك أفكار مثيرة للجدل فيما يتعلق بعلاقة العجز الموازنة والنمو الاقتصادي، حيث إنَّ المدرسة الكلاسيكية تنظر للموازنة العامة نظرة حيادية، على أساس عدم وجود صلة لها بالنشاطات الاقتصادية، وإنَّ العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي ضعيفة إلى حد ما؛ نظراً لارتباط النمو بشكل أساسي بمكونات اقتصاد الدولة، في حين أن النظرية الكينزية أكدت على وجود علاقة طردية بين العجز المالي الحكومي، والنمو الاقتصادي، وترى النظرية النقدية الحديثة بأن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والعجز في الموازنة العامة.

إنَّ اختلاف مصادر النمو الاقتصادي (رأس المال، والسكان، والتقدم التقني، الموارد الطبيعية)، بين الدول أدت إلى اختلاف نتائج العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة والتي ربما تتوافق مع نظرية اقتصادية، وتختلف مع الأخرى.

وتعد الموازنة العامة الخطة المالية الأساسية السنوية للدولة، وتنهض بدور رئيس في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، من خلال الإنفاق الحكومي الجاري، والاستثماري، ومن ثمَّ تخلق دخلاً وطاقات

إنتاجية جديدة في البلاد، كما يمكن بواسطة الموازنة العامة للدولة إعادة توزيع الدخل القومي، (المهايني، 2000، ص9). وهذا بدوره إلى ارتباط الإيرادات العامة بالنتاج المحلي الإجمالي، ويمكن توضيح ذلك من الشكل (4.1):



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في جدول (4.1)، ملحق (2)، ص175.

يلاحظ من الشكل (4.1) بأنَّ هناك علاقة واضحة ما بين بنود الموازنة العامة (الإيرادات العامة)، والناتج المحلي الإجمالي، حيث تأثر كلاهما بحجم الإيرادات المحوَّلة على موازنة السلطة الفلسطينية، ففي عام 2003 ارتفع بنسبة (17.4%)؛ بسبب تحويل إسرائيل مستحقات السلطة الفلسطينية الجديدة والقديمة، وزيادة نسبة الاستثمار بنسبة (14%)، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي، وتخفيف حدة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية، وتدفق العمالة الفلسطينية للعمل في أراضي 1948 (البنك الدولي، 2004، ص8). وارتفع بنسبة (12%) في العام 2007؛ حيث مكنت هذه الإيرادات العامة من تنفيذ سياسة إنفاق توسعية في الإنفاق الجاري والاستثماري (سلطة النقد الفلسطيني، التقرير السنوي 2009، 2010، ص62).

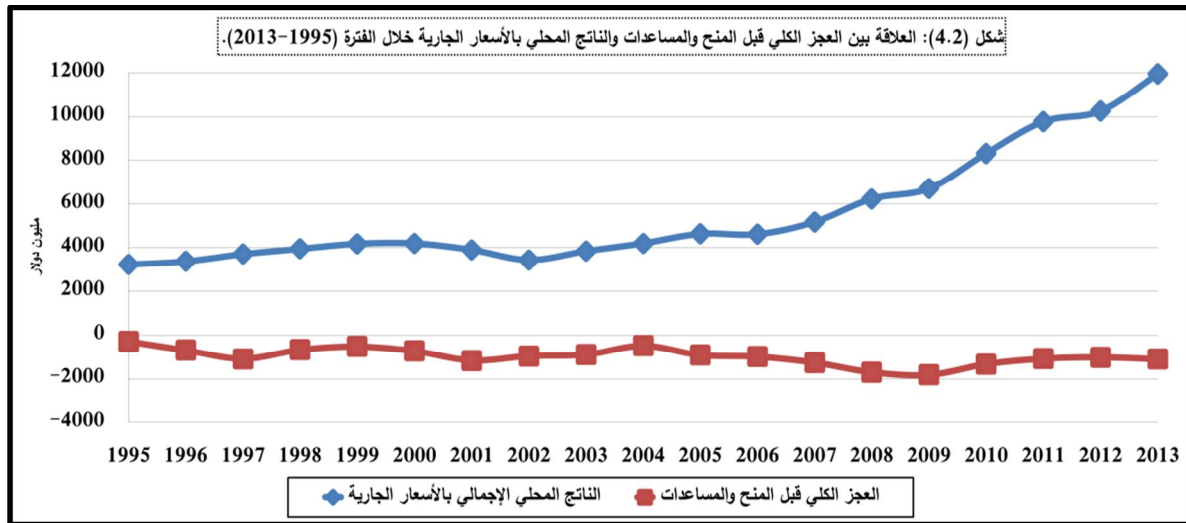
وخلال الفترة (2008-2010)، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال هذه الفترة بنسب متفاوتة؛ بسبب ارتفاع المساعدات الخارجية، حيث قامت السلطة الفلسطينية بكثير من الإجراءات التي تعزز النمو الاقتصادي، كان أبرزها تسديد ديونها للقطاع الخاص والموظفين، وتحسن إدارة المال العام، وتوجيه الإنفاق نحو الأولويات من خطة الإصلاح والتنمية (2008-2010).

وفي عام 2011 شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً ملحوظاً خلال العام بنسبة (12.2%) مقارنة بالعام 2010، ويعزى هذا النمو المرتفع في الأراضي الفلسطينية إلى ارتفاع نسبة النمو في قطاع

غزة، والذي بلغ (23%) مقارنة (5.2%) في الضفة الغربية، ويأتي هذا النمو المرتفع في قطاع غزة خلال عامي (2010-2011)؛ نتيجة مجموعة من العوامل من بينها طفرة الإنشاءات الممولة في معظمها من المعونات، والمساعدات الخارجية، نتيجة إعادة الأعمار خلال الحرب عام 2008-2009، ودخول بعض المواد الخام، ومواد البناء إلى القطاع، وزيادة التجارة عبر الأنفاق مع مصر (مركز الإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2011، 2012، ص15).

وفي العام 2012 تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الأسمي، لم تتعدَّ نسبة النمو (4.1%) مقابل (17.3%) في العام 2011، ويُعزى هذا التباطؤ في الناتج المحلي الإجمالي إلى عدم الاستقرار السياسي، وضعف القطاع الخاص، وعدم قدرته في دفع عجلة النمو الاقتصادي، في ظل تراجع أداء القطاع العام في الضفة الغربية، ومع تراجع المساعدات الخارجية وما رافقها من تعميق لأزمة السيولة لدى السلطة الفلسطينية، واستمرار القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع، وتزايد أجواء عدم اليقين السياسي والاقتصادي، إلى جانب تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وخصوصاً في إسرائيل، بالإضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة من قبل إسرائيل، وتردي العلاقة مع الجانب المصري، انعكست تداعياتها بدرجة أساسية على الحركة التجارية (تدمير عدد كبير من الأنفاق والإغلاق المتكرر للمعبر الحدودي) (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، 2013، ص3).

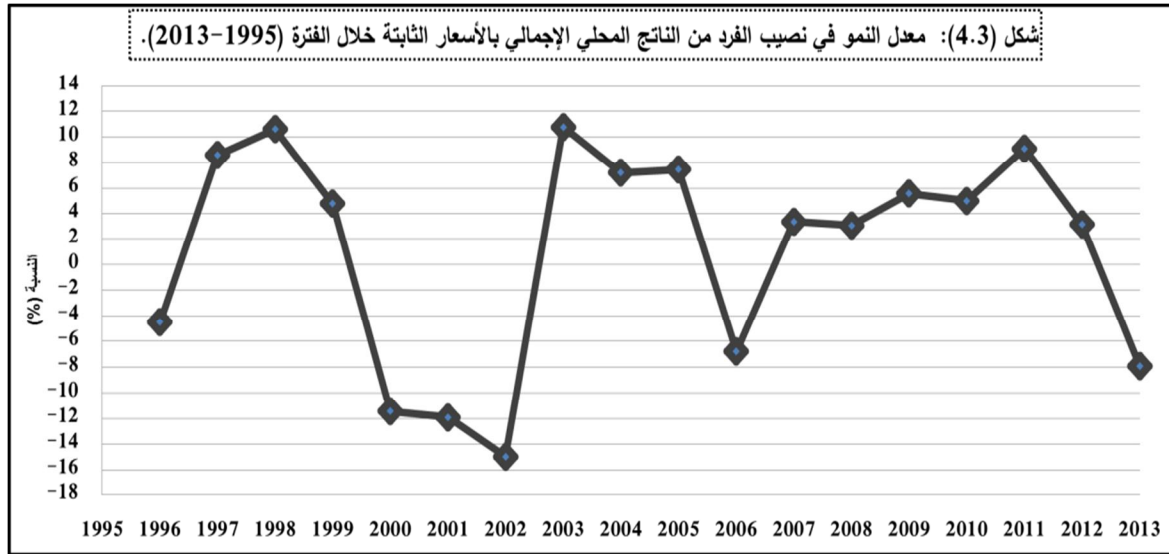
يتضح من شكل (4.2)، بأنَّ هناك توافق ما بين العجز الكلي قبل المساعدات والمنح، والناتج المحلي الإجمالي الإسمي، حيث تأثر كل منهما بحجم الإيرادات العامة والأوضاع السياسية والاقتصادية.



إعداد الباحث، استناداً على البيانات الواردة في جدول (4.1)، ملحق (2)، ص 175.

كان لعدم الاستقرار في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أثره الواضح في تذبذب معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج. ويعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر مستوى إنتاجية الفرد، ويعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية من المستويات المتدنية.

ويوضح شكل (4.3) نسب التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، والذي يبين الأثر الفعلي للنمو الاقتصادي على دخل الفرد، وأن التذبذب في نسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2013)؛ وذلك نتيجة لتأثر الأراضي الفلسطينية بالأوضاع السياسية والأمنية. وبالمقارنة ببعض البلدان المجاورة، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية يقل كثيراً عما هو في هذه البلدان حيث كان يعادل في عام 2010 ما نسبته (44%) من نظيره في الأردن، وما نسبته (70%) من نظيره في مصر، بينما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إسرائيل يفوق نظيره الفلسطيني بحوالي (14) ضعفاً في عام 2010 (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، 2011، ص19).



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في جدول (4.1)، ملحق (2)، ص175.

## (4.2) الحساب الجاري:

يحظى إعداد ميزان المدفوعات<sup>(1)</sup> على اهتمام متزايد من قبل البنوك المركزية، كونه أحد أهم الأدوات التي تقيس أداء الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي ويعتبر الحساب الجاري من إحدى المكونات الأساسية لميزان المدفوعات.

وتعدت الآراء الاقتصادية لتحديد العلاقة ما بين الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة، حيث أكدت المدرسة التقليدية بأن التوازن الدولي قائم متحقق بصورة تلقائية، وإذا حدث الاختلال في ميزان المدفوعات فإنه لا بد أن يعود إلى حالة التوازن بصورة تلقائية، دون الحاجة إلى التدخل الحكومي، اعتماداً على نوعين من العوامل التلقائية هما الأسعار الداخلية، وسعر الصرف (الحساوي، 1987، ص247).

أما المنهج الكينزي، فيدعي وجود علاقة مباشرة بين الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري، وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين (The twin deficit) فعجز الحساب الجاري متغير داخلي، في حين أن عجز الموازنة العامة متغير داخلي، وتفسير ذلك، أن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، وارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي سينخفض مستوى الأذخار الحكومي والقومي، وبانخفاض مستوى الأذخار القومي ستقل المدخرات وترتفع معدلات الفائدة، بارتفاع معدلات الفائدة سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، بارتفاع سعر صرف العملة الوطنية ستصبح الواردات أكثر إغراء للمواطنين وأقل تكلفة مما يزيد من الواردات، وستصبح الصادرات أقل جذبا للأجانب وأعلى تكلفة مما يخفض من الصادرات (الكساوي، 2012، ص10).

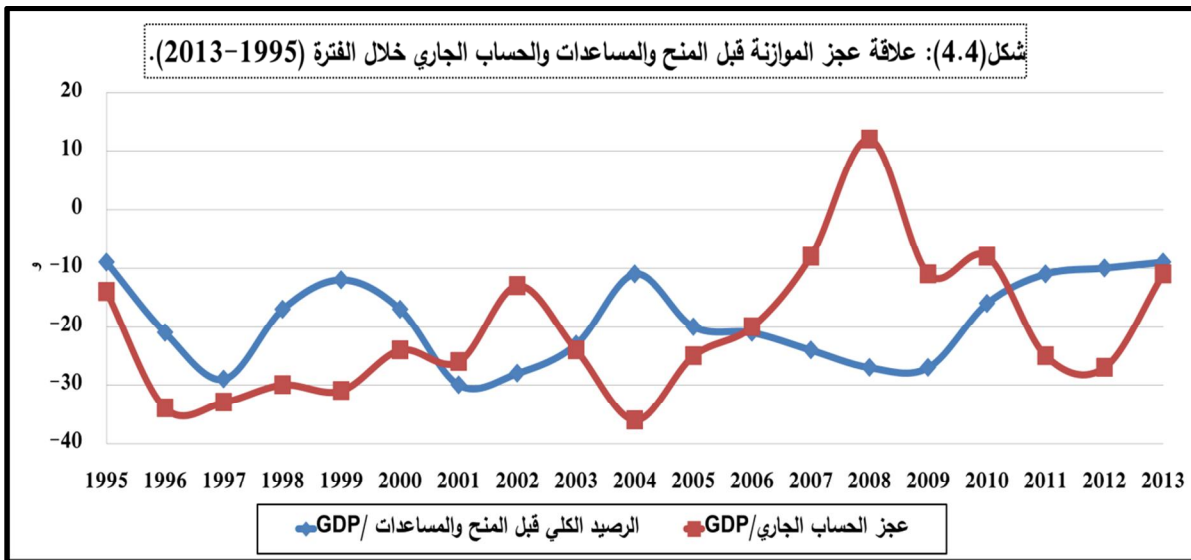
وفي الفكر الاقتصادي النقدي أكدت على أن المشاكل التي يمر بها ميزان المدفوعات هي مشاكل نقدية. فالعجز يحدث نتيجة لزيادة العرض المحلي من النقود على الطلب المحلي عليها، وأنَّ النقود الزائدة سوف تنفق بالخارج على شراء السلع والخدمات والأصول الأجنبية. لذا فإنهم أقرروا بوجود علاقة مباشرة وبين تغيير السياسة النقدية ونتائج الميزان المدفوعات (العموص، 1997، ص13).

---

(1) يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة ، ويتألف من حساب السلع والخدمات وحساب الدخل الأولي وحساب الدخل الثانوي والحساب الرأسمالي والحساب المالي وفقاً لقاعدة القيد المزدوج (صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، 2009)

يشتمل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات على جميع متحصلات ( مقبوضات) الدولة مقابل صادراتها من السلع والخدمات، وعلى جميع مدفوعات الدولة مقابل وارداتها من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة هي عادة سنة، ويندرج تحته أربعة موازين وهي الميزان التجاري السلعي، وميزان الخدمات، وميزان الدخل، وميزان التحويلات الجارية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه عند جمع الفائض أو العجز في كل الموازين الأربعة فإننا نحصل على ميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

يلاحظ من الشكل (3.4)، بأن هناك تحسناً ملحوظاً في وضع الحساب الجاري، وتحول عجز هذا الحساب إلى فائض بنحو (12%) من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بدرجة أساسية بالتزايد الملحوظ الذي طرأ على التدفقات الخارجية التي دخلت الأراضي الفلسطينية، التي فاقت (50%) من الدخل القومي الإجمالي. ورغم كون هذه التدفقات لا تعبر عن قوة الاقتصاد، ولا تتصف بالاستدامة، خاصة تلك التي تأخذ شكل المنح والمساعدات، إلا أنها كانت بمثابة صمام الأمان وطوق النجاة للاقتصاد الفلسطيني، وحالت دون مزيد من التدهور في مجمل أوضاعه. وكان تأثيرها واضحاً على وضع الحساب الجاري، وخاصة التحويلات إلى القطاع العام (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2008، 2009، ص13).



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في جدول (4.2)، ملحق (2)، ص176.

ارتفع نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011 فبلغ (25%)، مقارنة مع عجز نسبته (8.3%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2010؛ ويعود السبب في زيادة العجز في الحساب الجاري إلى الارتفاع الكبير في عجز الميزان التجاري السلعي الذي وصل

مانسبته (46.7%) من الناتج المحلي الإجمالي (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، 2012، ص51).

سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للعام 2013 عجزاً مقداره (1317.4) مليون دولار مشكلاً مانسبته (11%) منه الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجز نسبته (27%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام؛ ويعزى السبب الرئيس لتراجع عجز الحساب الجاري إلى تراجع العجز في الميزان التجاري مانسبته (39%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 مقارنة مع (47%) في 2012. إضافة إلى ارتفاع قيمة التحويلات الجارية الذي أسهم في تراجع العجز في الحساب الجاري، حيث مولت هذا التحويلات حوالي (46.2%) من عجز الميزان التجاري خلال العام 2013 مقارنة مع 26.2% خلال العام 2012 (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، 2014، ص5).

## (4.2) عجز الميزان التجاري:

تعددت وجهات النظر التي تحاول تفسير وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة، وعجز الميزان التجاري، إذ يرى الاقتصاديون أن زيادة عجز الموازنة العامة يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يجذب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي يزيد من الطلب على النقود، وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف مما ينتج عنه زيادة المستوردات وانخفاض الصادرات، أي عجز في الميزان التجاري. ويرى اقتصاديون آخرون من مؤيدي فرضية متعادلة ريكاردو (Ricardian Equivalence Hypothesis) أن الأفراد يدخرون أكثر، ويستهلكون أقل في الوقت الحاضر متوقعين أن العجز الحالي سيمول عن طريق ضرائب أعلى في المستقبل؛ ولهذا فإن زيادة الادخار ستعوض عجز الموازنة العامة مما لا يترك أي أثر على سعر الفائدة؛ وبالتالي على عجز الميزان التجاري (الخطيب، 2006، ص65). لكن أنصار المدرسة الكينزية يعتقدون أن زيادة عجز الموازنة العامة، من خلال زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب سوف يؤدي إلى زيادة الدخل مما يترتب عليه زيادة المستوردات وانخفاض الكمية القابلة للتصدير وكمحصلة زيادة العجز في الميزان التجاري (الجلال، 2006، ص58).

يعد تحديد العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري من المواضيع الاقتصادية المهمة ليس على صعيد الدول النامية فقط، بل على صعيد الدول المتقدمة أيضاً، وقد برزت أهمية هذا الموضوع عندما شهدت فترة الثمانينيات في الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري وهو ماسمى في ذلك الوقت بالعجز التوأم أو العجز الثنائي (خليل، 1994، ص525).

و تكمن العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري، لاعتماد كل منهما على العديد من المتغيرات الاقتصادية المشتركة التي تحدد مستوى كل منهما في آن واحد، فتحديد العجز الموازنة سيؤدي تحديد العجز في الميزان التجاري تلقائياً والعكس بالعكس، ويمكن تعبير ذلك خلال المعادلة التالية (الجعفري وآخرون، 2002، ص31):

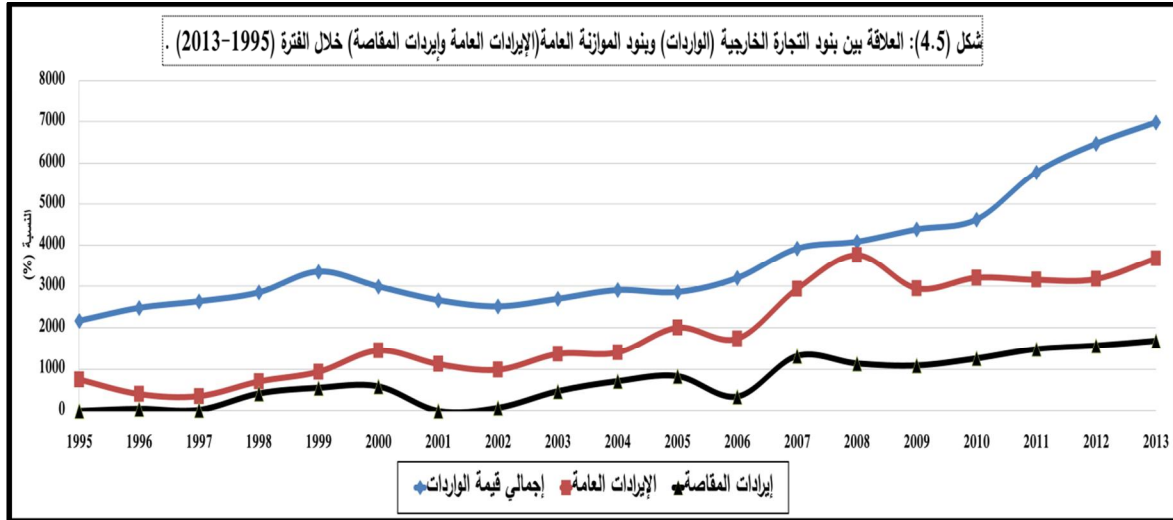
$$BUGD_t = [DR_t + ER_t] - [GCUE_t + GCAE_t]$$

حيث إن:  $BUGD_t$ : الموازنة الفعلية خلال الفترة  $t$ ،  $DR_t$ : الإيرادات من الجباية المحلية الحكومية خلال الفترة  $t$ ،  $ER_t$ : إيرادات الحكومة التي تعتمد على الضرائب، والرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية، خلال الفترة  $t$ ،  $GCUE_t$ : النفقات الجارية للحكومة خلال الفترة  $t$ ،  $GCAE_t$ : النفقات الرأسمالية للحكومة خلال الفترة  $t$ .

وإنَّ المتتبع لخصائص الاقتصاد الفلسطيني يلاحظ اعتماده على الواردات في توفير السلع الاستهلاكية والاستثمارية، كما يعتمد في تحصيل إيراداته من العملة الأجنبية من خلال المساعدات، والمنح والصادرات، حيث يوجد ارتفاع مطرد في قيمة الواردات من السلع والخدمات في الأراضي السلطة الفلسطينية، وقد اعتمد تمويل الخزينة الفلسطينية بشكل رئيس ومازال على الرسوم الجمركية، والضرائب المفروضة على الواردات التي تُشكّل حوالي (80%) من الإيرادات الجارية، وهذا يدل على زيادة الاعتماد على الاستيراد في دعم جانب الإيرادات العامة في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي يُعاد استخدامها لتمويل الواردات، التي تأتي أغلبها من أو عبر إسرائيل ويستدل من ذلك على مدى مساهمة الإنفاق الحكومي الجاري في زيادة الواردات.

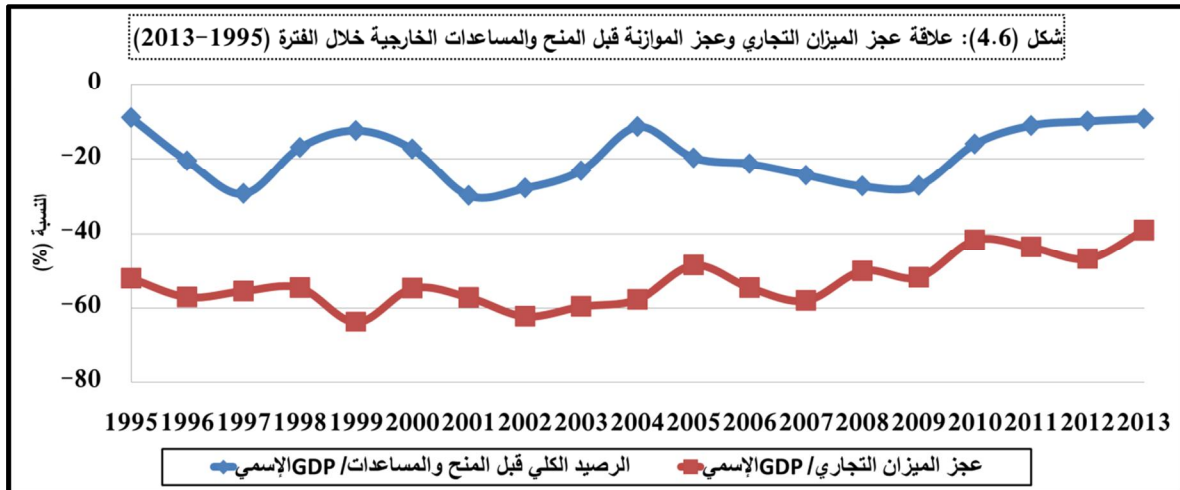
ومن خلال المعادلة السابقة يتبين أنَّ العلاقة بين عجز الموازنة، الذي يتم تمويله من الإيرادات المحلية وعجز الميزان التجاري في أراضي السلطة الفلسطينية، يرتبطان بحجم التبادل التجاري وعائدات السلطة من النشاط التجاري كضريبة القيمة المضافة، وتشكل الضرائب الجمركية الرافد الأهم للإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، ويجري تحصيلها من قبل السلطات الإسرائيلية وفقاً للمعدلات السارية في إسرائيل، ويتم بعد ذلك تحويل الجباية الجمركية للسلطة الوطنية الفلسطينية (النقيب، 1996، ص45). فإذا كانت نسبة كبيرة من الإيرادات العامة تتم من التحصيل الجمركي، والضرائب الأخرى المفروضة على الواردات، فإنَّ هذه الإيرادات تزداد كلما زادت نسبة الرسوم الجمركية على الواردات، وكذلك كلما زادت الواردات.





إعداد الباحث بناءً على البيانات في جدول (4.2)، ملحق (2)، ص 177.

يتضح من شكل (4.5)، أنّ هناك علاقة واضحة وملموسة بين بنود الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري، حيث كان معامل الارتباط بين الإيرادات العامة والواردات حوالي (0.90%)، وهذا يدل على قوة العلاقة بينهم، ويمكن ملاحظة أنّ اتجاهات تطوّر الواردات والإيرادات العامة وإيرادات المقاصة على الرغم من تقلباتها، إلا أنّها كانت متوافقة في أغلب السنوات. والعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية يمكن أن تكون واضحة ومباشرة، إذا كان هذا الإنفاق موجهاً لدعم إنتاج القطاعات الأكثر كفاءة، ومحفزاً للتجارة، وإذا استهدف الاستثمار في البيئة التحتية اللازمة للتنمية مثل: الكهرباء والطاقة، والري والاتصالات، والنقل، والتعليم الإلزامي العالي، الصحة، وهذه الإنشاءات تُعدّ بمثابة المدخلات لدعم الاستثمار في القطاعات السلعية والتصديرية، وخاصة الزراعية والصناعية منها، وتخفيض تكلفة الاستثمار في هذه المجالات (الجعفري وآخرون، 2002، ص 30).



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في جدول (4.3)، ملحق (2) ص 177.

يتضح من الشكل (4.6)، أن العجز في الميزان التجاري ظل ملازم للتجارة الخارجية الفلسطينية، لم يطرأ عليه أي تحسن خلال فترة الدراسة (1995-2013)، وهو ما يعطي دلالات واضحة على أن هناك خلل كبير في هيكل الاقتصاد الفلسطيني والاتفاقيات التي تحكم عمله، فاتفاقية أوسلو مثلاً أبقت للاحتلال الإسرائيلي سيطرة على نحو (60%) من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيطرة على معظم مصادر المياه، وحركة المواطنين، والتجارة الداخلية والخارجية، وإن الارتفاعات المتتالية للعجز التجاري سيؤدي إلى استمرار تفاقم الوضع المالي للموازنة وسيعمق من عجز ميزان المدفوعات الكبير أصلاً، الأمر الذي يدفع الحكومة باتجاه الحصول على مساعدات خارجية من أجل تمويله، وعادة لا تكون مجاناً.

ويعتبر الدخل المحول من الخارج (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) أحد مصادر التمويل الأساسية لعجز الميزان التجاري، خصوصاً في حالة فلسطين، كونها مصدرة للعمالة. فقد حقق حساب الدخل خال العام 2013 فائضاً مقداره (6.1305) مليون دولار، بزيادة نسبتها، جراء ارتفاع تعويضات العاملين بدرجة أساسية، على خلفية تزايد أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، إلى جانب ارتفاع الأجر الاسمي، وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل. ومع ذلك بقيت نسبة مساهمة الدخل المحول من الخارج في الناتج المحلي الإجمالي متدنية، في حدود (11%)، مقارنةً بنحو (10%) في عام 2012. وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من فائض هذا البند يرتبط بدرجة أساسية بتعويضات العاملين، التي شكلت حوالي (91%) من صافي الدخل المحول من الخارج (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، 2014، ص51).

#### (4.4) معدل الاستثمار (التكوين الرأسمالي الإجمالي) :

تؤكد نظريات الاقتصاد الكلي على أن أهم قناة للتأثير على الاستثمار تكون عبر معدل الفائدة، إذ أن أي سياسة مالية غير مُحكمة من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في معدلات الفائدة في المدى القصير، وأن تتسبب في ظهور بعض الضغوط التضخمية في المدى المتوسط، وهذا ما سينتج عنه نوع من المزاحمة للاستثمار الخاص؛ أما القناة الثانية تركز على كيفية تأثير أدوات السياسة المالية مثل الضرائب على أرباح الشركات، اقتطاعات الضمان الاجتماعي والإعانات المالية على قرار الاستثمار. إذن، أي قرار استثمار لا بد فيه من مراعاة التوقعات المستقبلية لمعدلات الفائدة، ومعدلات التضخم، ومعدلات الضريبة، والتي ترتبط بدورها بالإشارات الحكومية عن طبيعة السياسات المالية المنتهجة (عبد الرحيم وآخرون، 2012، ص10).

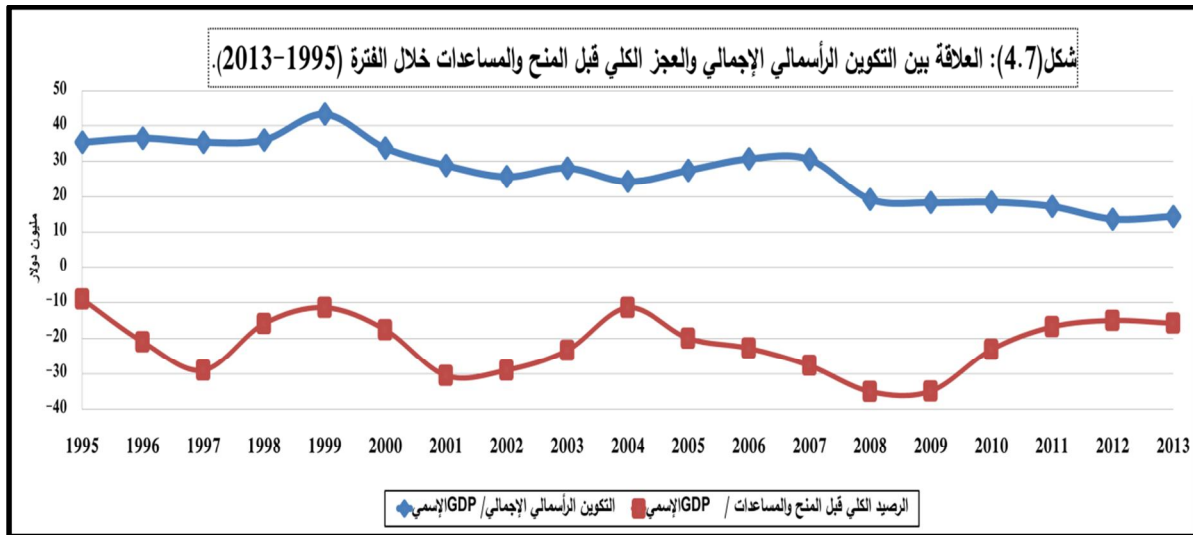
ويكتسب الإدراك العميق لحقيقية العلاقة بين عجز الموازنة وأسعار الفائدة أهمية كبيرة؛ لأنه سيساعد في التخطيط من أجل تسريع النمو الاقتصادي، وذلك عندما يتمكن المخططون من تطبيق سياسات اقتصادية أكثر فاعلية بعد أن يأخذوا في الحسابان العوامل التي قد تكون مهمة سابقاً، طبقاً لوجهة نظر المدرسة الكلاسيكية الحديثة، التي تأخذ بنظر الاعتبار الافتراض الحكومي من القطاع الخاص كوسيلة لتمويل العجز المالي في تحليل الآثار الاقتصادية للأخير، أن تزايد العجز في الموازنة العامة سيعمل على توليد ظاهرة الطرد، أو المزاحمة للقطاع الخاص (Crowding out) والتي تتجسد بالآثر السلبي لعجز الموازنة في الاستثمار الخاص من خلال ارتفاع سعر الفائدة (Davidson, 1997, p740-741). إذ إنّ الأنموذج الكلاسيكي الحديث تصورات بعيدة النظر عن تخطيط الاستهلاك للأفراد طوال دورة الحياة، وأنّ تزايد العجز المالي للحكومة يؤدي إلى ارتفاع إجمالي الاستهلاك الخاص للفرد خلال فترة حياته، وذلك بانتقال الأعباء الضريبية إلى الأجيال القادمة فإذا كانت الموارد الاقتصادية مستخدمة بالكامل، فإن الاستهلاك المتزايد لا بد أن يتضمن ادخار متناقص، وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة لجعل الأسواق رأس المال في حالة توازن ، وبالتالي فإن العجزات المالية المستمرة سيؤثر سلباً على تراكم رأس المال الخاص.

أما المدرسة الكلاسيكية ترى بأنّ عجز الموازنة الحكومية له أثر سلبي على الاستهلاك الخاص يقابله في الوقت نفسه أثر إيجابي في الادخار الخاص، لا تقر بأثر مزاحمة القطاع الحكومي للاستثمار الخاص، بل تصر على أن آثار العجز في الموازنة العامة ستكون محايدة على الاقتصاد، حيث إنّ تزايد الاستهلاك الحكومية الذي يتم تمويله من خلال الدين العام بإصدار السندات الحكومية سوف يقابله نقص في الاستهلاك الخاص من قبل الأفراد، وإن نقص الادخار الحكومي ستقابله زيادة مكافئة في الادخار الخاص بحيث تبقى الادخارات الوطنية دون تأثير، وهذا مما لايؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية بكلا الاتجاهين، وبالتالي عدم مزاحمة الاستثمار الخاص (منشد، 2004، ص94).

يُمثل التكوين الرأسمالي الإجمالي بمثابة إجمالي حجم الاستثمار الكلي، ويعرف التكوين الرأسمالي الإجمالي بأنه: "حيازة الأصول المنتجة مخصوماً منها قيمة الأصول التي تم التصرف بها وذلك من أجل تكوين رأس المال الثابت والمخزونات أو السلع القيمة ، ويقصد برأس المال الثابت حجم الاستثمارات في الأصول الثابتة مثل الإنفاق على المباني والآلات والسيارات. ويأخذ تكوين رأس المال الثابت شكلين الأول إحلال آلات جديدة محل آلات قديمة، والثاني إضافة أصول جديدة. يتكون التكوين الرأسمالي الثابت من قيمة استحوذات المنتجين لمنتجات جديدة وقائمة من الأصول المنتجة ناقص قيمة تصرفهم في الأصول الثابتة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص267.278).

وكما هو معروف فإنَّ زيادة الإنفاق الحكومي تُمثّل الطريق الأنجع والسبيل الأكثر فاعلية للتعامل مع ظاهرة ضعف الطلب الكلي، وذلك من خلال مواجهة الآثار السلبية على النمو المترتبة على أحجام القطاع الخاص عن الاستثمار، أو عدم تمكُّنه من الإنفاق بشكل كافٍ؛ لذلك قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بزيادة إنفاقها العام خلال فترة الدراسة (1995-2013)، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع معدلات نمو الإنفاق العام للسلطة الوطنية الفلسطينية حيث بلغ هذا النمو (16.8%) سنوياً خلال تلك الفترة، وقد وجه هذا الإنفاق لتمويل إعادة أعمار الاقتصاد الفلسطيني، من خلال بناء المؤسسات وتطوير الهياكل الإدارية والمؤسسية، والبيئة القانونية وتحديث البنية التحتية المادية لخلق البيئة الاستثمارية الملائمة لعمل القطاع الخاص الفلسطيني، إذ زادت حصه الاستثمار العام من إجمالي الاستثمار الكلي من (16%) عام 1996 إلى (20%) عام 2001، وهذه النسبة مرتفعة جداً مقارنة بالمعدل العالمي الذي لا يزيد عن (10%) (مكحول، 2002، ص30)، ويعود ذلك بشكل كبير إلى المساعدات التي قدمتها الدول المانحة لدعم الموازنة وإقامة البنى التحتية.

يتبين من الشكل (4.7) أنّ تطوّر نسبة العجز في الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي كانت تسير ما بين الارتفاع والانخفاض، وبشكل غير واضح لتطور نسبة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الإجمالي في أغلب سنوات الدراسة، وهذا يدل على العلاقة غير الواضحة بين العجز الكلي الموازنة قبل المساعدات والمنح وإجمالي التكوين الرأسمالي الإجمالي.



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في جدول (4.4)، ملحق (2)، 178 .

بلغت نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي (27%) من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2013-1995)، ففي خلال الفترة (1999-1995) ارتفع التكوين الرأسمالي

الإجمالي بنسبة (35%)، ويعود هذا الارتفاع؛ لتحسن أداء الأنشطة الاقتصادية وتميزت هذه الفترة بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وخلال الفترة (2000-2002)، لقد أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية الموجهة للأراضي الفلسطينية إلى فقدان الثقة لدى المستثمر الفلسطيني، مما أدى إلى هجرة رأس المال الفلسطيني إلى العالم الخارجي؛ فانخفضت نسبة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

كما أن استمرار الحكومة الفلسطينية في الاعتماد على المصارف لتمويل نفقاتها العامة قد يؤدي في النهاية إلى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم لإقامة المشاريع التنموية والاستثمارية، خاصة إذا انخفض حجم السيولة المتاحة لدى القطاع المصرفي، الأمر قد يؤدي إلى رفع التكلفة على كل من الحكومة والقطاع الخاص على حدٍ سواء، إضافة إلى إضعاف قدرة القطاع الخاص على دفع عجلة النمو نتيجة لقلّة التمويل أو ارتفاع تكلفته. ومن جانب آخر ارتفاع معدلات الفائدة في المدى المتوسط والطويل سيؤثر سلباً على الاستثمار الإنتاج (سلطة النقد الفلسطينية، الاستقرار المالي 2012، 2013، ص23).

بشكل عام يعود انخفاض الاستثمار الكلي في أراضي السلطة الفلسطينية؛ نتيجة عدم التزام الدول المانحة بدفع المعونات والمساعدات بشكل دوري، والضغط المالية التي تواجهها موازنة السلطة الفلسطينية، مما يجعل الأولوية في الإنفاق الحكومي لتغطية الرواتب والنفقات الجارية الأخرى، ويعزى ضعف المناخ الاستثماري في الأراضي الفلسطينية؛ إلى الارتباط الكبير بين الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة والنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تذبذب التحويلات الجارية من الخارج، وهي عبارة عن تحويلات الفلسطينيين في الخارج إلى ذويهم في الداخل، إذ بلغ المتوسط السنوي لصافي تدفقات دخل عناصر الإنتاج الخارجية حوالي (446.2) مليون دولار بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1995-2012)، بينما بلغ صافي المتوسط السنوي لصافي التحويلات الخارجية حوالي (1047.4) مليون دولار بالأسعار الثابتة لنفس الفترة، وتكمن مشكلة هذه التحويلات في عدم استدامتها، على عكس تحويلات العاملين، التي غالباً ما تتخذ مساراً شبه ثابت، وتزداد كلما ساءت الأحوال والأوضاع المعيشية للسكان في فلسطين، خاصة وأن مصدرها فلسطيني المهجر إلى أهلهم وأقربائهم في الداخل؛ لمساعدتهم في التغلب على ظروف معيشتهم الصعبة (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير الرابع عشر لعام 2008، 2009، ص50).

## (4.5) معدل البطالة:

تعتبر البطالة من أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، وقد شغلت الكثير من المفكرين الاقتصاديين الذين نظروا على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى، محاولين توضيح أسبابها ووسائل علاجها، فكانت مجالاً لصراع فكري كبير أغنى كثيراً النظرية الاقتصادية.

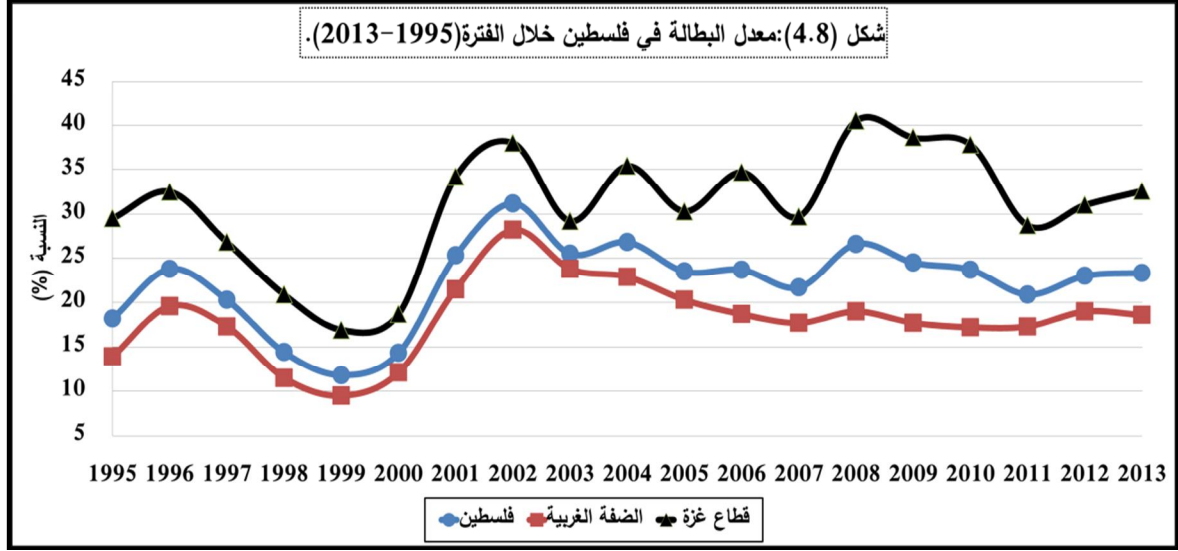
حيث يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك فكرة وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد؛ لأنهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الأجور التي تتحرك إلى الأعلى وللأسفل؛ لضمان حالة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل في سوق العمل واختفاء البطالة حالما تظهر، وإن وجدت بطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية أو بطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.

وأشار كينز أن مستوى التشغيل الكامل ما هو إلا أحد المستويات الممكنة، وأن هناك من المستويات ما يكون عند أقل من مستوى التشغيل الكامل، وكان مقتنعاً أنه من الضروري أن تأخذ الحكومة المسؤولية من خلال سياستها الاقتصادية للوصول بالاقتصاد إلى التشغيل الكامل، وذلك من خلال تغيير مستوى إنفاقها أو من خلال إحداث تغييرات في التشريعات الضريبية (عقون، 2010، ص52).

ويعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني البطالة بأنها: "جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بأحدى الطرق، مثل: مطالعة الصحف، أو التسجيل في مكاتب الاستخدام، أو سؤال الأصدقاء، والأقارب وغير ذلك من الطرق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص52).

ومن خلال الشكل (4.8) نلاحظ، بأن مشكلة البطالة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني وعلى الرغم من إن نسبتها قبل الانتفاضة الأقصى كانت أدنى من مستوياتها الحالية إلا أنها كانت مرتفعة نسبياً، حيث بلغ معدل البطالة (31.2%) في العام 2002، و(11.8%) في العام 1999، مرتفعاً بنسبة كبيرة؛ نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة والضفة الغربية، وفي العام 2008 ارتفع معدل البطالة إلى (26.6%)، نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة بعد حالة الانقسام التي شهدتها مناطق السلطة الفلسطينية، ويمثل ارتفاع معدلات البطالة إثر فرض الإغلاق الإسرائيلي على مناطق السلطة الفلسطينية المحتلة مؤشر واضح على مدى ارتباط سوق العمل الفلسطيني بسوق العمل الإسرائيلي،

كما يعكس محدودية القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني للأيدي العاملة الفلسطينية بسبب غياب البنية الإنتاجية.

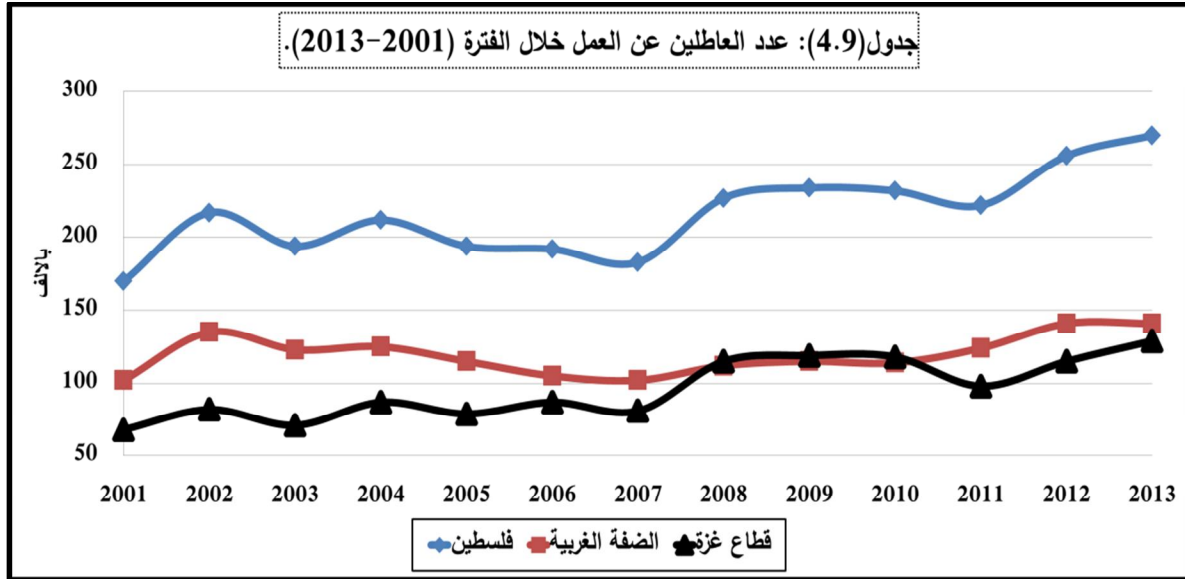


إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في جدول (4.5)، ملحق (2)، ص 179 .

وحيث انخفض معدل البطالة في العام 2011 فبلغ حوالي (20.9%) نتيجة الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو في الأراضي الفلسطينية وبالأحرى إعادة إعمار مدمره الاحتلال بسبب عدوانه على قطاع غزة، وزيادة في أنشطة التشييد والمتاجرة في العقارات في القطاع، حيث أن ذلك التحسن انعكس على عدد العاملين في قطاع غزة. حيث انخفض عدد العاطلين عن العمل في العام 2011 بنسبة (17%) مقارنة بالعام 2010 (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، 2012، ص 34).

وإن حدة مشكلة البطالة في قطاع غزة ترجع بشكل أساسي إلى ضعف النشاط الاقتصادي في غزة؛ نتيجة إلى فقره في الموارد، وارتفاع كثافته السكانية<sup>1</sup>، ومحدودية مساحة قطاع غزة، وإلى سياسة الاحتلال في خنق اقتصاد قطاع غزة؛ من خلال تحكّمها في معابر قطاع غزة مع العالم الخارجي أو مع الضفة الغربية أو مع إسرائيل خاصةً في ظل عدم وجود سياسات لتنمية وتطوير قطاع غزة. (مقداد وآخرون، 2006، ص 12).

(1) ارتفعت الكثافة السكانية في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، فقد بلغت الكثافة السكانية في نهاية عام 2012 حوالي 4583 فرد/كم<sup>2</sup> في قطاع غزة، مقابل 475 فرد/كم<sup>2</sup> في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص 8).



إعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الجدول (4.5)، ملحق (2)، ص 179.

وارتفعت نسبة البطالة في العام 2013 للعام الثاني على التوالي بعد التحسن النسبي الذي شهدته في العام 2011، حيث ارتفع معدل البطالة إلى (23.6%) من إجمالي القوى العاملة مقارنة مع (23%) في العام 2012، وذلك جراء ارتفاع معدلات البطالة في القطاع من (31%) إلى (32.6%) بين عامي 2012 و2013، مقابل انخفاض معدلات البطالة في الضفة الغربية (23%) خلال العام 2012 إلى (18.6%) خلال العام 2013، بالإضافة إلى ذلك تأثرت نسبة البطالة بانخفاض الإنفاق الحكومي، وانخفض حجم الاستثمار الخاص (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، 2014، ص 5). ومن أهم صفات البطالة في الأراضي الفلسطينية أنها أعلى نسبة للبطالة من الفئات العمرية (15-24) سنة، وخاصة بين الإناث وهذا يعني أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل.

وتعتمد فلسطين خلال السنوات السابقة على سياسة تصدير الأيدي العاملة إلى سوق العمل الإسرائيلي كأحد البدائل القليلة المتاحة لتوفير مصدر للدخل من ناحية، وللتخفيف من مشكلة البطالة من ناحية أخرى. غير أن تجربة السنوات الماضية أثبتت عدم فاعلية هذه السياسة، سواء في مجال الدخل، أو في مجال التخفيف من البطالة، نظراً لارتهاج هذه السياسة بالإجراءات والقيود والضوابط الإسرائيلية، التي تسببت في تراجع ملحوظ في أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل على مدى السنوات الماضية، وبالتالي تراجع أهمية تعويضاتهم. وازداد الوضع سوءاً بعد القرار الإسرائيلي بمنع دخول العمالة من قطاع غزة إلى إسرائيل منذ العام 2006 (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، ص 52).



لذا يتوجب على السلطة الفلسطينية إقرار مراسيم تحد من مخاطر البطالة والفقير، وضرورة أن تتضمن الخطة التنموية الفلسطينية برنامج لخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل والقادمين الجدد إلى سوق العمل.

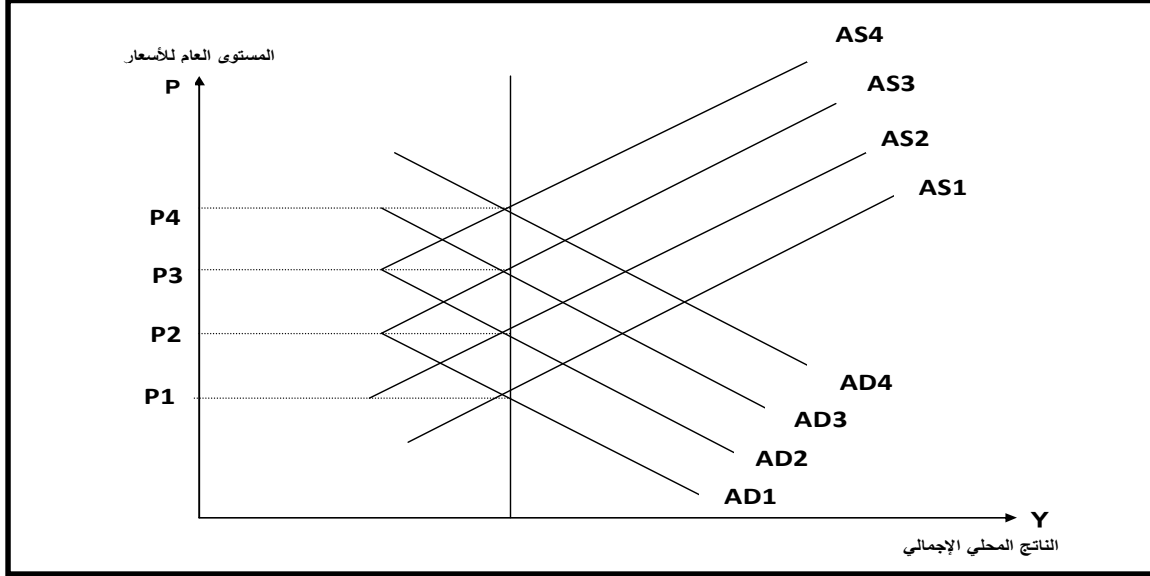
#### (4.6) معدل التضخم:

تعددت النظريات المفسرة إلى التضخم الاقتصادي ففي الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بوجود علاقة وثيقة فيما بين كمية النقود والتضخم، وأن التضخم يعد نتيجة طبيعية للزيادة في كمية النقود (الروبي، 1984، ص48). وقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار، على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي (الروبي، 1984، ص59). كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق القومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك باعتباره عاملاً هاماً في التأثير على مستويات الأسعار والتوظيف، مستعيناً في ذلك بأدوات اقتصادية تحليلية كالمضاعف والمعدل.

وان كان الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان مؤسس المدرسة النقدية، قد أكد في مقولته الشهيرة على إن التضخم أينما كان وفي أي وقت هو ظاهرة نقدية، إلا أن هناك إشارات واضحة في الأدبيات الاقتصادية إلى أن العجزات المالية المتزايدة يمكن أن تكون مصدراً للسياسة المالية التضخمية، فعندما تُعاني الحكومة من العجز المالي وتلجأ إلى تمويله بإصدار نقود جديدة أو ما يسمى بالنقود عالية القدرة، فإن ذلك سيعمل على خلق الضغوط التضخمية. ويبرز مثل هذا الأمر بشكل خاص في البلدان النامية، وذلك لعدة عوامل عديدة أهمها: عدم كفاءة الإدارات الضريبية في جمع الضرائب، وعدم الاستقرار السياسي، ومحدودية إمكانية هذه البلدان من الاقتراض الخارجي (Luis & 2003,p3 Marco).

إن هذه الطريقة لتمويل العجز المالي في الموازنة العامة، ستعمل على توليد الضغوط التضخمية، وذلك من خلال زيادة المعروض النقدي في حالة استمرار العجز المالي لفترات طويلة من الوقت. ففي الفترة الأولى يؤدي تزايد خلق النقود إلى تزايد العرض النقدي مما يؤثر في نقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين، كما في شكل (4.10)، وعندما يستمر العجز المالي في الفترات اللاحقة فإنه يتطلب تمويله مرة أخرى بإصدار نقود جديدة. وهذا يقود إلى تزايد عرض النقود وانتقال آخر في منحنى الطلب الكلي. وبالتالي يكون التضخم أمراً واقعاً إذا كان العجز المالي مستمراً ويتم تمويله بإصدار نقود جديدة.

شكل (4.10): استجابة الأسعار والنتائج للزيادة المستمرة في عرض النقود



المصدر: Frederi S.Mishkin " The causes of inflation ", national bureau of economic Research(NBER), WPNO .(1453), September 1948, P : 4 www.Nber.org / publications /wpno.1435.

يعتبر التمويل التضخمي من أهم السياسات والإجراءات التي تنتجها الدول في العصر الحالي لتغطية الفجوة بين الإيرادات والنفقات، جاءت فكرة اللجوء إلى التمويل التضخمي نتيجة لعجز مصادر التمويل العادية (المدخرات والفوائض) سواء الإلجبارية أو الاختيارية لتغطية الفجوة بين الإنفاق الحكومي والمصادر التمويلية وقد اعتبر التمويل التضخمي نوع من أنواع الادخار الإلجباري ( دنيا، 2000، ص572)، وهو يعتبر وسيلة سهلة قياساً بالضرائب والرسوم. وعلى الرغم من معرفة الحكومة مسبقاً لما يترتب عن هذه السياسة من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي وبالذات مستوى الأسعار والقوة الشرائية للنقود إلى أن الدولة تلجأ إليها أملاً في تحقيق معدلات من النمو والرفاهية والخروج من حالة الركود والانكماش (عبدالمعزم، 2003، ص346). وتتعدد صور تأثير التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية، حيث تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة البنك المركزي (سلطة النقد) في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية. وترتبط تلك الآثار المترتبة على السياسة المالية بقيد الموازنة الحكومي فقد أوضح (Thadden، 2003) <sup>(1)</sup> أهمية ذلك القيد من خلال إسهامه في إبراز الدور الذي تلعبه كل من السياستين المالية والنقدية في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، حيث يؤكد هذا القيد على أنه لا يمكن للسياسة النقدية أن تمارس دورها في السيطرة على التضخم

Leopold von Thadden, " Active Monetary Policy, Passive Fiscal Policy and the Value of Public (1 Debt Some Further Monetarist Arithmetic", Economic Research Centre of the Deutsche Bundesbank Discussion Paper 12/03, June 2003, p. 1.

بشكلٍ منفرد ومن الضروري أن تعمل السياسة المالية على مسانبتها. حيث افترضت النظرية الكينزية على ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في حالة الانكماش، وذلك بخلق عجز في الميزانية العامة، من خلال زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات الحكومية، كما ترى بضرورة خلق فائض في الميزانية في حالة التضخم، من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات الحكومية.

وقد ساد استخدام وسائل السياسة النقدية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وذلك باعتبارها الأداة المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان الرأسمالية المتقدمة، غير أن حدوث الكساد الكبير الذي ساد خلال الفترة ( 1929 - 1932 ) قد أكد على محدودية قدرة السياسات النقدية وحدها في علاج حالات عدم الاستقرار الاقتصادي (سليمان، 2002، ص113). وقد اكتسبت السياسة المالية أهميتها بعد أن اتسمت بدورها الحيادي، والذي اقتصر على وضع مجموعة من الإجراءات الرقابية لأوعية الميزانية ممثلة بالإيرادات و النفقات وذلك من خلال تسخير الإيرادات العامة لتغطية نفقات الدولة، حيث تغير دور السياسة المالية وأصبح الهدف من استعمالها رفع معدلات النمو في الاقتصاد القومي، والعمل على تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، بالإضافة إلى تحقيق رفاهية المجتمع (الجلال، 2006، ص67).

فالمراد بالتضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار؛ بحيث يترك شعوراً حقيقياً لدى أفراد في مجتمع ما بتراجع قدرتهم على الحصول على احتياجاتهم بشكل عام، وأن يكون هذا الارتفاع مستمرا، وعلى مدى فترة من الزمن فإن ارتفعت الأسعار لسبب ما في سنة معينة ثم عادت إلى المستوى المقبول لها فإن ذلك لا يمكن أن يعني أن هناك مشكلة تضخم حقيقية (العصار والشريف، 2000، ص105).

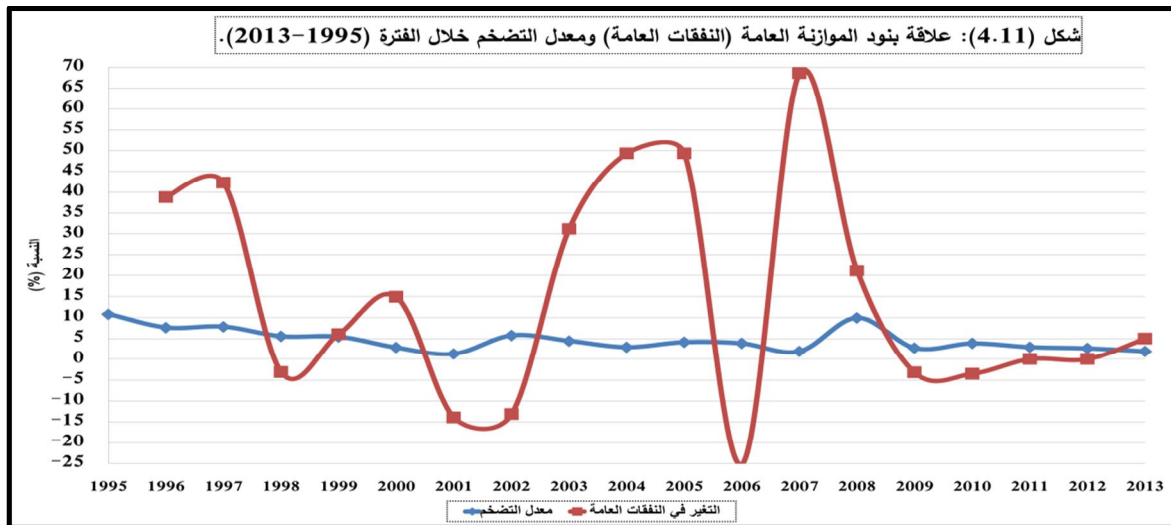
ظلت التقلبات في مستويات الأسعار في مناطق السلطة الفلسطينية ضمن مستويات مقبولة نسبياً خلال الفترة (1995-2013)، ويتم حساب معدل التضخم<sup>(1)</sup> في الأراضي الفلسطينية من خلال مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك<sup>(2)</sup> والذي يتأثر بالعديد من المتغيرات أهمها: الطلب العام، ومستويات الدخل الفردي، ومستويات التضخم في إسرائيل، وأسعار صرف العملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، ونتيجة لعدم وجود عملة وطنية بالأراضي الفلسطينية فإن الاقتصاد الفلسطيني

1) يحسب معدل التضخم وفق المعادلة التالية:  $100 * (\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة الحالية} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة الماضية} / \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة الحالية})$ .

2) هو عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات، ضمن سلة المستهلك بين فترة زمنية تسمى فترة المقارنة، وأخرى تسمى فترة الأساس، ويعرف سلة المستهلك: المجموعة الحقيقية للسلع والخدمات التي يقوم المستهلك بالإتفاق عليها للأغراض المعيشية ( الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص270-271).

يعاني من ظاهرة ارتفاع الأسعار وتذبذبها صعوداً وهبوطاً نتيجة لتقلبات أسعار الصرف وخصوصاً سعر صرف الشيكل للدولار (خضر، 2012، ص99).

حيث ساهمت الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2013)؛ نظراً للدور الذي تمارسه الزيادة في النفقات العامة في خلق دخول نقدية تساهم في خلق طلب إضافي على السلع، وذلك باعتبار الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب المحلي، يلاحظ من الشكل أنّ في السنوات التي كانت تتميز فيه الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية بارتفاع نسبة التغير في نفقاتها العامة بشقيها الجاري والتطويري أدت إلى تزايد نسبة التضخم فمثلاً في العام (2008) كانت أعلى قيمة للنفقات العامة فبلغت (3487.7) مليون دولار خلال الفترة (2013-1995)، في حين كانت نسبة التضخم بلغت (10%) خلال العام 2008.



إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في جدول (4.6)، ملحق (2)، ص180.

من الشكل (4.11) نلاحظ أنّ هناك توافق كبير في تغير العنصرين، وهذا يدل على حجم العلاقة ما بين بنود الموازنة (النفقات العامة) ومعدل التضخم في فلسطين، وذلك نظراً لمحدودية الموارد المالية للسلطة الفلسطينية، وإنّ وجود التضخم يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة الفلسطينية، ويؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للإنفاق الجاري<sup>(1)</sup>، وخاصة المخصصة للرواتب والأجور.

ويتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية؛ بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع

(1) تعرف القوة الشرائية: "بأنها القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام وحدة العملة" وتعتمد على معدل التضخم وسعر صرف العملة معبراً عليها بالصيغة (القوة الشرائية = نسبة التغير في سعر الصرف العملة - معدل التضخم).

والخدمات (سليمان، 2002، ص114)؛ وذلك لأنَّ خفض الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات الدخل التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار (الجلال، 2006، ص69).

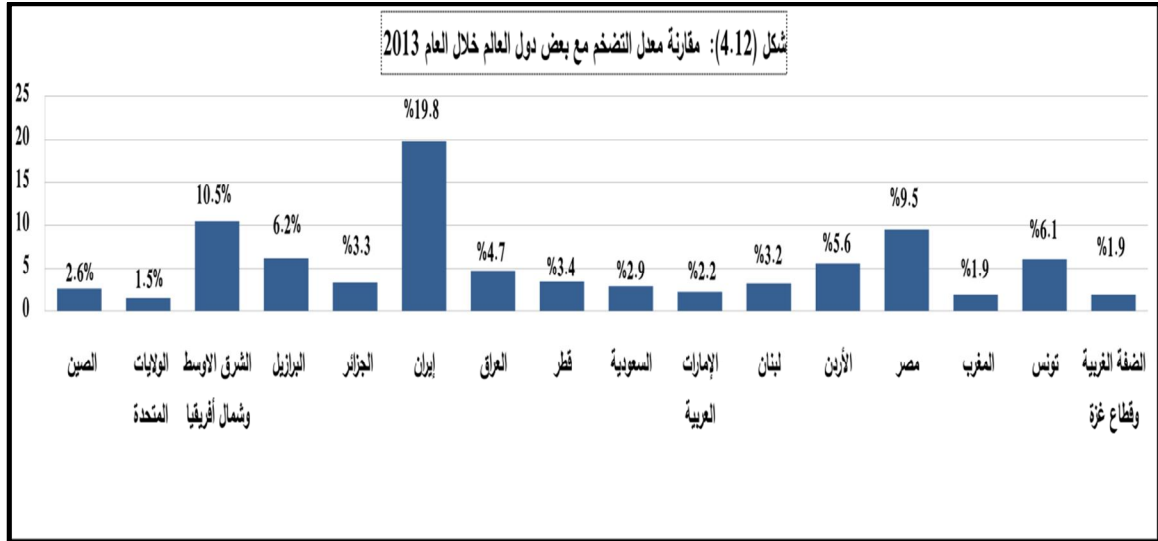
ونلاحظ من الشكل (4.11)، إنَّ معدل التضخم ارتفع في العام 1995 فبلغ (10.8%)؛ بسبب إرتفاع الواردات من إسرائيل، وبدأ بالانخفاض من عام 1996 حتى بلغ أدنى معدل له عام 2001 بنسبة (1.3%)؛ ويرجع ذلك إلى ضعف الطلب المحلي، وانخفاض الاستهلاك الكلي، وكذلك انخفاض دخل الفرد، وأسعار الواردات، ومعدل التضخم في إسرائيل، أما في العام 2002 فقد ارتفع معدل التضخم فبلغ (5.7%) ويعود ذلك إلى زيادة الطلب المحلي، وانخفاض الدخل الفردي الحقيقي الذي رافق انتفاضة الأقصى، وارتفاع معدلات البطالة، والحصار الإسرائيلي المفروض على المناطق الفلسطينية، وفي العام 2005 واصل الرقم القياسي ارتفاعه، حيث ارتفع بنسبة (4.1%)؛ وذلك بسبب ارتفاع أسعار الواردات من إسرائيل.

انخفض معدل التضخم حيث بلغ معدل التضخم (3.8%) في العام 2006 بالرغم من تراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام، وذلك نتيجة للتطورات التي شهدتها سوق العمل الفلسطيني والتراجع في الدخل الفردي، والطلب المحلي؛ بسبب انقطاع رواتب الموظفين، ووقف المساعدات الدولية (سلطة النقد الفلسطينية، 2006، ص43)، وفي العام 2008 ارتفع معدل التضخم ارتفاعاً كبيراً فبلغ حوالي (10%)؛ بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية المحروقات والمواد الغذائية (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير الرابع عشر، 2009، ص20).

تفاوتت مستويات التضخم بين مناطق السلطة الفلسطينية المختلفة. فقد وصل معدل التضخم في الضفة الغربية إلى (4.3%) ، في حين لم يتجاوز معدل التضخم في قطاع غزة (1.72%) خلال العام 2010، يعكس هذا التفاوت بين هذه المناطق حجم الاختلافات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين المنطقتين، حيث ترتبط أسعار السلع في الضفة الغربية بشكل أساسي بأسعارها في إسرائيل وحجم الطلب المحلي، بينما تعتمد في قطاع غزة على أسعار السلع المستوردة (أو المهربة عبر الأنفاق) من مصر (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، 2012، ص27).

وفي العام 2013 حدث تراجع في مستويات الأسعار في فلسطين تمخض عن ذلك تراجع في معدل التضخم إلى (1.9%) مقارنة مع (2.6%) في العام 2012، نتيجة انخفاض تكاليف الواردات، وتراجع العالمية لبعض السلع، وخصوصاً الغذاء، بالإضافة إلى ضعف الطلب المحلي على خلفية

تزايد عدم اليقين السياسي والاقتصادي في المنطقة، بعد حرب 2012 على غزة (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، 2014، ص12). ومن الجدير بالذكر أن هذه النسبة تعتبر منخفضة إذا ما قورنت بمعدلات التضخم العالمية والإقليمية، وخاصة في ظل التغيرات الاقتصادية وتقلبات أسعار السلع الأساسية خلال العام 2013، يلاحظ من الشكل (4.12) كان معدل التضخم في مصر (9.5%) ، والأردن (5.6%)، وإيران (19.8%).



إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية لعام 2013، الصادر عام 2014 ص109.

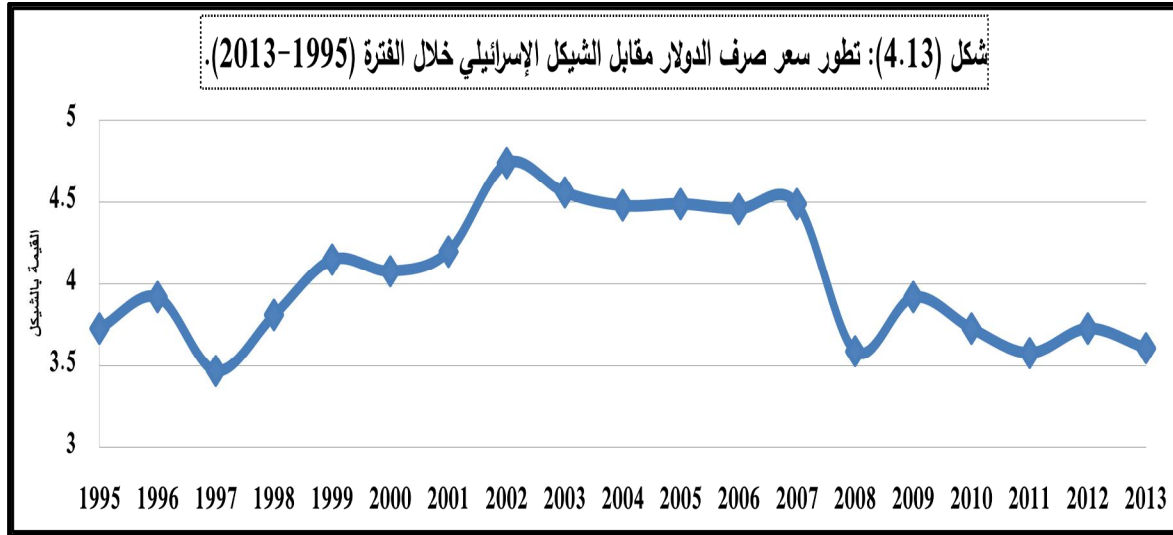
والجدير ملاحظته بأنَّ التغيرات في مستويات الأسعار داخل الاقتصاد الفلسطيني تعكس ضغوط التضخم في إسرائيل وتؤكد تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فنجد أنَّ العنصر الرئيس الذي يؤثر على مستويات الأسعار بالإضافة إلى التوتر الذي تسببه الممارسات الإسرائيلية يتمثل في سعر صرف الشيكل الإسرائيلي الجديد مقابل الدولار الأمريكي، علاوة على ذلك فقد أدت حقيقة مفادها بأنَّ كافة الواردات الفلسطينية تمر تقريباً من خلال المعابر الإسرائيلية؛ مما يخلق نوع من التضخم المستورد في داخل الاقتصاد الفلسطيني.

#### (4.6) سعر الصرف الأجنبي :

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من عدم وجود عملة مع وجود ثلاث عملات متداولة "الدولار الأمريكي، والدينار الأردني، والشيك الإسرائيلي"، حيث إن تداول هذه العملات يؤثر على القطاعات الاقتصادية بشكل سلبي من ناحيتين: فتذبذب سعر صرف هذه العملات لا يصاحبه أي تعويض من السلطات النقدية التابعة لها هذه العملات، ومن الناحية الثانية هي عدم تعويض الاقتصاد الفلسطيني عن ضريبة استخدام هذه العملات (خضر، 2012، ص95).

يُلاحظ من الشكل (4.13)؛ تذبذب وتغير في سعر الدولار الأمريكي مقابل الشيك، ويمثل الدولار أحد أشكال الدخل الرئيسة المتاحة في الأراضي الفلسطينية، فهو يُشكل عملة الرواتب للعديد من مؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات غير الحكومية، كما يستحوذ على الجزء الأكبر من تحويلات العاملين في الخارج، ويستحوذ كذلك على جزء غير بسيط من مساعدات الدول المانحة للسلطة الوطنية (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر لعام 2008، 2009، ص41)، ورغم أن هذه التذبذبات خارجية المصدر، ولا علاقة للاقتصاد الفلسطيني بها؛ لصغر حجم الاقتصاد الفلسطيني مقارنة بنظيره الإسرائيلي، إلا أنها تؤثر في الاقتصاد الفلسطيني على صعيد الأسعار وقيم الأصول وعلى متغيرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، 2012، 2013، ص7).

فتغير سعر صرف الدولار مقابل الشيك الإسرائيلي يؤدي لحالة من الإرباك في الاقتصاد الفلسطيني ولدى المواطنين الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار أو الدينار كذلك، كذلك التجار الذين يستوردون بضائعهم من الخارج بالدولار، ويبيعونها للمواطن الفلسطيني بالشيكل، وفي ظل غياب العملة الوطنية واستخدام العديد من العملات، فإن المواطن الفلسطيني لم يستطع أن يتفادى من صدمات تغير سعر الصرف للعملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني (خضر، 2012، ص101).



إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (4.7)، ملحق (2)، ص 181.

وإنَّ التغير في سعر الصرف يؤثر على عبء القروض الخارجية، وهناك تباين واضح في أسعار الفائدة المدفوعة من قبل الحكومة الفلسطينية مقابل الاقتراض من المصارف العاملة في فلسطين بحسب العملة المستخدمة، فقد كان سعر فائدة الاقتراض على الشيكل الإسرائيلي الأعلى، إذ بلغ بالمتوسط حوالي (7.4%) خلال الفترة من الربع الرابع 2011 حتى الربع الرابع 2013، بالمقابل بلغ متوسط سعر الفائدة على الدينار الأردني نحو (5.4%)، وحوالي (4.2%) على الدولار الأمريكي خلال نفس الفترة؛ ويعزى ارتفاع الفائدة على الشيكل الإسرائيلي إلى أن جزءاً كبيراً من هذا الدين مقدم على شكل جاري مدين، والذي عادة ما تكون أسعار الفائدة عليه مرتفعة نسبياً مقارنةً بأنواع القروض الأخرى (سلطة النقد الفلسطينية، 2013، ص 9).

في حين تلجأ الدولة للاقتراض من الخارج لحاجتها لرؤوس الأموال، وعدم كفاية المدخرات الوطنية، كذلك حاجتها للعملات الأجنبية؛ وذلك من أجل استخدامها كاحتياط لعملتها، أو في تغطية عجز موازنتها، وتتأثر الدولة المدينة بالأحداث الاقتصادية التي تجري في الدولة الدائنة، كما تتأثر بتقلبات سعر صرف عملة الدولة الدائنة، فعند انخفاض سعر صرف عملة الدولة الدائنة حين سداد الفوائد أو أصل الدين فإن الدولة المدينة سوف تستفيد من هذا الانخفاض، والعكس صحيح، كذلك فإن الدولة الدائنة تستفيد من ارتفاع سعر صرف عملة الدولة الدائنة في لحظة استلام القرض وتحويله لعملتها والعكس صحيح (أبو مصطفى، 2009، ص 5)، وقد استفادت الحكومة الفلسطينية من التحسن في سعر الصرف فيما يخص المنح والمساعدات المقدمة لها خلال العام 2012، مما ساعد في الحد من العجز المالي الكلي بعد المساعدات والمنح (بلغ حوالي (85) مليون دولار للعام 2012، مقابل (103) مليون دولار في العام 2011)، حيث ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل ما بين عامي 2011،



2012 من (3.58) إلى (3.73) (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستدامة المالية، النصف الثاني 2012، 2013، ص3).

وجدير ذكره بأن قيمة الفوائد على القروض المحلية بالعملة المختلفة هي أعلى من معدلاتها في الخارج، وتصل قيمة الفوائد على القروض إلى ضعف مثيلاتها في الدول التي تصدر هذه العملات ماعدا الدينار الأردني فقيمة الفائدة على القروض بالدينار تكاد تكون متساوية بين الأراضي الفلسطينية والأردن<sup>(1)</sup>؛ ويرجع السبب في ذلك لمخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، وهذا يسهم في زيادة أعباء القروض المحلية للمواطنين الفلسطينيين، ولكن معدل الفائدة المفروض على ديون السلطة الفلسطينية الداخلية يبقى أقل من معدل الفائدة على القروض للجمهور وبكافة العملات المتداولة ويرجع السبب في ذلك؛ لانخفاض مخاطرة عدم التسديد (حمدان، 2012، ص74).

#### (4.8) عوامل أخرى مؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة الفلسطينية:

##### (4.8.1) إجمالي المساعدات والمنح الخارجية:

عدت النظرية النيوكلاسيكية تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض العام سوف يؤثر على الاستهلاك، والاستثمار، وسعر الفائدة، وصافي الصادرات، فإن زيادة الاستهلاك الحالي الناتج عن الاقتراض وإنفاقه، يجب أن يقابله تخفيض مماثل له في الاستثمار، أو صافي الصادرات، وهو ما يُسمّى أثر الإحلال للاقتراض العام (أبو عيدة، 2002، ص167).

ويعتقد الكينزيون أن زيادة القروض العامة لسدّ عجز الموازنة يمكن أن لا تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، والإحلال محله، فزيادة الطلب الفعّال نتيجة لزيادة إنفاقه الدولة الممول عن طريق الديون العامة سوف يؤدي إلى زيادة الربحية المتوقعة للمستثمر، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار عند أي مستوى من أسعار الفائدة، والعجز الممول بالقروض العامة، ربما يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار وارتفاع أسعار الفائدة، ولا تستبعد المدرسة الكينزية إمكانية حلول الإنفاق الحكومي الممول بالقروض العامة محل الاستثمار الخاص، إذا كان هناك حالة من التشغيل الكامل، لذلك فإن الآثار

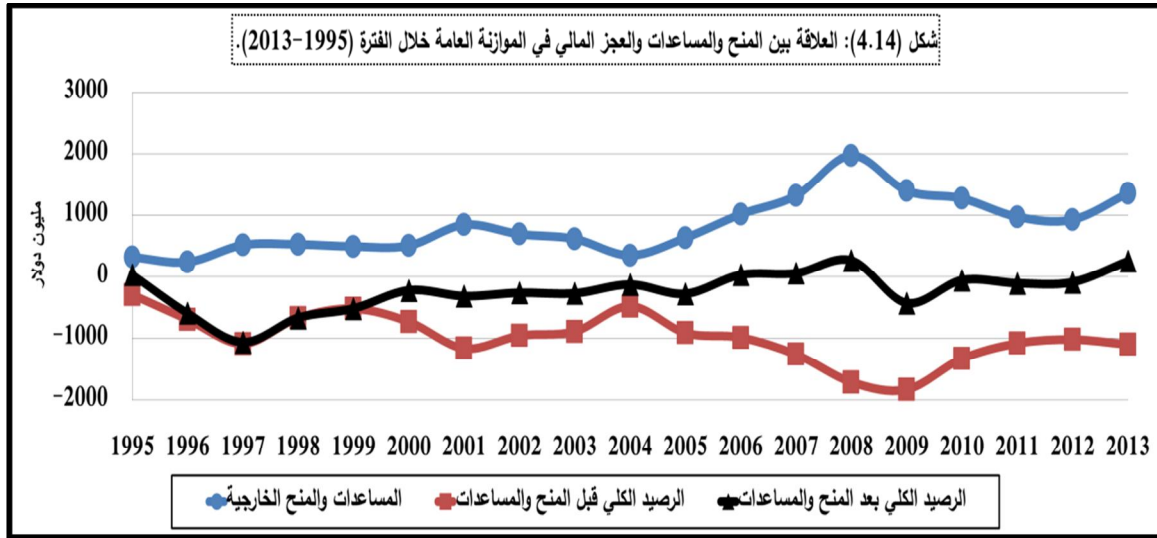
---

1 ( حيث بلغ سعر الفائدة على الدين العام المحلي في فلسطين في الأعوام (2011، 2012، 2013)، بالدينار الأردني حوالي (4.79، 5.11، 5.99) على التوالي، وبالشيكل الإسرائيلي للأعوام نفسها (7.52، 7.4، 7.28) على التوالي، وبالدولار الأمريكي للأعوام نفسها (4.06، 4.11، 4.45) على التوالي (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير تطورات الدين العام 2011-2013، 2013، ص16).

الإيجابية المتوقعة للعجز الممول بالقروض العامة يمكن حدوثها إذا كان العجز اسمياً، أما إذا كان العجز حقيقياً فإن الآثار تكون ضارة بالاقتصاد، كما أن الآثار الإيجابية يمكن أن تكون للعجوزات المؤقتة، أما تمويل العجوزات الدائمة بالقروض العامة فسوف يكون لها آثار سيئة على الاقتصاد (58, Yellen, 1989p)

ويري ريكاردو كلاسيك أن تأثير أي إنفاق حكومي يكون مستقلاً استقلالاً تاماً عن الطريقة التي يمول بها، بالتالي فإن العجز الذي يمول بواسطة القروض العامة لن يؤثر على الاستهلاك الحالي؛ لأن المستهلك الرشيد سوف يبني قرارته الاستهلاكية على دخله ودخل أبنائه في المستقبل، والتي تعتمد على القيمة الحالية للإنفاق الحكومي، وليس على توقيت جمع هذه الضرائب. وعليه فإن المستهلك سوف يُدخر أكثر لجمع المبالغ اللازمة لدفع الضرائب المستقبلية، وذلك في حالة تخفيض الحكومة للضرائب بدون تخفيض إنفاقها، وعليه فإن معدل الادخار القومي سوف يكون بعزل عن معدل الضرائب (Yellen, 1989, p71).

ومنذ وصول السلطة إلى الأراضي الفلسطينية، بدأ عقد المؤتمرات، وبدأت معها المساعدات تتدفق على الأراضي الفلسطينية، وأصبح المجتمع الفلسطيني معتمداً على المساعدات بشكل رئيس؛ بسبب عدم تنفيذ إسرائيل للاتفاقيات الموقعة، وانخفاض عدد العاملين الفلسطينيين فيها، وتحكمها بالصادرات والواردات (هلال، 2010، ص39).



إعداد الباحث بناءً على البيانات في جدول (4.8)، ملحق (1)، ص181.

من خلال الشكل (4.14)، يتبين أنّ هناك عجزاً متواصلاً، قبل المنح والمساعدات خلال فترة الدراسة (1995-2013)، وليس بمقدور الموارد المحلية من تغطية النفقات الجارية أو التطويرية وحدها، ويلاحظ أيضاً أن هناك عجزاً حتى مع توفر المساعدات والمنح خلال معظم السنوات، وأن المساعدات الخارجية لم تفلح في تغطية العجز إلاّ خلال بعض السنوات مثل: 2006، 2007، 2008، 2013، حيث بلغ إجمالي المساعدات والمنح خلال الفترة من عام (1995-2013) حوالي (16046.5) مليون دولار، وقد بلغ معدل نصيب الفرد من المساعدات الخارجية خلال العام 2003 إلى نحو (258) مليون دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو أعلى معدل نصيب للفرد في الدول المُتلقية للمساعدات الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد16، 2008، ص25).

تعمّدت السلطة الفلسطينية من اتخاذ بعض الإجراءات من التقليل الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية والاعتماد على الموارد المحلية في تغطية النفقات الجارية وتمويلها خلال الفترة (2008-2013)، وتلك الخطوات المتبعة لم تواز مع ضبط وتقليل النفقات الجارية وحجمها. وكانت النتيجة عدم قدرة النفقات الإيرادات المحلية من تغطية النفقات الجارية، ومن خلال الشكل (4.6) يتبين أن السلطة الفلسطينية عانت من أزمة مالية خانقة خلال الفترة (2010-2012) حيث ارتفع قيمة العجز في الرصيد الكلي قبل المساعدات، والمنح الخارجية، وقد أدت هذه الأزمة إلى إخفاق السلطة في تغطية بنود رئيسية في جانب الإنفاق العام (كفاتورة الرواتب ولأجور) بشكل منتظم، الأمر الذي دفعها للجوء المستمر إلى الاقتراض من المصارف المحلية؛ لتسيير أعمالها، وللحد من الآثار السلبية لهذه الأزمة أبدى الأشقاء العرب خلال القمة العربية التي عقدت في بغداد عام 2012 استعدادهم لتوفير شبكة أمان مالية بمبلغ (100) مليون دولار شهرياً؛ لمساعدة الحكومة الفلسطينية على مواجهة الصعوبات التي قد تُتجم عن الاحتلال الإسرائيلي لعدم تحويل إيرادات المقاصة (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي 2012، 2013، ص10).

ويرى الباحث إنّ التذبذبات التي تتعرض لها المساعدات، والمنح الخارجية تجعل الأزمة المالية الفلسطينية المتمثلة بعجز الموازنة يظهر ويختفي بشكل مفاجئ، مما يعني وجود قدر كبير من الإرباك المالي داخل الساحة الفلسطينية، ويندرج تحت ذلك العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الفلسطيني الذي تُعدّ إنجازاته معرضة للانهايار بشكل مستمر، وليس ذلك بفعل المساعدات فقط؛ ولكن بفعل الظروف السياسية أيضاً، والانقسامات الداخلية.

## (4.8.2) الأوضاع السياسية:

لقد عانى الاقتصاد الفلسطيني من التشوهات الهيكلية والتبعية الاقتصادية التي عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على تكريسها طوال فترة الاحتلال، حيث عملت إسرائيل على إحكام سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال نهب ثرواته الاقتصادية، وتدمير بنيته التحتية وقاعدته الإنتاجية، وقطع علاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي (مسلماني وآخرون، 1999، ص13). وقد أدى ذلك إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بعلاقات قائمة على الضعف، والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وتحول الاقتصاد الفلسطيني إلى سوق استهلاكية للبضائع الإسرائيلية، ومصدرٍ للأيدي العاملة ذات الكلفة المتدنية نسبياً للعمل في المشاريع الإسرائيلية (مسلماني وآخرون، 1999، ص 15).

تمثلت تلك الأوضاع بالسياسة الإسرائيلية، والعمليات العسكرية، والحصار الخانق الذي أدى إلى تقويض الحياة الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية، يُضاف إلى ذلك إغلاق المعابر، وانعدام الرؤية الواضحة على المسار السياسي، وتدمير الآلة العسكرية الإسرائيلية المنهجي للبنية التحتية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي ساهم في انخفاض الناتج المحلي، ويكفي هنا أن نذكر إجمالي قيمة الخسائر الاقتصادية الفلسطينية خلال الفترة (2000-2004) اقتربت من (6.5) مليار دولار أو (140%) من حجم الناتج المحلي الفلسطيني، وهذا يؤثر سلباً على الإيرادات المحلية في ظل ارتفاع النفقات العامة (UNCTAD, 2005, p3).

وفي العام 2010 بلغت قيمة الخسائر نتيجة الحصار بنسبة (85%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وأنَّ الاحتلال يُكَلِّف الموازنة العامة الفلسطينية حوالي (1796) مليون دولار سنوياً (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 26، 2011، ص3).

وإنَّ الموازنة العامة لم تسلم من تأثير الانقسام الفلسطيني، من خلال زيادة النفقات الجارية ففي الفترة (2006-2007) وبعد حدوث الانقسام في حزيران 2007، أصبح في الأراضي الفلسطينية موظفون عموميون في الضفة الغربية تابعين للسلطة الفلسطينية وآخرين في قطاع غزة تابعين لحكومة حماس، وقد أوعزت السلطة الفلسطينية إلى العديد من موظفيها في القطاع إلى التزام منازلهم وعدم مزاوله أعمالهم، فلذلك لجأت حكومة حماس إلى توظيف عدد كبير من الموظفين في المؤسسات الحكومية التابعة لها، وهذا أثر سلباً على الموازنة العامة وبعد توقف الاحتلال الإسرائيلي من دفع إيرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية في العام 2006، وزيادة عدد موظفون عموميون (المدني والعسكري)، وعدم توحيد صندوق خزينة السلطة من الإيرادات غير الضريبية مثل رسوم الخدمات المقدمة من

المؤسسات العامة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى رسوم تراخيص السيارات والمركبات، وكل ذلك أثر حجم الإيرادات العامة في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

ومن خلال مما سبق يتضح للباحث أنّ تعثُر عملية التسوية السياسية، وإرث الاحتلال الإسرائيلي كان لهما بالغ الأثر في تضخم حجم النفقات العامة والجهاز الحكومي الوليد في قطاعي الشرطة والخدمة المدنية؛ وذلك بسبب تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التطورات السلبية في عملية التسوية السياسية وخصوصاً الحصار والإغلاق الذين تفرضهما سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، هذا الأمر دفع السلطة الفلسطينية لأن تلجأ إلى استخدام آلية التوظيف الحكومي كوسيلة؛ لتخفيف وطأة البطالة من جهة، ولزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي لتوفير الموارد اللازمة لتغطية إنفاقها المتنامي.

وخلال الفترة (1994-2000) حاولت السلطة الفلسطينية تفكيك إرث اقتصاد الاحتلال الضار، فكانت نتائج تلك المحاولات جزئية، وضعيفة لأسباب مختلفة، بعضها يتعلق بإسرائيل، وعدم التزامها بتطبيق الاتفاقيات التي أبرمتها مع الفلسطينيين، وبعضها يتعلق ببنية السلطة، وعلى الرغم من كل ذلك، فإن إنجازات السلطة الجزئية أسهمت في ترميم بعض المرافق المهمة للبنى التحتية وتوسيع مجالات الخدمة الاجتماعية، وتشجيع رؤوس الأموال الفلسطينية في الاستثمار بالداخل وخاصة في مجال الاتصالات، والإنشاءات، والسياحة، والخدمات، ولكن تلك الإنجازات لم تستمر كثيراً بل توقفت بالكامل؛ بسبب الممارسات الإسرائيلية القمعية التي رافقت انتفاضة الأقصى التي اندلعت في أواخر عام 2000 (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 17، 2009، ص6).

وبالرغم من بعض الإنجازات وخصوصاً في مجال تطوير البنية التحتية، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تحققت بفضل المساعدات الدولية، إلا أن هذه المساعدات فشلت في إزالة الآثار السلبية الناجمة عن السياسة الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني. كما لم تنجح هذه المساعدات في تقليل اعتماد الفلسطينيين عليها، وتعزيز فرص النمو الذاتي. ويبدو أن مصدر هذا الفشل نابع من الأهداف الأساسية لتقديم المساعدات والمتمثلة بدعم العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإعطائها الزخم المطلوب، وذلك عن طريق دعم الاقتصاد الفلسطيني واحتواء أسباب التوتر والعنف في المنطقة، ونشر مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان بين الفلسطينيين. وكان ذلك على حساب إحداث التنمية الحقيقية التي يسعى إليها الفلسطينيون (ماس، 2005، ص46).

### (4.8.3) الفساد المالي:

الواقع أن هناك العديد من الأسباب والعوامل التي أسهمت في مجموعها بتوفير المناخ المناسب لنمو ظاهرة الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ تتأثر عادة منظومة الفساد بوجود البيئة العامة المناسبة التي تغذي عناصر الفساد، فإن الفساد يستشري وتزداد فرص ممارسته في المراحل الإنتقالية، وفي مراحل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمجتمع الفلسطيني؛ بسبب الظروف السياسية، يمر بمجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

وهناك عدة أسباب أدت إلى الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية كان لها أثر على الموازنة العامة، وهي على النحو التالي:

- القيام بالتعيينات العشوائية في القطاع العام، دون الحاجة خلافاً لقانون الموازنة ونظام التشكيلات الوظيفية؛ بقصد تعزيز النفوذ الشخصي على حساب المال العام. وقد أدى سوء إدارة التعيينات في القطاع العام الفلسطيني إلى تضخم القطاع العام الفلسطيني، فأصبح متخماً بالموظفين، وأضاف مزيداً من الأعباء المالية على كاهل السلطة الوطنية الفلسطينية، وتسبب في هدر الأموال العامة، كما أضعف من فعالية القطاع العام الفلسطيني، نتيجة تكس الموظفين الذين تعوزهم الكفاءة والمقدرة (المصري، 2010، ص83).
- سياسة التعيين على خلفية سياسية أدت إلى تعيينات عشوائية دون الاحتياج؛ فزاد عدد الموظفين في المؤسسات المدنية والأمنية. مما يُثقل كاهل الموازنة العامة بدفع الرواتب، وتبلغ حالياً ما يقارب (60%) من إجمالي الموازنة التشغيلية للسلطة الفلسطينية للعام 2014 ، وتبلغ في العديد من الوزارات (85%) من مجموع النفقات التشغيلية، دون احتساب موظفي قطاع غزة الذين تلقوا رواتبهم من حكومة حماس؛ الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الإيفاء بالتزاماتها تجاه الخدمات العامة الأساسية، كالصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي (أمان، التقرير السنوي السابع، 2014، ص9).
- غياب الشفافية، وعدم السماح بالوصول إلى المعلومات، والسجلات العامة، بشكل خاص المالي منها، كالمعلومات عن الموازنة من حيث الإيرادات والنفقات خاصة تلك المتعلقة بالأمن، والمعلومات التي تتعلق بالشركات التي يديرها مجموعة من الأشخاص نيابة عن السلطة، أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية (الزبيدي، 2001، ص112).
- تبذير المال العام من خلال الحصول على تراخيص، أو إعفاءات ضريبية، أو جمركية لأشخاص، أو شركات غير مؤهلة، أو لا تستحقها لتحقيق مصالح متبادلة، هذا فضلاً عن

استغلال الأموال العامة للصالح الشخصي، مثل استخدام السيارات الحكومية أو تأثيث البيوت على حساب السلطة (الزبيدي، 2001، ص 110).

- تهريب الأموال، حيث يقوم بعض المسؤولين الحكوميين ذوي السلوك الفاسد، من المراتب المختلفة بتهريب أموالهم التي حصلوا عليها بطرق غير قانونية و غير شرعية إلى الدول المجاورة أو الأجنبية (كلاب وآخرون، 2005).

#### (4.9) الخلاصة:

يتأثر العجز الكلي في الموازنة العامة بعدد من المتغيرات الاقتصادية والتي يتم اختيارها بناءً على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة، فتم دراسة واقع وتطور هذه المتغيرات على الحالة الفلسطينية.

تشير ضخامة العجز التجاري إلى أن اتفاق باريس وما أعقبه من اتفاقيات وبروتوكولات تجارية مع العديد من الدول، خاصةً الاتحاد الأوروبي والدول العربية، لم تتجح بتغيير واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، بقدر ما عملت على تكريس الوضع الحالي، بل وزادته سوءاً، وخصوصاً مع الجانب الإسرائيلي، الذي عمل على استغلال بنود هذا الاتفاق وتفريغه من مضمونه وعدم السماح بتعديله وتطويره ليلائم تطورات الاقتصاد الفلسطيني، مما أضعف قدرته على تطوير تجارته الخارجية، وساهم في تحجيم دور السلطة الفلسطينية في عدم قدرتها على السيطرة على المعابر والمصادر الطبيعية. فقد أجبر الاقتصاد الفلسطيني، ومن خلال الممارسات الإسرائيلية، على زيادة اعتماده على إسرائيل، وأدى ذلك إلى اتساع حجم العجز المزمن في الميزان التجاري.

ورغم أن العمالة الفلسطينية في إسرائيل تدر دخلاً وتكتسب خبرة وتسهم في تحريك نسبي لدورة الأعمال في الاقتصاد الفلسطيني، وفي تخفيف معدلات البطالة، إضافة إلى مساهمتها الإيجابية في تمويل العجز التجاري، إلا أنها في نفس الوقت تسهم في زيادة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. إضافة إلى تعرّض هذه العمالة للابتزاز والاستغلال من قبل أرباب العمل الإسرائيليين نظراً لإنتاجيتها المرتفعة ورخص أجورها مقارنة بالعمالة الأجنبية الأخرى. ولتفادي هذه الإشكاليات لا بد من البحث عن إجراءات وسياسات ناجعة تستهدف البطالة في الاقتصاد الفلسطيني.

وفي حالة وجود فجوة في الموارد المحلية والتي تعتبر واحدة من أهم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، يتطلب تمويلها توفر مصادر تمويل داخلية وخارجية، ويسبب ضعف مصادر التمويل الداخلي وعدم قدرتها على تمويل الفجوة، اضطر الاقتصاد الفلسطيني على تمويل

فجوة الموارد المحلية من مصادر التمويل الخارجي والتي كان معظمها من القروض والمساعدات الخارجية، إلا أن هذا الأمر شكل دوماً عاملاً مؤثراً في استدامة العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة، وعدم ملائمة حجم الاستثمارات للاحتياجات المطلوبة، وبالتالي ترتب على ذلك آثار اقتصادية واجتماعية على العديد من القطاعات الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وساهمت في ارتهان الاقتصاد الفلسطيني للمساعدات الخارجية التي أصبحت العامل المؤثر في النمو الاقتصادي، وتمثلت الآثار السلبية من وجود الفجوة في تخصيص الموارد إذ وجهت المنح والمساعدات لسد فجوة الموارد المحلية بدلاً من توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية الهامة وكذلك مشاريع البنية التحتية.

والوضع السياسي في مناطق السلطة الفلسطينية يؤثر بشكل كبير على الوضع المالي؛ وذلك نتيجة للضغوط التي تمارسها إسرائيل سواء في تصعيد الحصار أو تشديد الأغلاق أو تقييد العمل الفلسطيني، أي أن الجهة الإسرائيلية تقوم باستخدام الجانب المالي للضغط على الفلسطينيين سياسياً وذلك باحتجاز مستحقات السلطة المالية من إيرادات ضريبية وغير ضريبية.

وبالرغم من تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية معظم السلطات والصلاحيات الاقتصادية والمالية فإن الاقتصاد الفلسطيني ما يزال يعاني من الركود وعدم القدرة على إيجاد فرص العمل واجتذاب الاستثمارات المحلية والخارجية، وذلك لأسباب خارجة عن إرادته تتمثل في العراقيل التي تضعها الجهة الإسرائيلية أمام حرية وحركة الأشخاص والسلع.



## الفصل الخامس:

# التحليل القياسي للعوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للفترة (1995-2013)

### المقدمة

(5.1) منهجية القياس والنموذج القياسي

(5.2) التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج

(5.3) اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج

(5.4) الخلاصة

## المقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى استعراض منهجية الدراسة، والأساليب القياسية التي تمّ الاعتماد عليها في عملية تقدير النموذج، والذي يدرس أثر العوامل الاقتصادية وهي: (نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الاستثمار (نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي)، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى التطورات السياسية) كمتغيرات مستقلة، على نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، حيث يتم بناء النظريات الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات بين تلك المتغيرات؛ بقصد فهم الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ بحدوثها من خلال إيجاد قيم عددية لاختبار قوة المتغيرات المستقلة في تفسير سلوك المتغير التابع، ويساعد التحليل القياسي متخذي القرارات وصانعي السياسات على عقد المقارنات بين القيم العديدة للمعاملات المقدرة، واتخاذ القرار السليم في التخطيط الاقتصادي.

تمّ الاعتماد على الأساليب الإحصائية، والتي تستخدم في دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، بهدف قياس تأثير كل متغير ومعرفة أي المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، وتمثّلت هذه الأساليب بمعاملات الارتباط، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد، وباستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية الحديثة كاختبار السكون للسلاسل الزمنية، والتعرّف على خصائصها، وتطبيق أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسون، مع الاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS-Ordinary Least Squares) في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

## 5.1) منهجية القياس والنموذج القياسي:

### 5.1.1) صياغة النموذج القياسي وتعريف متغيراته:

تم صياغة نموذج انحدار متعدد، ليعبر عن المتغيرات المؤثرة في العجز المالي في الميزانية العامة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1995-2013). وفيما يلي شرح لطبيعة هذه المتغيرات:

$$(BUDF/GDP) = f((CRA/GDP), (GCF/GDP), UNM, INF, FEX, POS)$$

أولاً. المتغير التابع **Dependent Variable**:

- نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى إجمالي الناتج المحلي **BUDF/GDP**. وقد تم حسابه بقسمة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات وفقاً للتقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية على إجمالي الناتج المحلي الاسمي وفقاً للإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ثانياً: لمتغيرات المستقلة **Independent Variables**:

- نسبة الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي **(CAR/GDP)**: وقد تم حسابه بقسمة عجز (أو فائض) الحساب الجاري وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الفلسطيني الصادرة عن سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، على إجمالي الناتج المحلي الاسمي وفقاً للإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. جدير بالذكر أن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات يعكس النشاط الاقتصادي للقطاع الخارجي، ويشمل أربعة موازين وهى: الميزان التجاري السلعي، وميزان الخدمات، وميزان الدخل، وميزان التحويلات الجارية، ونظراً لأن البيانات المتوفرة لهذا المتغير بما يغطي السلسلة الزمنية للدراسة (1995-2013) أصلها سنوي، فقد تم تحويل السلسلة إلى بيانات ربعية.

- **معدل الاستثمار (GCF/GDP)**: وقد تم حسابه بقسمة التكوين الرأسمالي الإجمالي (إجمالي الاستثمار) على إجمالي الناتج المحلي الاسمي وفقاً لإحصاءات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ونظراً لأن البيانات المتوفرة لهذا المتغير بما يغطي السلسلة الزمنية للدراسة (1995-2013) أصلها سنوي، فقد تم تحويل السلسلة إلى بيانات ربعية.

- **معدل البطالة UNM**: تم الحصول على بيانات هذا المتغير من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، علماً بأن مفهوم البطالة المستخدم هو مفهوم منظمة العمل الدولية، والذي يتم قياسه كما يلي

نسبة البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوى العاملة) × 100

- **معدل التضخم INF:** تم الحصول على بيانات هذا المتغير من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث يتم حساب معدل التضخم من خلال التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
  - **سعر الصرف الأجنبي FEX:** ويقصد به سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي، باعتبار ان الشيكل يمثل عملة التداول اليومية الأساسية في الاقتصاد الفلسطيني من جانب، ومن جانبٍ آخر، فإن البيانات المالية للسلطة الفلسطينية وتقاريرها المالية يتم أعدادها بعملة الشيكل، لاسيما وأنَّ معظم الإنفاق وخاصة النفقات الجارية التي تتمثل أساساً بفاتورة الأجور والرواتب لموظفي القطاع الحكومي تتم بعملة الشيكل، في حين أنَّ هناك جزء من النفقات العامة يصرف بالدولار الأمريكي والدينار الأردني؛ وذلك من أجل تغطية النفقات التطويرية، وشراء الأصول الثابتة.
  - **التطورات السياسية POS:** يعكس هذا المتغير حالة عدم الاستقرار السياسي التي مرت بها الأراضي الفلسطينية؛ بسبب العراقيل الإسرائيلية، والتي عادة ما يصاحبها وقف تحويل إيرادات المقاصة إلى وزارة المالية الفلسطينية، والتي تعتبر المورد الأساسي للسلطة الفلسطينية في تغطية نفقاتها خاصة الرواتب والأجور، الأمر الذي يؤدي إلى قيام الحكومة بالاقتراض الخارجي والمحلي؛ ويسبب عجز فعلي تعاني منه الحكومة.
- وقد تم التعبير عن هذا المتغير بمتغير وهمي، من خلال إعطاء الفترة (2000-2002) القيمة (1) والتي تمثل بداية اندلاع انتفاضة الأقصى وما شهدته الفترة الأولى من اضطرابات أمنية هامة تمثل بالاجتياح الإسرائيلي الكامل للضفة الغربية في العام 2002، الأمر الذي أدى إلى عرقلة النشاط الاقتصادي. كما تم إعطاء القيمة (1) أيضاً للفترة الأولى في الانقسام الفلسطيني (2006-2007)؛ والتي شهدت اضطرابات واسعة لاسيما على صعيد النشاط الحكومي، أثر سلباً على النشاط الاقتصادي إلا أنه مع مرور السنوات بدأ الاقتصاد الفلسطيني بالتأقلم مع هذه الظروف، واستقرت الأوضاع الاقتصادية والمالية خاصةً في رام الله بعد ذلك. أما باقي السنوات فقد أعطيت القيمة (0).

### (5.1.2) مصادر بيانات النموذج:

اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني والمالية العامة، الصادرة عن الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني والبيانات المنشورة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، ومعهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية الفلسطيني، للفترة الزمنية من 1995 إلى 2013، وذلك حسب توافرها في التقارير والنشرات الرسمية.

### (5.1.3) معالجة بيانات النموذج القياسي:

تم الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النموذج القياسي، وذلك للفترة الزمنية من (1995 - 2013)، وبذلك يكون عدد المشاهدات (19) مشاهدة بشكل سنوي، وقد قام الباحث بتقسيم البيانات السنوية إلى بيانات ربعية، وذلك باستخدام برنامج التحليل القياسي (Eviews7). حيث تم استخدام طريقة (Quadratic-match - average) لتقسيم المتغيرات وهي: (BUDF/GDP, CRA/GDP, GCF/GDP, UNM, INF, FEX)؛ وبذلك يصبح عدد المشاهدات (76) مشاهدة بشكل ربع سنوية؛ وذلك للتغلب على الافتراض، الذي ينص على أن حجم المشاهدات المناسبة؛ لإجراء التحليل القياسي لا بد أن يكون على الأقل عشرة أضعاف عدد المتغيرات المستقلة في النموذج.

### (5.1.4) المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة:

**طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):** وتعدُّ هذه الطريقة من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة مُتغيِّر، أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (عطية، 2005، ص256)، وهي تركيبية خطية لمصفوفة الارتباط والتباين المشترك والتي تعتمد على جزء التقاطع (الارتباطات) مع تقديم عوامل على شكل مجموعات خطية بين المتغيرات، ويُعزى وجود العلاقات غير المنطقية وفق هذه الطريقة؛ إلى وجود مشكلة تعدد العلاقة الخطية بين المتغيرات، والتي بدورها تشوِّه قيم معاملات الانحدار، وتبعدها عن التفسير الصحيح (عبد الرحمن، 2007، ص76)، كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها؛ لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر، والتي تتمثل فيما يلي (Gujarati, 2004, p63-65):

- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).
- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Homoscedasticity).

- استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation).
- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

#### ❖ الصيغة القياسية لنموذج الدراسة والإشارات المتوقعة للمعاملات

وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره كما يلي:

$$(BUDF/GDP) = \beta_0 + \beta_1 (CRA /GDP) + \beta_2 (GCF/GDP) + \beta_3 (UNM) + \beta_4 (INF) + \beta_5 (FEX) + \beta_6 (POS) + \varepsilon_t$$

$$\beta_1 < 0 \quad \beta_2 < 0 \quad \beta_3 > 0 \quad \beta_4 > 0 \quad \beta_5 > 0 \quad \beta_6 > 0$$

حيث إن:

- $\beta_0$ : الحد الثابت.
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ : تعبر عن معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة..
- $\beta_6$ : تعبر عن نسبة تأثير المتغير الوهمي في المتغير التابع.
- $\varepsilon_t$ : الخطأ العشوائي.
- $t: 1, 2, \dots, 19$ .

❖ **اختبار السكون:** يُعد شرط السكون شرطاً أساسياً، لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعدُّ السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الآتية (عطية، 2005، ص648):

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- التغير بين أي قيمتين للمتغير نفسه، معتمداً على الفجوة الزمنية، بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغير.

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الاختبارات: اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller – ADF) وكذلك اختبار فيليبس برون (Philips Perron – PP)، وتعدُّ هذه الاختبارات الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

#### ❖ اختبار التكامل المشترك (The Cointegration Test): يعرف التكامل المشترك بأنه

تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى، بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها

كل على حده، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة (داغر والشامي ، 2005، ص130)، ويستخدم اختبار جوهانسون (Johansen Cointegratio Test) للكشف عن التكامل المشترك؛ لأنه يعدّ أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال، ويتم استخدامه في حالة النماذج المتعددة، من خلال حساب قيمة إحصاء القيمة العظمى (Maximum) وإحصاء الأثر (Trace) حيث إنّ كليهما يعطي نفس النتيجة (عطية، 2005، ص670-673).

• **اختبار العلاقة السببية:** يستخدم اختبار السببية لجرانجر Granger Causality في أغلب دراسات السلاسل الزمنية ويطلق على العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية إذ أنّ التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما تسبب التغير في متغير آخر. وطبقاً لذلك فإن التغير في قيم  $(X_t)$  يتسبب بواسطة المتغير  $(Y_t)$  إذا توقع قيمة  $(X_t)$  بدقة أكبر باستخدام القيمة السابقة ل  $(X_t)$  إضافة إلى القيم السابقة ل  $(Y_t)$  بدلاً من القيم السابقة ل  $(X_t)$ . وهناك أربعة احتمالات لاتجاهات السببية وهي كما يلي (علاوي، وراهي، 2013، ص225):

- اتجاه أحادي السببية من  $X$  إلى  $Y$ :  $Y \Leftarrow X$ .
- اتجاه أحادي السببية من  $Y$  إلى  $X$ :  $X \Leftarrow Y$ .
- ثنائية اتجاه السببية:  $X \Leftrightarrow Y$ .
- الاستقلالية:  $X = Y$ .

كما ويعد تحليل السببية بين المتغيرات وقياسها منهجاً مفضلاً أحياناً في التعرف على العلاقات الاقتصادية مقارنة بمنهج الارتباط والانحدار الإحصائي، وكذلك يُعد أسلوب السببية منهجاً تجريبياً يساعد على اختبار العلاقة بين المتغيرات ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما وبالتالي تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل (عرش، وآخرون، 2011، ص81).

❖ **المقاييس الإحصائية الوصفية Descriptive Statistics:** تمّ الاستعانة بالمقاييس الإحصائية بغرض وصف بيانات متغيرات النموذج القياسي، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأقل قيمة، وأكبر قيمة، والوسيط لكل متغير من متغيرات النموذج على حده.

## (5.2) التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج:

### (5.2.1) الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي:

جدول (5.1) يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي، بغرض وصف طبيعة المتغيرات قيد الدراسة، وذلك من خلال حساب قيمة الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، وأقل قيمة، وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

### جدول (5.1): أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي.

البیان	BUDF \$	CRA \$	GCF \$	UNM %	INF %	FEX USD/LS
المتوسط الحسابي	-983.61	-1043.8	1343	22.2	4.62	4.03
الوسيط	-985	-990.3	.1310.6	23.5	3.80	3.92
أكبر قيمة	-290.30	764.4	1806.7	31.2	10.80	4.74
أقل قيمة	-1827.30	-2814.8	883.3	11.8	1.30	3.47
الانحراف المعياري	388.51	906.6	249.25	4.7	2.70	0.39

إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (3.13) ومخرجات برنامج Eviews7.

### (5.2.2) التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة:

▪ نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية: من شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، وبناءً على ذلك يوضح جدول (5.2) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (PP-Philips Perron).

### جدول (5.2): نتائج اختبار الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة.

Variables	Phillips Perron Test			
	Level	P-values	1 <sup>st</sup> Difference	P-values
(BUDF/GDP)	-1.90	0.3304	-4.25	0.0011*
(CRA/GDP)	-2.74	0.0710	-4.55	0.0004*
(GCF/GDP)	-0.89	0.7839	-4.66	0.0003*
UNM	-2.50	0.1189	-4.22	0.0012*
INF	-3.22	0.0223*	***	***
FEX	-1.79	0.3842	-5.29	0.0000*

\* رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.



من خلال جدول (5.2) يتضح أنّ نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لمعظم متغيرات الدراسة تبين أنها كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى (Level) ( باستثناء متغيري العجز المالي للموازنة العامة (BUDF) والتضخم (INF) فقد تحقق له شرط السكون عند المستوى، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات (1<sup>st</sup> Difference)، وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة (Unit Root) مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، بمعنى آخر أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1)  $I \sim$ ، وهذا يُعدُّ مؤشراً جيداً لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

- **التأكد من أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة خطية:** تم استخدام الرسم البياني لتوضيح ما إذا كانت العلاقة خطية أم لا بين المتغير التابع (BUDF/GDP) والمتغيرات المستقلة (CRA/GDP, GCF/GDP, UNM, INF, FEX)، كما يوضحها الملحق (3.1) وجود علاقة خطية ما بين المتغير التابع (BUDF/GDP)، وكلّ من المتغيرات المستقلة (CRA/GDP, GCF/GDP, UNM, INF, FEX) كل على حدة.
- **نتائج اختبار التكامل المشترك:** بعد التحقق من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، قام الباحث بإجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام اختبار إحصائيين مبنين على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) وهما اختبار الأثر  $\lambda_{trace}$  Trace test واختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigen values  $\lambda_{max}$  Test، حيث أنّ كلا الاختبارين يعطي نفس النتيجة، وتمّ إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:
  - الفرضية الصفرية  $H_0: r = 0$  Null Hypothesis وهي تفيد على أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.
  - الفرضية البديلة  $H_1: r > 0$  Alternative Hypothesis وهي تفيد على أنه يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة.

جدول (5.3): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة.

Trace Statistic		
Likelihood Ratio	Critical value	Hypothesized
	Sig Level = 0.05	
113.37	95.75	None*
21.18	15.49	At most 1*
60.03	47.85	At most 2*
8.69	3.84	At most 3*
83.93	69.81	At most 4*
38.62	29.79	At most 5*

\* تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.

أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) حتى المستوى 5، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك (1 + r) وأن عدد متجهات التكامل المشترك أكثر من (5) متجهات، وهكذا يتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (للمزيد انظر الملحق (3.3)).

▪ نتائج اختبار العلاقة السببية: بعد تحقق اختبار السكون واختبار التكامل المشترك، لا بد من التأكد من وجود علاقة ارتباط سببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث تم استخدام اختبار (Granger Causality Tests) لاختبار العلاقة السببية. حيث نقبل فرض العدم عندما تكون القيمة الاحتمالية لإحصائية F أكبر من (5%). وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما يلي:

جدول (5.4): نتائج اختبار السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كلاً على حدا

Prob.	F-Statistic	اتجاه العلاقة
0.3122	1.29	CRA/GDP $\leftarrow$ BUDF/GDP
0.5611	0.60	BUDF/GDP $\leftarrow$ CRA/GDP
0.0091*	7.4	GCF/GDP $\leftarrow$ BUDF/GDP
0.6429	0.45	BUDF/GDP $\leftarrow$ GCF/GDP
0.0105*	7.08	UNM $\leftarrow$ BUDF/GDP
0.2084	1.81	BUDF/GDP $\leftarrow$ UNM
0.4951	0.74	INF $\leftarrow$ BUDF/GDP
0.7777	0.25	BUDF/GDP $\leftarrow$ INF
0.8178	0.20	FEX $\leftarrow$ BUDF/GDP
0.5881	0.55	BUDF/GDP $\leftarrow$ FEX

\* عدم رفض وجود علاقة سببية.

تشير النتائج السابقة إلى انتفاء العلاقة السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك لأن قيمة Prob. لاختبار F أكبر من (5%)، باستثناء وجود علاقة أحادية السببية من (BUDF/GDP) إلى (GCF/GDP) بمعنى أن أي تغير في المتغير الأول يسبب تغير في المتغير الثاني، وكذلك وجود علاقة أحادية السببية من (BUDF/GDP) إلى (UNM) بمعنى أن أي تغير في عجز الموازنة بالنسبة إلى الناتج المحلي يسبب تغير في معدل البطالة.

**نتائج تقدير النموذج القياسي:** بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية، ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، وأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة خطية، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج؛ وذلك للحصول على معاملات خط انحدار للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع (انظر الملحق (3.4)).

حيث تشير نتائج التقدير الأولي إلى أن هناك بعض المتغيرات غير دالة إحصائياً في النموذج القياسي المتعدد؛ لذلك تم حذفها وإجراء العديد من المحاولات للخروج بأفضل نموذج قياسي (انظر الملحق (3.5)). إلا أن هذا النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (Auto Correlation)، وذلك من خلال انخفاض قيمة اختبار (DW = 0.91) وهذه القيمة أقل من القيمة الجدولية الدنيا لاختبار (DW) عند مستوى دلالة (5%)؛ حيث إن القيمة الجدولية الدنيا لاختبار (DW) (d<sub>L</sub> = 1.48)؛ لذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود المشكلة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على نتائج التقدير في ظل هذه المشكلة، وأنه لا بد من معالجتها بالطريقة المناسبة والسليمة؛ وقبل علاج مشكلة الارتباط الذاتي لابد من معرفة درجة الارتباط الذاتي حيث يتم استخدام رسم دالة الارتباط الجزئي (Partial Correlation) واختبار (Lagrange Multiplier) لهذا الغرض؛ وبالنظر في الملحق (3.6) والملحق (3.7) يتضح أن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

لذلك لجأ الباحث لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي<sup>(1)</sup> في النموذج من خلال معامل الانحدار الذاتي AR(1)، حيث بلغت قيمة اختبار (DW = 2.12)، وتظهر هذه القيمة أن قيمة الاختبار تحسنت

(1) ينشأ الارتباط الذاتي في بيانات السلاسل الزمنية التي تعاني من وجود ارتباط ذاتي متسلسل بمعنى أن قيم المتغير العشوائي في الفترة t مرتبطة بقيم هذا المتغير في فترة سابقة لاحقة (t-1)، وهذا لا يؤثر على مدى تحيز التقدير ولكنه يؤثر على كفاءة التقدير، وهذا سوف يبقى تقديرات معاملات الانحدار تقديرات غير متحيزة خطأً (Unbiased Linear Estimation) لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized least squares) حيث تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى:  

$$(BUDF/GDP_t - \rho * BUDF/GDP_{t-1}) = \beta_0 (1 - \rho) + \beta_1 (CAR/GDP_t - \rho_1 * CAR/GDP_{t-1}) + \beta_2 (GCF/GDP_t - \rho) + \beta_3 (UNM_t - \rho) + \beta_4 (INF_t - \rho) + \beta_5 (FEX_t - \rho)$$
حيث إن:  $\rho_1$  معامل AR(1) وقيمته:  $\hat{\rho}_1 = 0.626490$

بشكل كبير وارتفعت عن الحد الأعلى لقيمة اختبار (DW) حيث إن الجدولية للحد الأعلى ( $d_u=$  1.77)، وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المُقدَّر وخلوه من مشكلة الارتباط الذاتي، كما تمَّ تقدير النموذج القياسي، بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي (انظر الملحق رقم (3.6))، كما تم تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي؛ (انظر الملحق رقم (3.7))، وبعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي والتأكد من صلاحية النموذج المقدر والتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى التي سوف يتم توضيحها لاحقاً، وقد تمَّ إدخال المتغير الوهمي (Dummy variable) للنموذج القياسي والذي تبين أنَّه غير دال إحصائياً لذلك تمَّ حذفه؛ انظر الملحق رقم (3.8)، فكانت النتائج كما يلي:

جدول (5.5): نتائج تقدير النموذج القياسي المتعدد.

Dependent Variable: BUDF/GDP				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.19E-05	0.001482	0.035012	0.9722
(BUDF/GDP)	-2.706441	0.798627	-3.388868	0.0012*
(CRA/GDP)	-0.382791	0.088914	-4.305168	0.0001*
(GCF/GDP)	0.580500	0.168643	3.442174	0.0010*
UNM	0.493980	0.210405	2.347759	0.0218*
INF	-0.898553	0.209044	-4.298403	0.0001*
FEX	-0.110648	0.020922	-5.288635	0.0000*
DUM	0.002581	0.003458	0.746295	0.4581
<b>R<sup>2</sup>=0.33, Adj. R<sup>2</sup>=0.28, DW=2.12, F=6.77, Prob.=0.0000</b>				

\* دال عند مستوى معنوية 5%.

### (5.2.3) تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر:

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، لابد من التأكد من صحة النموذج المقدر، من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائي بشكل عام على النحو التالي:

#### (5.2.3.1) التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج:

1. معامل التحديد المعدل  $Adj. R^2$ : نلاحظ من خلال الجدول (5.5) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت ( $Adj. R^2 = 0.28$ )، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المُقدَّر تُفسر ما نسبته (28%) من التغير الحاصل في العجز المالي في الموازنة العامة في مناطق السلطة الفلسطينية؛ أما النسبة المتبقية فهي ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى.

2. اختبار F: نلاحظ من الجدول (5.5) أن قيمة الاختبار بلغت ( $F = 6.77$ ) بقيمة احتمالية ( $Prob. = 0.000$ ) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المُقدّر جيد ويمكن التنبؤ به.

### (5.2.3.2) التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS):

في ظل اعتماد الباحث على طريقة المربعات الصغرى العادية، واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة، فإن ذلك يشترط إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية النموذج المقدر وجودته؛ لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو التالي:

- اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر: للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة (T-statistic = -8.25 E-18)، وأن قيمة الاحتمال ( $P\text{-Value} = 1.000$ )، وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية؛ التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر (انظر الملحق رقم (3.8)).
- اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المُقدّر: للتحقق من شرط انبثاق بواقي النموذج المُقدّر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque – Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي ( $J = 74.6$ ) باحتمال بلغ ( $P\text{-Value} = 0.000$ ) (انظر ملحق رقم (3.9))، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبما أن حجم العينة كبير وبلغ (76) مشاهدة؛ مما يقلل من هذه النتيجة بناءً على نظرية النهاية المركزية التي تنص على أن توزيع المعاينة للمتوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة، وبالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي تصبح أقل أهمية، ومن ثم لا توجد مشكلة في التوزيع الطبيعي (أبو صالح، 2000، ص74).
- اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين): تم استخدام اختبار (White)؛ للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار تبلغ ( $N \cdot R^2 = 10.87$ ) باحتمال ( $P\text{-value} = 0.0540$ )، وذلك يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، (انظر الملحق (3.10)).
- ✓ اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي): للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر، يمكن الاعتماد على قيمة (DW) التي

تم توضيحها سابقاً في جدول رقم (5.5)، حيث بلغت قيمة هذا الاختبار ( $DW = 2.12$ ) وتظهر هذه القيمة أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي؛ وذلك لأنها تجاوزت الحد الأعلى للقيمة الجدولية ( $d_u = 1.77$ ) وبالتالي خلو النموذج المُقدَّر من هذه المشكلة. لمزيد من التأكيد تم استخدام اختبار (LM) فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار تبلغ (1.43) ( $N^*R\text{-squared} =$  باحتمال ( $P\text{-value} = 0.4892$ ) وهذه النتيجة تؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي، انظر الملحق (3.11).

- اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد): للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، ويتم حساب معامل تضخم التباين من خلال المعادلة التالية لكل متغير ( $VIF = \frac{1}{1-R^2}$ )، حيث إنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة المشكلة، وعادةً ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم (5)، على أنها انعكاس لاحتماد المشكلة (Studenmund, without date, P257-258)، وقد تمّ حساب معامل تضخم التباين لمتغيرات النموذج، فكانت النتائج كما يلي:

جدول (5.6): نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF).

Variable	VIF
(CAR/GDP)	1.77
(GCF/GDP)	2.14
UNM	2.25
INF	2.58
FEX	2.22

وتشير النتائج في الجدول (5.6) إلى أن قيمة ( $VIF < 5$ )، وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي، مما يدل على جودة النموذج المقدر.

- التأكد من عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ: حيث تم إيجاد العلاقة بين حد الخطأ وجميع المتغيرات المستقلة كلٌّ على حدة، حيث تشير النتائج لعدم وجود علاقة بينهما وذلك لأن قيمة (Probability) لمعامل الارتباط أكبر من (5%)، انظر الملحق رقم (3.13). ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

### (5.3) اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر:

الفرضية الأولى: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 5\%$ ) بين نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي".

من خلال نتائج التحليل في جدول (5.5)، فقد بلغ معامل انحدار متغير نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ( $-0.38\%$ ) وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي بمقدار (1%)؛ فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ( $0.38\%$ ) في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

حيث إن:  $T = -4.30$  ،  $P = 0.0001$  ، وهي أقل من (5%)؛ وبالتالي يعتبر متغير ( $CRA/GDP$ ) مؤثر إحصائياً مع نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويفسر ذلك باعتماد الحكومة على الإيرادات الجمركية وإيرادات المقاصة باعتبارها مصدراً أساسياً للموازنة العامة، ولاسيما تلك المتعلقة بالاستيراد من الجانب الإسرائيلي، حيث تمثل إيرادات المقاصة ما نسبته (70.4%) من إجمالي الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية كمتوسط خلال الفترة (2010-2014)، كما تغطي مانسبته (47.7%) من إجمالي النفقات العامة خلال نفس الفترة. وبالتالي فإن ارتفاع حجم الواردات يؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري، ويتزاف ذلك مع ارتفاع حصيلة الإيرادات الحكومية من الجمارك والضرائب المختلفة الأمر الذي يسهم في خفض عجز الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

وبناء على ما سبق تتضح صحة الفرضية بوجود علاقة معنوية إحصائياً بين نسبة العجز الكلي الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي علاقة عكسية تتوافق مع التوقعات المسبقة، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (صيدم، 2014) ودراسة (إشكاب، 2009) ودراسة (الطيب، المجالي، الطراونة، 2011)، ودراسة (Asrafuzzaman, 2013)، ودراسة (الكسواني، 2002)، ودراسة (Ozturk, 2004)

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 5\%$ ) بين نسبة العجز الكلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الاستثمار.

من خلال نتائج التحليل في جدول (5.5)، فقد بلغ معامل انحدار لمتغير معدل الاستثمار (0.58%) وهذا يعني أنه كلما زاد معدل الاستثمار بمقدار (1%)؛ سيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة العجز الكلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.58%) في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

حيث إن:  $T=-3.44$ ،  $P = 0.0010$  وهي أقل من (5%)؛ وبالتالي يعتبر متغير ومعدل الاستثمار مؤثر إحصائياً مع نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتفسر هذه النتيجة في الحالة الفلسطينية؛ بأن الاقتصاد الفلسطيني يتركز في مساهمة القطاعات الخدمية أكثر من قطاعات الإنتاج (الزراعة، والصناعة، والإنشاءات)، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ساهم القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2014) حوالي (7.5%)، والقطاع الصناعي بنسبة (19.3%)، ومساهمة قطاع الخدمات حوالي (27.5%). وبالتالي فإن ارتفاع معدل الاستثمار لا يؤدي إلى زيادة حصة الإيرادات العامة، ومن ثم ارتفاع عجز الموازنة؛ ويعزى ذلك إلى العديد من العوامل منها، ضعف الجباية الضريبية، وضعف قواعد البيانات، وعد التزام الشركات ومنشآت الأعمال المختلفة بتسديد الضرائب المستحقة عليهم، إلى جانب أن هناك العديد من القطاعات التي يتم الاستثمار فيها معفاة من دف الضرائب خاصة في ضوء الحوافز التي يمنحها قانون تسجيل الاستثمار

وبناءً على ما سبق، تتضح صحة الفرضية بوجود علاقة معنوية إحصائية بين نسبة العجز الكلي الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الاستثمار (نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي)، وهي علاقة طردية لاتتوافق مع التوقعات المسبقة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Fatima, Ahmed, Rehman, 2012)، ودراسة (شحرور، 2013)، ودراسة (الصوص والجلبي، 2012)، وكما أنها تختلف مع دراسة (Ozturk, 2004).



الفرضية الثالثة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 5\%$ ) بين نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة". من خلال نتائج التحليل في جدول (5.5)، فقد بلغ معامل انحدار متغير معدل البطالة (0.49)، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل البطالة بمقدار (1%)؛ سيؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.49%) في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

حيث إن:  $T=(2.35)$ ,  $P=(0.0218)$  وهي أقل من (5%)؛ وبالتالي يعتبر متغير معدل البطالة مؤثر إحصائياً مع نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن تفسير ذلك في الوضع الفلسطيني، حيث تتميز فلسطين من معدلات بطالة مزمنة ومرتفعة، وتقوم الحكومة الفلسطينية بزيادة النفقات الحكومية (النفقات التحويلية)؛ لمواجهة البطالة والتي تمثل دخلاً للعاطلين عن العمل، بالإضافة إلى ذلك فإن توتر الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها مناطق السلطة الفلسطينية أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة، إلى واضطرار السلطة الوطنية الفلسطينية لزيادة التوظيف في أجهزتها المدنية والعسكرية؛ بهدف التخفيف من حدة البطالة، مما شكل عبئاً على الموازنة العامة.

وبناءً على ما سبق، تتضح صحة الفرضية بوجود علاقة معنوية إحصائياً بين نسبة العجز الكلي الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، وهي علاقة طردية تتوافق مع التوقعات المسبقة. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (شحرور، 2013).

الفرضية الرابعة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 5\%$ ) بين نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم".

من خلال نتائج التحليل في جدول (5.5)، فقد بلغ معامل انحدار متغير معدل التضخم (-0.89) وهذا يعني أنه كلما زاد معدل التضخم بمقدار (1%)؛ سيؤدي ذلك إلى انخفاض نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.89%) في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

حيث إن:  $T = -5.288$ ،  $P = 0.0000$  وهى أقل من (5%)؛ وبالتالي يعتبر متغير معدل التضخم له تأثير إحصائياً مع نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى إجمالي الناتج المحلي.

وقد تفسر هذه النتيجة بأكثر من عامل، الأول: أن الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة لا ترتبط قانونياً بالتغيرات في غلاء المعيشة، ومن ثم فإن الحكومة الفلسطينية لاتدفع دوماً تعويضاً للموظفين عن غلاء المعيشة، وحتى في حالة التعويض في بعض السنوات من خلال علاوة المعيشة، التي تمنحها الحكومة منها لاتكون معادلة لنسبة التضخم؛ وهذا بالتالي يؤدي انخفاض حجم النفقات العامة. أما العامل الثاني: فيرتبط في أن مصدر التضخم الأساسي في فلسطين هو الاستيراد (تضخم مستورد) وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الواردات؛ يؤدي إلى ارتفاع الواردات حجم الجباية الجمركية والضرائب الأخرى التي عادة ماتفرض على حجم الواردات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة.

وبناءً على ماسبق، تتضح صحة الفرضية بوجود علاقة معنوية إحصائياً بين نسبة العجز الكلي الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وهى علاقة عكسية لاتتوافق مع التوقعات المسبقة. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (khumalo, 2013)، ودراسة (awe, 2012)، ودراسة (Lozano, 2009)، ودراسة (Zonuzi, 2011)، ودراسة (Habibullah, 2011).

**الفرضية الخامسة:** "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%  $\alpha \leq$ ) بين نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الأجنبي".

من خلال نتائج التحليل في جدول (5.5)، فقد بلغ معامل انحدار متغير سعر الصرف الأجنبي (-0.11) وهذا يعني أنه كلما زاد سعر الدولار مقابل الشيكل بمقدار وحدة واحدة (شيكل)؛ سيؤدي ذلك إلى انخفاض نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.11%) في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

حيث إن:  $T = -5.288635$ ،  $P = 0.0000$  وهى أقل من (5%)؛ وبالتالي يعتبر متغير سعر الصرف مؤثر إحصائياً مع نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي .

وهذه النتيجة تشير إلى أن سعر صرف الدولار مقابل الشيكل يعتبر أحد محددات الدين الحكومي (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي 2014، 2015)، والذي بالطبع على قيمة ونسبة العجز الكلي الفعلي للموازنة.

ويُفسر تأثير سعر صرف الدولار مقابل الشيكل على عجز الموازنة، بأن المنح والمساعدات الدولية معظمها يدفع بالدولار الأمريكي أو اليورو، بالإضافة إلى أن بعض مصادر الإيرادات المحلية يتم تحصيلها بالدولار أو الدينار الأردني\* (مثل رسوم الطابو والمحاكم)، وبالتالي فإن ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل يؤدي إلى زيادة إيرادات الحكومة بالشيكل خاصة، وإن معظم الإنفاق الحكومي يتم بالشيكل ولاسيما فاتورة الأجور والرواتب.

من جانب آخر، فإن معظم الدين المحلي إلى جانب الأرصدة المكشوفة للحكومة لدى المصارف العاملة في فلسطين هي بعملة الشيكل الإسرائيلي (تقدر بنحو 70% من الدين المحلي)، وبالتالي فإن ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل؛ يؤدي إلى تراجع قيمة هذه الديون مُقوّمة بالدولار (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي 2014، 2015).

وبناءً على ماسبق، تتضح صحة الفرضية بوجود علاقة معنوية إحصائياً بين نسبة العجز الكلي الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسعر صرف الدولار مقابل الشيكل، وهي علاقة عكسية لانتوافق مع التوقعات المسبقة. وتتفق مع دراسة (De Moura & Leiti, 2004)، ودراسة (Fatima, Ahmed, Rehman, 2012) ودراسة (Fatima, Ahmed, Rehman, 2012) وتختلف مع دراسة (خضر، 2012) في تأثير سعر الصرف على الإيرادات والنفقات.

الفرضية السادسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 5\%$ ) بين نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي والأوضاع السياسية. من خلال نتائج التحليل في جدول (5.5)، فقد بلغ معامل خط انحدار الأوضاع السياسية (0.002). وحيث إن: ( $T= 0.4581$ )، ( $P = 0.75$ ) وهي أكبر من (5%). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (عناية، 2014)، ودراسة (الريفي، 2013).

---

• سعر صرف الدينار الأردني مرتبط بالدولار (1دينار = 0.709 دولار)

#### (5.4) الخلاصة:

تناول هذا الفصل التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على المالي في الموازنة العامة الفلسطينية وكان التالي:

- أنه تمّ استخدام السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج من (1995-2013).
- تمّ استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير العلاقة الخطية بين متغيرات النموذج.
- جودة النموذج قد تحققت بعد استيفاء كافة شروط OLS.
- ويتكون النموذج من المتغير التابع والذي يتمثل في نسبة العجز الكلي الموازنة الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرات المستقلة للنموذج وهي (نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل الاستثمار، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى المتغير الوهمي الأوضاع السياسية)
- النتائج القياسية توافقت مع فرضية الباحث، ومع عدد من الدراسات السابقة.

# الفصل السادس: النتائج والتوصيات

المقدمة

(6.1) النتائج

(6.1.1) نتائج التحليل الوصفي

(6.1.2) نتائج التحليل القياسي

(6.2) التوصيات

(6.3) الدراسات مقترحة للباحثين

## المقدمة:

يتناول هذا الفصل ملخصاً لأهم نتائج البحث في ضوء ما توصلت إليه الدراسة حول العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة الزمنية الممتدة من العام 1995 إلى العام 2013، وتتقسم إلى النتائج الوصفية المستمدة من التحليل الوصفي لمكونات الموازنة العامة، وتحليل العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى تحليل العوامل الاقتصادية الفلسطينية والتي تم اختيارها من قبل الباحث، ثم النتائج القياسية بناءً من التحليل القياسي لمتغيرات الدراسة، وتحديد العلاقة بين تلك المتغيرات. كما سيقدم هذا الفصل التوصيات التي يراها الباحث أنها مهمة وتساهم في تقليل من حدة العجز المالي في الموازنة العامة.

### (6.1) النتائج:

وبعد تحليل تطور حجم النفقات العامة، والإيرادات، والمنح والمساعدات الخارجية، التي تأتي ترجمة للأهداف المعلنة للسياسة المالية العامة للسلطة الفلسطينية، وتطور العجز المالي في الموازنة العامة وكانت اهم النتائج وهى على النحو التالي:

#### (6.1.1) نتائج التحليل الوصفي:

1. بلغت إجمالي النفقات العامة (46.01%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013)، وتأثرت النفقات العامة بالأوضاع السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى السياسات والإصلاحات المالية التي قامت بها الحكومة خلال فترة الدراسة.
2. حازت النفقات الجارية النصيب الأكبر من النفقات العامة، حيث بلغ متوسط النفقات الجارية حوالي (86%) من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (1995-2013).
3. شكلت نفقات الأجور والرواتب حوالي (54%) من النفقات الجارية و(46%) من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (1995-2013)، وتعتبر هذه النسبة كبيرة عند مقارنتها مع بعض الدول المجاورة، حيث إن متوسط نسبة الرواتب إلى الإنفاق الجاري في الدول العربية تساوي (38%) فقط.
4. شكل بند نفقات غير الأجور حوالي (31.7%) من إجمالي النفقات العامة و(36.8%) من إجمالي النفقات الجارية خلال الفترة (1995-2013)، حيث بلغت نفقات غير الأجور (221)

- مليون دولار في العام 1995، تزايدت هذه النفقات في العام 2013 فبلغت (1225.7) مليون دولار، وكانت نسبة النمو مابين أول الفترة ونهايتها (455%)، بمعدل نمو سنوي (63.1%)
5. شكلت النفقات التشغيلية حوالي (15.1%) من النفقات الجارية و(41.1%) من إجمالي نفقات غير الأجرور خلال الفترة (1995-2013)، فبلغت النفقات التشغيلية حوالي (221) مليون دولار في العام 1995، و(417.5) مليون دولار في العام 2013، وكانت نسبة النمو ما بين أول الفترة ونهايتها (88.9%)، بمعدل نمو سنوي حوالي(7.7%).
6. حازت النفقات التحويلية (20.8%) من إجمالي النفقات الجارية و(56%) من إجمالي نفقات غير الأجرور خلال الفترة (1995-2013)، وبمعدل نمو سنوي حوالي(14%).
7. احتلت النفقات الرأسمالية العادية (0.86%) من إجمالي النفقات الجارية و(0.02%) من إجمالي نفقات غير الأجرور خلال الفترة (1995-2013)؛ ويعود سبب تدني هذه النفقات إلى أنّ النسبة أن الدول المانحة تعهدت بتمويل النفقات الرأسمالية التطويرية والتي تهدف لتمويل مشاريع البنية التحتية الفلسطينية.
8. لم تؤدّ سياسات ترشيد النفقات مثل الحد من زيادة التوظيف العام وتقليص النفقات التحويلية إلى الحد من عجز الموازنة العامة؛ لأن هيكلية النفقات العامة التي تتبعها الحكومة الفلسطينية لا تسمح لذلك.
9. لم تشكل النفقات التطويرية سوى (14%) من حجم الإنفاق العام خلال سنوات الدراسة، فبلغت النفقات التطويرية (190) مليون دولار في العام 1995، و(168.4) مليون دولار في العام 2013، وإنّ من أهم أسباب انخفاض حصة الإنفاق التطويري من حجم الإنفاق العام؛ يعود إلى أنّ الدول المانحة اضطرت إلى تحويل جزء من مساعداتها التي كانت مخصصة إلى الإنفاق الرأسمالي إلى النفقات الجارية التي وجهت لمواجهة النفقات الطارئة التي أعدت لمواجهة الارتفاع في انتشار البطالة والفقر، في المجتمع الفلسطيني جراء السياسات الإسرائيلية الموجهة للاقتصاد الفلسطيني.
10. بلغت الإيرادات العامة (24.7%)، من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013)، وتأثرت الإيرادات العامة بالأوضاع السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى السياسات والإصلاحات المالية التي قامت بها الحكومة خلال فترة الدراسة.
11. شكلت إيرادات المقاصة (63%) من الإيرادات العامة خلال الفترة (1995-2013)، فبلغت وهي تغطي جزءاً كبيراً من النفقات الجارية، غالباً ما تستخدم من قبل الحكومات الإسرائيلية

- المتعاقبة كأداة للضغط الاقتصادي لأغراض سياسية، الأمر الذي انعكس في عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المالية إلى القطاع الخاص.
12. شكلت الإيرادات غير الضريبية (0.15%) من الإيرادات العامة خلال الفترة (1995-2013)، فبلغت (67.3) مليون دولار في العام (1995)، و(254.4) مليون دولار في العام 2013، وكانت نسبة النمو ما بين أول الفترة ونهايتها (278%)، بمعدل نمو سنوي حوالي (19.1%).
13. شكلت إجمالي المساعدات والمنح (16.4%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتغطي المساعدات والمنح كامل النفقات التطويرية تقريباً وقسم كبير من النفقات الجارية وتتسم بالتذبذب وعدم الانتظام في التدفق خلال فترة الدراسة.
14. بلغ قيمة العجز الجاري (-100.3) مليون دولار، في العام 1995، و(-930.8) مليون دولار في العام 2013، وشكل العجز الجاري من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (-15%) خلال (1995-2013).
15. بلغ قيمة العجز الكلي قبل المنح والمساعدات (-290.3) مليون دولار في العام 1995، و(1099.2) مليون دولار في العام 2013، وشكل العجز الكلي قبل المنح والمساعدات من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي (-21.3%) خلال (1995-2013).
16. بلغ قيمة العجز الكلي بعد المنح والمساعدات (34.7) مليون دولار في العام 1995، و(258.8) مليون دولار في العام 2013، وشكل العجز الكلي بعد المنح والمساعدات من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (-5%) حوالي خلال (1995-2013).
17. تعاني الحكومة الفلسطينية منذ نشأتها من مجموعة من الاختلالات، والمشاكل الهيكلية التي تؤثر في قدرتها على تغطية نفقاتها الجارية والتطويرية بالاعتماد على مواردها المالية المتاحة. فهي تعاني من ضعف في جانب التحصيل الضريبي وعدم التحكم في الجزء الأكبر والاهم منه (إيرادات المقاصة والمساعدات الخارجية).
18. إنّ السلطة الوطنية الفلسطينية وقعت في الحلقة المُفرّغة للدين العام، فزيادة حجم الدين العام يؤدي لزيادة أعباء خدمة الدين مما يؤدي لزيادة النفقات العامة، بالتزامن مع نقص الإيرادات العامة يزيد عجز الموازنة، مما تضطر إلى اللجوء مرة أخرى للاقتراض من جديد.
19. تذبذب معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية، خلال الفترة (1995-2013)؛ نظراً لاعتبارات عديدة أكثرها وضوحاً التقلبات السياسية.



20. الاعتماد على الضرائب، والرسوم الجمركية المفروضة على المستوردات؛ لتوليد إيرادات عامة لتمويل النفقات الجارية في الموازنة الفلسطينية أدى هذا الأمر إلى الحدّ كثيراً من انتهاج سياسة مالية وتجارية لضبط وتقييد المستوردات، وتشجيع الإنتاج المحلي، والاعتماد عليه في توليد إيرادات ضريبية لتمويل الموازنة العامة.

21. شكل الحساب الجاري ما نسبته من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (20.4%-) كمتوسط خلال الفترة (1995-2013)، حيث بلغ رصيد الحساب الجاري في العام 1995 (-465.6) مليون دولار، وحوالي (-1317.4) مليون دولار في العام 2013، وكانت نسبة النمو ما بين أول الفترة ونهايتها حوالي (183%).

22. بلغت متوسط نسبة التكوين الإجمالي (27%) من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013)، ويتأثر التكوين الرأسمالي لإجمالي إلى الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة والمعوقات والعقبات الإسرائيلية.

23. يعاني المجتمع الفلسطيني من ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغ معدل البطالة في العام 1995 حوالي (18.2%) ، وحوالي (23.4%) في العام 2013، وكانت نسبة النمو ما بين أول الفترة ونهايتها (28.3%).

24. شكل متوسط نسبة عجز الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته (53.1%-) خلال الفترة (1995-2013).

25. تعتبر المساعدات والمنح الخارجية مصدراً هاماً في تمويل الموازنة العامة في ظل قلة الموارد المحلية المحصلة لتغطية النفقات العامة وخلقت المساعدات المنح الخارجية التي يتم تقديمها إلى السلطة الفلسطينية تبعية اقتصادية وسياسية الدول المانحة.

26. يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بالتضخم المستورد من إسرائيل وبشكل مباشر؛ بسبب الاعتماد الكبير على تلبية احتياجات السلطة الفلسطينية والمستهلكين والمنتجين على السوق الإسرائيلي.

27. التضخم يؤثر سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويقلص مؤشرات الاقتصاد الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة مما يؤدي إلى الزيادة في الإنفاق العام نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود.

28. أثرت الاتفاقيات التجارية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على السياسة التجارية للسلطة الفلسطينية، وعلى صانعي القرار الفلسطيني من فرض أي قيود جمركية أو إدارية.

29. ساهمت الإغلاقات، والقيود التي تفرضها إسرائيل على المناطق الفلسطينية، والشروط المجحفة التي تفرضها على الواردات الفلسطينية في ترسيخ العجز في الميزان التجاري.

30. أثرت تقلبات أسعار الصرف على أعباء تسديد الدين العام، نتيجة وجود ثلاث عملات متداولة في الأراضي الفلسطينية.

31. تعتبر ممارسات الاحتلال نتيجة سيطرته على معظم الموارد الطبيعية في قطاع غزة والضفة الغربية، والممارسات التي يقوم بها من حصار وتدمير للبنية التحتية في أراضي السلطة الفلسطينية إحدى الأسباب التي أثرت على الاقتصاد الفلسطيني، بل أثرت على حجم الإيرادات المحلية في الموازنة العامة ورفعت قيمة العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية .

32. أن التغييرات السياسية أثرت بشكل واضح على حجم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، فكان أثرها السلبي في سنوات التي تبعت اندلاع انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية، وبعد فوز حركة بالانتخابات التشريعية في العام 2006، وحدث الانقسام الفلسطيني في العام 2007.

## (6.1.2) نتائج التحليل القياسي:

في إطار الجانب القياسي وما يتعلق بالعوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية نتائج عدة تتمثل في مايلي:

1. بلغت قيمة معامل التحديد حوالي (0.28)، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المُقدَّر تُفسر ما نسبته (28%) من التغير الحاصل في نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات في الموازنة العامة في الأراضي الفلسطينية، أما النسبة المتبقية فهي ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى لم تدرج في النموذج أو إلى أخطاء في القياس أو المعاينة.

2. هناك علاقة عكسية بين نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي أي أنه كلما زادت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1%)، أدى ذلك إلى انخفاض نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.38%) في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

3. هناك علاقة طردية بين نسبة العجز الكلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الاستثمار، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل الاستثمار بمقدار (1%) أدى إلى زيادة نسبة العجز الكلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.58%) في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

4. هناك علاقة طردية بين نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل البطالة بمقدار (1%) أدى إلى ارتفاع

العجز الكلي قبل المنح والمساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.49%) في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

5. هناك علاقة عكسية بين نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وهذا يعني أنه كلما زاد معدل التضخم بمقدار (1%)، سيؤدي ذلك إلى انخفاض نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.89%) في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

6. هناك علاقة عكسية بين نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الأجنبي، وهذا يعني أنه كلما زاد سعر الصرف الأجنبي بمقدار (1%) أدى ذلك إلى انخفاض نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.11%) في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

7. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين نسبة العجز الكلي الفعلي قبل المنح والمساعدات والأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية.

## (6.2) التوصيات:

1. استغلال المنح والمساعدات واستثمارها في القطاعات الإنتاجية، وليس لتغطية النفقات الجارية، من خلال التركيز على المشاريع الصغيرة عبر التمويل الأصغر وبدون فوائد وبفترات طويلة.

2. العمل على الحد من محاولات التهرب الضريبي وتقليل الفجوة بين الإيرادات الفعلية والإيرادات المتوقع تحصيلها سواء بالجباية المحلية أو الإيرادات الجمركية.

3. اعتماد سياسة تقشفية سليمة، بعيداً عن البذخ والإسراف، والتزام الشفافية التامة، وتفعيل النظم الرقابية الجادة.

4. العمل على تفكيك العلاقات الإقتصادية والتجارية بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل من أجل الحد من التشويه الذي تعاني منه هيكلية الإقتصاد الفلسطيني، والذي تسبب فيه الإقتصاد الإسرائيلي عن طريق جعل الإقتصاد الفلسطيني تابعا له، والاستعاضة عن ذلك باتباع سياسات تنموية اقتصادية واضحة الأهداف وقادرة على تحقيق النمو المطلوب للإقتصاد الفلسطيني.

5. العمل على تطوير الأسواق المالية المحلية حيث يُسهم هذا التطور في توفير بدائل أخرى؛ لتمويل العجز المالي، والحد من الاقتراض الحكومي المباشر من المصارف المحلية.

6. تفعيل دور الهيئات والمنظمات غير الحكومية، في تمويل البرامج الاجتماعية والاقتصادية وغيرها وفق أولويات الحكومة.
7. التعاون مع القطاع الخاص لبحث إمكانية إعادة دمج بعض الموظفين العموميين في القطاعات الخاصة، على مبدأ المشاركة، لخفض فاتورة الأجور والرواتب.
8. اعتماد سياسة مالية تعمل على تحفيز الطلب على العمالة من قبل القطاع الخاص، وعدم الاعتماد على القطاع العام في إحداث التوسع الوظيفي.
9. مطالبة المجتمع الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية بإلغاء سياسة التمييز بين قطاع غزة والضفة الغربية فيما يتعلق: بالدعم المالي وتمويل المشاريع والبنية التحتية في قطاع غزة.
10. البحث الجاد عن البدائل الاقتصادية المناسبة وذلك من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية وتفعيل دور المؤسسات الحكومية ذات العلاقة مع الدول المجاورة أو الاتحاد الأوروبي بهدف التخفيف التدريجي في الاعتماد الكلي الحاصل على الاقتصاد الإسرائيلي.
11. استحداث مصادر إسلامية لتمويل الموازنة العامة من خلال:
- أ. إعادة الاهتمام بالأوقاف الإسلامية، والعمل على تنمية إيراداتها.
- ب. إعادة تفعيل صندوق الزكاة، ودعمه بالموارد البشرية المؤهلة .
- ج. تقوية جهود المصارف والمؤسسات المالية الاستثمارية الإسلامية وتنظيمها، في تعبئة الموارد التمويلية بشكل أكبر وتنظيم تدفقها إلى المشروعات الإنمائية على مستوى الوطن، والتي الممكن أن تساهم في تخفيف من حدة العجز في الموازنة العامة.
- د. تمويل المشاريع العامة كالميناء، والمطار، ومشاريع تحلية مياه البحر، والمياه الجوفية، ومحطات توليد الكهرباء بمصادر تمويل إسلامية كصكوك المضاربة، والمشاركة<sup>(1)</sup>.
- هـ. تعزيز التعاون الرسمي في مجالات التمويل والاستثمار عن طريق البنك الإسلامي للتنمية بأدواته المالية الإسلامية.
12. اقتصار عملية الخصخصة على المشروعات العامة غير الناجحة، وإصلاح تلك التي تزيد الإيرادات، وذلك من خلال إعادة النظر في التعيينات الإدارية؛ لقيادة تلك المشروعات، مع ترشيد إدارة مؤسسات الدولة، وإلغاء الازدواجية الوظيفية للبعض منها.
13. ينبغي وضع استراتيجية للاستفادة من قروض الدول المانحة لتعزيز عملية التنمية في القطاعات الإنتاجية، مع الاستفادة من التكتلات الاقتصادية.

1 ( وعرف مجمع الفقه الإسلامي الصكوك بأنها إصدار وثائق أو شهادات متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات) أعياناً ومنافع أو حقوق أو خليط منهم مجتمعين) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه ( مجمع الفقه الإسلامي، 2009، ص9).

14. في ظل السعي إلى الاعتراف بدولة فلسطين فيجب العمل على تحويل سلطة النقد الفلسطينية وإلي بنك مركزي فلسطيني، ووضع كافة السبل من أجل إصدار عملة فلسطينية موحدة، بهدف رسم السياسة النقدية التي تساهم في تخفيف حدة العجز في ميزان المدفوعات والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض حدة العجز في الموازنة العامة.
15. قيام مناطق تجارية مابين دول الجوار؛ بهدف تشجيع التجارة مع الدول العربية، وتقليل مخاطر التبعية الاقتصادية والصدمات الخارجية التي تؤثر على إيرادات الموازنة العامة.
16. تنفيذ سياسة مالية نشطة، من خلال إدارة التدفقات المالية العامة لخزانة السلطة الفلسطينية بأسلوب علمي، وسليم يحرص فيه على السيطرة على الدين العام، وتقليل أعباء خدمته.
17. العمل على إنشاء نظام مالي شامل ومتكامل، بحيث تقدم الموازنة بيانات كاملة وشاملة عن النشاط المالي السابق والمالي والمستقبلي، وتعطي بالتفصيل جميع العمليات المالية؛ مما يؤدي إلى زيادة كفاءة الإدارة المالية للموازنة.
18. إلزام إسرائيل على دفع إيرادات المقاصة في معادها المحدد وفق الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، باعتباره مصدر هام لتغطية النفقات الجارية،
19. زيادة حصة الإنفاق الرأسمالي والتطويري وتوجيهه نحو تطوير البنية التحتية والمادي والاجتماعية المحفزة للنمو، والبدء بتمويل الإنفاق الرأسمالي والتطويري بالاعتماد على الموارد المحلية ولو بشكل تدريجي؛ لأن تمويل النفقات الرأسمالية من قبل الدول المانحة لن يستمر إلى ما لانهاية.

### (5.7) دراسات مقترحة للباحثين:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن هناك حاجة إلى مزيد من البحث والتنقيب حول موضوع العجز في الموازنة العامة، بحيث أن الدراسات التطبيقية التي تعتمد على النماذج الحديثة ذات التأصيل العلمي المتين، يمكن أن تساهم في صياغة الاقتراحات المناسبة بخصوص وضع السياسات المالية والاقتصادية بهدف تقليل أو التحكم في معدلات عجز الموازنة العامة عند مستوياتها الطبيعية، لهذا يرى الباحث فتح أبواب وآفاق علمية جديدة، من بينها:

- أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية
- دراسة علاقة الواردات بالعجز المالي في الموازنة العامة في فلسطين.
- تقييم ودراسة السياسات الاقتصادية المتبعة في مواجهة عجز الموازنة العامة في فلسطين
- دور القطاع الخاص في تمويل الإيرادات المحلية لموازنة السلطة الفلسطينية .

## المصادر والمراجع

### المصادر

- القرآن الكريم

### المراجع

#### أولاً. الكتب العربية:

- أبو صالح، محمد (2001): "الطرق الإحصائية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- أبو العلا، يسري وآخرون (2003): "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار العلوم للنشر، جامعة بنها، مصر.
- إبراهيم، قطب محمد (1987): "الموازنة العامة للدولة"، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الرابعة.
- البواب، سيد (2000): "عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج"، بدون دار نشر.
- البطريق، يونس أحمد (2008): "المالية العامة"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
- الحاج، طارق (2009): "المالية العامة، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان.
- الحبيب، فايز (1994): "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثالثة، مطبعة الفردوس.
- الحسناوي، كريم مهدي (1987): "المدخل إلى الاقتصاد الدولي، جامعة بغداد.
- السيد، عبد المولى (1993): "المالية العامة"، دار النهضة العربية القاهرة.
- الصعيدي، عبد الله (2007)، "علم المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة.
- الروبي، نبيل (1984): "نظرية التضخم"، ط 2، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة العربية.
- الدوري، مؤيد الجنابي (2000): "إدارة الموازنات العامة"، دار زهران للنشر، عمان.
- الروبلي، صالح (1988): "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- العمر، حسين (2002)، "مبادئ المالية العامة"، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى.
- العصار، رشاد، الشريف، عليان (2000)، المالية الدولية، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر.
- العناني، حمدي (1992): "اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق"، الجزء الأول. الدار المصرية اللبنانية.
- القيسي، أعاد (1998): "المالية العامة والتشريع الضريبي"، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن.
- القصاص، مهدي محمد (2007): "مبادئ الإحصاء والقياس الاجتماعي"، جامعة المنصورة، مصر.
- اللوزي، سليمان وآخرون (1997): "إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق"، دار المسيرة للطباعة والتوزيع.
- المحجوب، رفعت (1979): "المالية العامة"، دار النهضة المصرية، القاهرة.
- المعارك، محمد عبد العزيز، وشفيق، علي (2003): "أصول وقواعد الموازنة العامة"، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود.
- المدهون، نافذ ياسين (2013): "أساسيات المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاتها في فلسطين"، الطبعة الثانية، جامعة الأزهر.

- النجار، محمد (2000): "في اقتصاديات المالية العامة (الإيرادات)"، جامعة الزقازيق، القاهرة.
- النشابجي، وليد خالد (ب.ت): "المدخل الرأسمالية من الناحية الإسلامية"، دار النفائس، الأردن.
- الوزني، خالد، والرفاعي، أحمد (2003): "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، ط 6، عمان، دار وائل للنشر.
- الوادي، محمد حسين وعزام، زكريا أحمد (2000): "المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- خليل، سامي (1994): "نظرية الاقتصاد الكلي"، الكتاب الأول، المفاهيم والنظريات الأساسية، الكويت.
- \_\_\_\_\_ (2005): "الاقتصاد الدولي"، القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- ذنبيات، محمد جمال (2003): "المالية العامة والتشريع المالي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- دراز، حامد عبد المجيد وأيوب، سميرة إبراهيم (2002): "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- دنيا، شوقي (2000): تمويل التنمية الاقتصادية .
- \_\_\_\_\_ (1995): "مبادئ المالية العامة"، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- رجب، معين محمد (2001): "اقتصاديات المالية العامة"، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة، الطبعة الرابعة.
- ريان، حسين راتب (1999): "عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي"، دار النفائس، الأردن.
- زكي، رمزي (1992): "الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث"، سينا للنشر، القاهرة.
- سليمان، مجدي (2002): "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام"، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- شامية، أحمد، الخطيب، خالد (1997): "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- \_\_\_\_\_ (2005): "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان.
- شهاب، مجدي محمد (1999): "الاقتصاد المالي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- \_\_\_\_\_ (2004): "أصول الاقتصاد العام، المالية العام"، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- شكري، فهمي محمود (1990): "الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- صغير، حسين (1999): "دروس في المالية والمحاسبة العمومية"، دار المحمدية العامة، الجزائر.
- صبيح، ماجد (2007): "مدخل إلى التخطيط والتنمية"، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- صافي، سمير (2008): "مبادئ الإحصاء"، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- صقر أحمد صقر (1996): "المالية العامة"، وكالة المطبوعات، الكويت.
- غنم، باهر (1985): "المالية العامة"، مطبعة المعرفة، الطبعة الثالثة.
- عبد الحميد، عبد المطلب (2005): "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- عواضة، حسن (1978): "المالية العامة"، بيروت، دار النهضة العربية.

- عبد المنعم ، علي السيد(2003): "النقود والمصارف والأسواق المالية"، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عوض الله، زينب حسين(1998): "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- عناية، غازي (2006): "التضخم المالي"، دار الجبل للنشر، بيروت.
- عطية، عبدالقادر (2005): "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- علاوي، كامل كاظم، وراهي، محمد غالي، (2013). تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974-2010)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- عكاشة، محمود (1999): " مبادئ الإحصاء" ، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة.
- عجام صاحب وآخرون (2004): "تخطيط المال العام: سياسات تعبئة الموارد وإدارة المصروفات العامة"، دار الكندي، إربد.
- عصام، بشور (1983): "توازن الموازنة العامة"، مطبعة جامعة دمشق.
- عبد الواحد، السيد عطية (1996): "الموازنة العامة للدولة"، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى
- عصفور، محمد شاكرا (2008): أصول الموازنة العامة، الأردن، دار المسيرة .
- عوض الله، زينب حسن(1994): "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، بيروت.
- كردودي، صبرينة (2007): "تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي"، الجزائر، دار الخلدونية.
- مصطفى، إبراهيم وآخرون (1989): "المعجم الوسيط"، استانبول، دار الدعوة .
- موسى، أحمد جمال الدين (1987): "المضمون الاقتصادي لموازنة الدولة"، جامعة المنصورة، مصر.
- محرز، محمد عباس (2008): "اقتصاديات الجباية والضرائب"، الجزائر، دار هومة، ط 4.
- مسلماني، أحمد، وآخرون (1999): "الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة"، عمان.
- محمد، قطب إبراهيم (1978): "الموازنة العامة للدولة"، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ناشد، سوزي (2000): "الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية للنشر.

### ثانياً. الأطروحات والرسائل الجامعية (المنشورة وغير منشورة):

- أبو زعيتر، أحمد خميس عبد العزيز(2012): " دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية في الفترة (200-2010)", رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الأزهر، غزة.
- أبو مصطفى، محمد مصطفى(2008): " دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999-2008م)", رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة .
- الأسطل، إبراهيم حسن (2011): "العجز وأثره على المعاملات المالية في الفقه الإسلامي"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الأستاذ، أحمد (2013): "تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراض ي الفلسطينية دراسة قياسية"، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الجلال، أحمد(2006): " دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية"، حالة



- اليمن، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- الحصري، ديانا (2010): "عجز الموازنة العامة ومعدل الفائدة في الأردن (1996-2008)", دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- الخطيب، كمال (2006): " دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين (1996-2003)", رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- الرشيد، نورة (2009): "الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعود، السعودية.
- العزام، فاروق احمد عيسى (1990): "عجز الموازنة العامة وأثره على الاقتصاد الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الشلة، علا محمد عبد المحسن (2005): محددات الإيرادات العامة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.
- المسمي، دلال عيسى (2006): "السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين
- المصري، فخري (2010): "الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية واثر محاربه في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994-2006)", رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.
- حصري، ديانا بولس (2010): "عجز الموازنة العامة ومعدل الفائدة في الأردن دراسة تطبيقية للفترة (1996-2008)", رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- خضر، زاهر (2012): "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني(1994-2010)", رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
- خفاجة، أمل (2013): "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني(1996-2011)", رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة
- رضوان، محمد عوض (2009): "الاتجاهات الحديثة في تطوير الموازنة العامة للدولة ودورها في إدارة البرامج والأنشطة والمشروعات الحكومية"، دراسة مقارنة، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة.
- دردوري، لحسن (2014): "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة"، دراسة مقارنة الجزائر- تونس، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- حمدان، بدر شحدة سعيد (2012): "تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- الريفى، حسام (2013): "العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- سمارة، خميس أحمد (2013): "المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم والإدارة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- صيدم، أحمد (2013): "أثر عجز الموازنة العامة على الحساب الجاري في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1996-2012)", رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

- رجب، محمد كمال حسين (2011): "أثر السياسة الإتفاقية في التضخم في فلسطين"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- عبد النبي، نبيل جمال سليم (2012): "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية خلال الفترة (2000-2010)", رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين
- عناية، عاهد (2014): "أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني(1996-2013)", رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- عبيد، عزيزة (2015): "أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي"، دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة (1997-2013)، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- عثمان، شادي محمد إبراهيم (2004): "دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- كريم، بودخدخ (2010): "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (2001-2009)", رسالة ماجستير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر.
- لطفى، مصطفى علي (2004): "فعالية السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة بالتطبيق على مصر خلال الفترة من 1975-2002"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.
- مناصرة، عزوز، لعامرة جمال(2007): "أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر"، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة باتنة، الجزائر.
- مسعود، درواسي (2006): "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- مياله، مؤيد جميل محمد (2006): "علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- منشد، حلمي إبراهيم (2004): " تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)", أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
- يريقي، جمال (2002): "أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر.

### ثالثاً. الدوريات والتقارير والنشرات:

- أبوعيدة، عمر (2002): "قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الدين العام الخارجي"، مجلة القدس المفتوحة.
- أبو مدللة، سمير، والعجلة، مازن (2013)، "تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2011)", مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير.
- إشكاب، عبد الله (2009): "تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2008)، إدارة البحوث والإحصاء في البنك المركزي، ليبيا.
- اشنيه، محمد (2003): "الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية"، القدس، المجلس الاقتصادي

- الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار).
- الإبراهيم، يوسف حمد (1992): "عجز الموازنة العامة في دولة الكويت"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 65، الكويت.
  - الخصاونة، مالك قاسم (2012): "العلاقة بين الطلب على النقود وعجز الموازنة"، دراسة تطبيقية: حالة الأردن، بحوث اقتصادية عربية، جامعة الطفيلة التقنية، العدد 57-58.
  - المهاني، محمد خالد (2000): "الموازنة العامة للدولة في سورية" الواقع والآفاق"، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد 16، دمشق.
  - السمهوري، محمد (2001): "تقييم أولي لتجربة التخطيط التنموي في فلسطين (1994-1999)"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، السنة العاشرة العدد السادس والعشرون، القاهرة- مصر، 2001م.
  - الطيب، سعود (2011): "أثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية"، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان.
  - الطيب، سعود، والمجالي، خالد، والطراونة، محمد (2011): "العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري: حالة الأردن للفترة 1980-2010"، مجلة جامعة مؤتة، الأردن.
  - بنن، جوليا وسمث، كمبيري (2010): "المساعدات التنموية الرسمية ODA"، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، قسم التعاون التنموي، الإمارات العربية المتحدة، مارس.
  - العموص، عبدالفتاح (1997): "النماذج التاليفية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، الأسس النظرية والحالات التطبيقية اشارة للتجربة التونسية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد التاسع، خريف .
  - الحاج، حسن (2007): "عجز الموازنة: المشكلات والحلول"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 63.
  - العربي، علي، وعساف، عبد المعطي (1986): "دورة الموازنة العامة ومشكلاتها في الدول النامية"، المنظمة العربية للعلوم الإدارية.
  - الإنتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان (2014): التقرير السنوي السابع، واقع النزاهة ومكافحة الفساد، فلسطين.
  - \_\_\_\_\_ (2012): " رؤية الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة حول السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة القادمة"، نيسان
  - \_\_\_\_\_ (2008): تقرير الفساد السنوي (2008)، سلسلة تقارير .
  - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014): "كتاب الاحصاء السنوي: كانون ثاني، السلطة الوطنية الفلسطينية، فلسطيني.
  - \_\_\_\_\_ (2012): "أداء الاقتصاد الفلسطيني 2011": السلطة الوطنية الفلسطينية ، مايو، فلسطين.
  - \_\_\_\_\_ (2011): "أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010": مايو، السلطة الوطنية الفلسطينية، فلسطين.
  - الجعفري، محمود(2001): "السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين (1994-1999)"، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله.
  - الجعفري، محمود، والعارضة، ناصر (2002): السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز

- في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.
- الجهماني، يوسف وآخرون (1999): "بعض الصعوبات التي تواجه إعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء في الدول النامية"، حالة الأردن، مجلة الإداري: العدد 76، مارس.
  - الزبيدي، باسم وآخرون (2001): "الفساد في فلسطين"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.
  - الشعيبي، هالة (2013): "برتوكول باريس الاقتصادي"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.
  - الشاهين، عبد الرحيم عبد اللطيف (1997): "إدارة الموازنة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين الواقع والطموح"، الإدارة العامة، العدد الثالث.
  - الشنار، حازم (1998): "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانتفاضة"، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس.
  - الصوص، نداء والجلبي، ربي (2012): "العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني"، عمان الأردن، ورقة بحث منشورة على الموقع: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=5345>.
  - الفارس، عبد الرزاق (1997): "الحكومة والفقر والإنفاق العام"، دراسة بظاهرة عجز الموازنة وأثرها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
  - الكسواني، ممدوح الخطيب (2002): "العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية"، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، العدد 6، المجلد الثالث.
  - اللحياني، سعد بن حمدان (1997): "الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي"، جدة، البنك الإسلامي للتنمية.
  - المنيف، ماجد (1996): "عجز الموازنة والإصلاح الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة دراسات الخليج العربية، العدد 83، الكويت.
  - المعهد العربي للتخطيط (2007): "عجز الموازنة - المشكلات والحلول"، مجلة جسر التنمية، العدد 63، الكويت.
  - المنظمة العربية للعلوم الإدارية (1987): "الموازنات الحكومية في الدول النامية"، من منشورات المنظمة للعلوم الإدارية، عمان، الأردن.
  - النجار، يحيى غني (2009): "الآثار الاقتصادية للفساد"، متاح على الموقع الإلكتروني: [www.shatharrat.net/vb/show/hread.php/3](http://www.shatharrat.net/vb/show/hread.php/3)
  - النقيب، فضل (1996): "تقييم أولي للنظام الضريبي في الضفة الغربية وقطاع غزة"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، فلسطين.
  - الهروط، فوزان (2010): "أثر الدين العام الخارجي على الإنفاق الرأسمالي في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة من (1980-2008)"، جامعة عمان العربية، الأردن.
  - جمال، لعمارة (1999): "اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق"، دراسات اقتصادية مركز البحوث والدراسات الإنسانية الجزائر، عدد 1.
  - جعفر، عبد المجيد (2001): "توازن الموازنة والتوازن الاقتصادي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث، حزيران.

- حبيب، كاظم (1998): " مشاركة في الحوار الجاري حول الموقف من قطاع الدولة في الأقطار العربية"، في: دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- داغر، محمود، والشامي، سلام (2005): " تحليل العلاقة بين القطاعين العام والخارجي في ليبيا"، منشورات، مجلة السائل، ليبيا.
- - سلطة النقد الفلسطيني (2015): "الاستقرار المالي 2014"، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية رام الله، فلسطين.
- \_\_\_\_\_ (2014): "التقرير السنوي للعام 2013"، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية رام الله، فلسطين.
- \_\_\_\_\_ (2013): "تطورات الدين العام (2011-2013)"، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.
- \_\_\_\_\_ (2013): "الاستقرار المالي 2012"، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين.
- \_\_\_\_\_ (2013): "التقرير السنوي للعام 2012"، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله ، فلسطين.
- \_\_\_\_\_ (2012): "التقرير السنوي للعام 2011"، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله، فلسطين.
- \_\_\_\_\_ (2010): "التقرير السنوي للعام 2009"، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله، فلسطين.
- صبيح، ماجد، ورسلان، رسلان (2010): "دور الأداء المالي والتجاري في استقرار الاقتصاد الكلي الفلسطيني ( 2000-2010)"، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد60.
- صندوق النقد الدولي (2013): "آخر التطورات وآفاق الاقتصاد في الضفة الغربية وغزة"، بروكسل، تاريخ 3/19.
- \_\_\_\_\_ (2009): "إطار الإقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وغزة"، تقرير خبراء الصندوق المقدم إلى اجتماع اللجنة الاتصال المخصصة ، نيويورك، 9/22.
- \_\_\_\_\_ صندوق النقد الدولي (2009): "دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي"، الطبعة السادسة.
- شحور، أيمن غسان (2013): "عجز الموازنة العامة في سورية"، منشورات، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-64، جامعة دمشق، سورية.
- عبد الكريم، نصر وآخرون (2002): "مشروع قانون الموازنة العامة الفلسطينية لعام 2002"، دراسة تحليلية، وحدة البحوث البرلمانية، المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
- عبداللطيف، عبد الله (2006): " تطور عجز الموازنة العامة في مصر(الأسباب، الآثار، الحلول)"، دراسة الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية المصرية.
- عمر، محمد عبد الحليم (1984): "الموازنة العامة في الفكر الإسلامي"، مجلة الدراسات التجارية الإسلامية، جامعة الأزهر، كلية التجارة ، العدد الأول.
- عبد الرازق، عمر(2002): "هيكل الموازنة العامة الفلسطينية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس.
- علي، محمد حسين (1993): "تحليل مقارن لأساليب إدارة الموازنة العامة في إطار موازنة الرقابة وموازنة الأداء بالتطبيق في دولة الإمارات العربية المتحدة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، كلية التجارة.

- عبد الرحيم، شيبى وآخرون (2012): الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، ورقة بحث ، جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان - الجزائر.
- عريش، شفيق، وآخرون، (2011)، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (33) العدد (5).
- قباجة، محمد (2012): "الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية: التجربة التاريخية والأفاق المستقبلية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.
- قحف، منذر (2000): "تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية" (دراسة حاله ميدانيه، البنك الإسلامي للتنمية) .
- مقداد، محمد والكحلوت ، خالد (2009): "واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية"، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الأول، المجلد 17 ، غزة.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان (2002): "الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في موازنات السلطة الوطنية الفلسطينية"، فلسطين.
- \_\_\_\_\_ (2002): "دليل الموازنة العامة" ، فلسطين، العدد (1).
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2007): "المراقب الاقتصادي والاجتماعي"، العدد 8، رام الله ، فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)(2013): "موازنة 2013: الأزمة المالية وفرص"، الخروج من عنق الزجاجة، رام الله، فلسطين.
- \_\_\_\_\_ (2013): "تقرير نهائي جلسة طاولة مستديرة (2)"، موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 2012: الخطة القابلة للتنفيذ.
- \_\_\_\_\_ (2013): "تقرير نهائي جلسة طاولة مستديرة (1)"، موازنة 2013: الأزمة المالية وفرض الخروج من عنق الزجاجة ، شباط.
- \_\_\_\_\_ (2013): "المراقب الاقتصادي والاجتماعي"، العدد 35، رام الله، فلسطين.
- \_\_\_\_\_ (2013): "المراقب الاقتصادي والاجتماعي"، العدد 36، رام الله ، فلسطين.
- \_\_\_\_\_ (2011): "المراقب الاقتصادي والاجتماعي"، العدد 24، رام الله، فلسطين
- \_\_\_\_\_ (2010): "المراقب الاقتصادي والاجتماعي"، العدد 22، رام الله، فلسطين
- \_\_\_\_\_ (2009): "المراقب الاقتصادي والاجتماعي"، العدد 19، رام الله، فلسطين.
- \_\_\_\_\_ (2008): "المراقب الاقتصادي والاجتماعي"، العدد 12، رام الله، فلسطين
- \_\_\_\_\_ (2006): "المراقب الاقتصادي والاجتماعي"، العدد 7، رام الله، فلسطين.
- \_\_\_\_\_ (2005): "تحو توظيف الأنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، رام الله.
- \_\_\_\_\_ (2005): "المراقب الاقتصادي والاجتماعي" ، العدد 1، رام الله، فلسطين.
- مجموعة البنك الدولي (2001): "أخبار تنمية للضفة الغربية وقطاع غزة ، حزيران.
- \_\_\_\_\_ (2000): "أخبار تنمية للضفة الغربية وقطاع غزة"، نيسان.
- ماجد، عبد اللطيف وآخرون (2001): "الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة"، الأردن، مجلة

- آفاق الاقتصادية، مجلد 22، الإمارات العربية.
- مكحول، باسم (2002): "الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله فلسطين
  - يونس، أحمد (1998): "معالجة الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي لمعاصر والفكر الإسلامي" دراسة مقارنة، الإدارة العامة، العدد الأول.
  - يونس، منصور ميلاد (1994): "مبادئ المالية العامة"، منشورات الجامعة المفتوحة: ليبيا.

#### رابعاً. المراجع الأجنبية:

- Abd Rahman , Nur Hayati (2013), "**The Relationship between Budget Deficit and Economic Growth from Malaysia's**", *International Conference on Economics, Business Innovation, IPEDR*, vol.38 .
- Awe. Abel Ariyo (2012), "**The Nexus between Budget Deficit and Inflation in the Nigerian Economy (1980 – 2009)**", *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol 3, No 10.
- Buchanan, Nell Harold(1996), "**Debt, deficit, and fiscal policy**" ,Ph.D., Harvard University.
- De Moura e Silva, Marcelo Leiti(2000), "**An essay on the effects of government deficits on equilibrium real exchange rates and stock prices**", Ph.D., The University of Chicago.
- David wilfred L (1973), "**Public Finance; Planning And Economic development**", Macmillon press LTD .London and Basing store.
- Frederi S.Mishkin (1948), "**The causes of inflation**" national bureau of economic Research(NBER), WPNO .(1453), September.
- Fatima, Goher , Ahmed, Ather Maqsood, and Rehman, Wali Ur (2012), "**Fiscal Deficit and Economic Growth: An Analysis of Pakistan's Economy**", *International Journal of Trade, Economics and Finance*, Vol. 2, No. 6, December.
- Funlayo, A. K (2014), "**The Short and Long-Run Implications of Budget Deficit on Economic Growth. in Nigeria**", (1980-2011), *Canadian Social Science*, Vol. 10, No. 5, pp. 201-205.
- Hwang,Sang Ln(1995), "**Real budget deficits and economic activity**", Ph.D., Northwestern university
- Najid ,Ahmad (2013),"**The Role of Budget Deficit in the Economic Growth of Pakistan**", *Global Journal of Management and Business Research*Economics and Commerce, Volume, 13 Issue 5, Version 1.0.
- Habibullah ,Muzafar Shah, Chee-Kok ,Cheah(2011), "**Budget Deficits and Inflation in Thirteen Asian Developing Countries**", *International Journal of Business and Social Science* Vol. 2 No. 9 , Special Issue - May.
- Kibet, Kiprop Symon (2013), "**Effect of budget deficit and corruption on private investment in developing countries: A panel data analysis**", *Full Length Research Paper*, *African Journal of Business Management*, Vol. 7(27), pp. 2720-2732.
- Kamaly,Samah Shetta and Ahmed(2014), "**does the budget deficit crowd-out private credit from the banking sector? the case of Egypt**", *Topics in Middle Eastern and African Economies* ,Vol. 16, No. 2, September.

- Khumalo, John (2013), "**Budget Deficit-Inflation Nexus in South Africa: VAR Analysis**", *Mediterranean Journal of Social Sciences*, MCSER Publishing, Rome-Italy, Vol 4 No 14, November.
- Luis, Catao, and Marco E Terrones (2003), "**Fiscal Deficits and Inflation**", IMF, Working papers (wp/03/65), <http://www.imf.org>.
- Lozano, Ignacio(2009), "**Budget Deficit, Money Growth and Inflation: Evidence from the Colombian**". *MONEY AFFAIRSVOLUME XXII, NUMBER 1, JANUARY-JUNE*.
- Neyapti, Bilin (1997), "**Budget deficit and inflation**", Ph.D., University of Maryland college Park.
- Ozturk-degirmen, Feride (2004), "**Do budget deficits matter: Evidence from Turkey**", Ph.D, George Mason University.
- Oks, Danil Fernando(1987), "**Public sector deficit in Argentina: Measurement and Macroeconomic Effects1961-1981**", Ph.D., University of Oxford, London, United Kingdom.
- Odhiambo. Okelo, Momanyi. G, Lucas. Othuon(2013), "**The Relationship between Fiscal Deficits and Economic Growth in Kenya: An Empirical Investigation**", Maseno University, Kenya.
- Perotti, R. (2005), "**Estimating the Effects of Fiscal Policy in OECD Countries**". CEPR Discussion Paper 168. Center for Economic Policy Research, London.
- Raja, Kanaga (2008), "**Palestinian economy Regresses Policy Space needed to end delin**", south-North development monitor (SUNS), Geneva, Norway.
- Ramzan, Muhammad(2013), "**Budget Deficit and Economic Growth: A Case Study of Pakistan**", *interdisciplinary journal of contemporary research in business*, VOL 5, NO 1,
- Ramzan, Mohammed (2013), "**Budget Deficit & Economic Growth: A case study of Pakistan**", Superior University, Pakistan.
- Metin, K. (1998), "**The Relationship Between Inflation and the Budget Deficit in Turkey**", *Journal of Business & Economic Statistics*, 16(4), 412-422.
- Marc Labonte & Makinen, (2005), "**The Budget Deficit and the Trade Deficit**", Gail, Congressional Research Service, March.
- Palestinian Monetary Authority (2002:) *Summary of The Annual Report*, Palestinian.
- Saleh, Ali(2003), "**The Budget Deficit and Economic Performance: A Survey**", University of Wollongong, Australia.
- Studenmund, A.H., (without date), *Using Econometrics: A Practical Guide*, 6th Edition. Addison Wesley Longman.
- srafuzzaman, Amit Roy, Sanat Das Gupta(2013), "**an empirical investigation of budget and trade deficits: the case of bangladesh**", *international journal of economics and financial issues*, VOL 3, NO 3.
- UNCTAD (2003), "**Trade And Development Board**", Fiftieth Session, Geneva, 6–17 October.
- ——— (2004), "**Transit and Maritime Transport Facilitation for the Rehabilitation and Development of the Palestinian Economy**", UNCTAD/ GDS/ APP/ 2003/1. United Nations. New York and Geneva.



- ——— (2011), " *The occupied Palestinian economy: macroeconomic and trade policymaking under occupation*", UNCTAD/GDS/APP/2011/1. New York and Geneva. March.
- World Bank (2005), " *The Palestinian Economy & The Prospects For Its Recovery*", Monitoring Report To The Ad Hoc Liaison Committee, No.1.
- Yellen, Janet L (1989), " *Symposium of Budget Deficit*", Journal of Economic Perspectives, vol. 3, No: 2.
- Zonuzi Jamaledin Mohseni (2011), " *The Relationship between Budget Deficit and Inflation in Iran*", Iranian Economic Review, Vol.15, No.28, Winter .

#### خامساً. المؤتمرات والندوات:

- النشاشيبي، عبلة وآخرون (1999): "السياسة المالية للسلطة الفلسطينية، تقييم موازنة 1999"، سلسلة تقارير الندوات (8)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس - فلسطين، أيلول.
- ملحيس، غانية (1999): "القطاع الحكومي الفلسطيني واقعه، مشكلاته، آفاق نموه ومتطلبات إصلاحه"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، 11-13/5/1988، أوراق العمل الكاملة، مج 1، وزارة العمل الفلسطينية، رام الله- فلسطين.
- طارق، هزرتي وآخرون (2011): "دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"، الملتقى الدولي الأول حول : الاقتصاد الإسلامي الواقع ، والرهانات المستقبلية 23-2011/2/23، المحور الخامس: الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية.

#### سادساً. القوانين

- القانون الفلسطيني رقم (7) لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية للسلطة الفلسطينية.
- قانون الدين العام الفلسطيني رقم (24) لسنة 2005.
- مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2008، 2009، 2010.

#### سابعاً. المواقع الإلكترونية

- سلطة النقد الفلسطينية : <http://www.pma.ps>.
- موقع صندوق النقد الدولي : <http://www.imf.org/external/arabic>.
- مركز الإحصاء الفلسطيني : <http://www.pcbs.gov.ps>.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية : <http://www.mas.ps>.
- موقع أمان : <http://www.aman-palestine.org>.
- وزارة المالية الفلسطينية : <http://www.pmf.ps>.

## الملاحق

### ملحق رقم (1): بيانات بنود الموازنة العامة

جدول (2.2): تطور النفقات العامة في موازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013) مليون دولار.

العام	النفقات العامة	مقدار التغير في النفقات العامة	نسبة التغير في النفقات العامة (%)	عام	النفقات العامة	مقدار التغير في النفقات العامة	نسبة التغير في النفقات العامة (%)
1995*	715.3	-	-	2005	2281	753	49.3
1996	992.5	277.2	38.8	2006	1707	-574	-25.2
1997	1412.8	420.3	42.3	2007	2877	1170	68.5
1998	1369.7	-43.1	-3.1	2008	3487.7	610.7	21.2
1999	1452.1	82.4	6.0	2009	3375.9	-111.8	-3.2
2000	1668	215.9	14.9	2010	3258.3	-117.6	-3.5
2001	1435	-233	-14.0	2011	3256.9	-1.4	0.0
2002	1246	-189	-13.2	2012	3258.1	1.2	0.0
2003	1635	389	31.2	2013	3419.1	161	4.9
2004	1528	-107	-6.5				

المصدر: إعداد الباحث استناداً على البيانات المنشورة في المصادر التالية:

1. (\*) العام (1995) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله، 2006، ص 76.
2. الأعوام (1996-2013): سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، الإحصائيات، البيانات التراكمية. 2013 الموقع الإلكتروني <http://www.pma.ps>.

جدول (2.3): تطور بنود النفقات العامة خلال الفترة (1995-2013) مليون دولار.

النفقات العامة					السنة
(ب) النفقات التطويرية	إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض	(أ) النفقات الجارية			
		صافي الأقراس	نفقات غير الأجور	الرواتب والأجور	
190	525.3	0.0	221	304.3	*1995
**218.3	774.1	0.0	350.6	423.6	1996
**500	912.7	0.0	412.1	500.7	1997
**520	849.7	0.0	362.2	487.5	1998
**474	978.1	0.0	443.3	534.8	1999
469	1199	0.0	577	622	2000
340	1095	0.0	417	678	2001
252.0	994	0.0	352	642	2002
395	1240	173	324	743	2003
0.0	1528	157	501	870	2004
287	1994	344	649	1001	2005
281	1426	376	392	658	2006
310	2567	535	663	1369	2007
215	3272.7	446.9	1055	1770	2008
185.9	3190	374	1349	1467	2009
175.1	2983.2	236	1156.1	1563.6	2010
296.2	2960.6	139	1142.7	1679	2011
211	3047.1	277.2	1212.2	1557.7	2012
168.4	3250.7	211.2	1225.7	1813.8	2013

المصدر: إعداد البيانات استناداً على البيانات الواردة في المصادر التالية:

1. (\*) المدهون ، نافذ ياسين ، أساسيات المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاتها في فلسطين، الطبعة الثانية، 2013، ص62.
2. (\*\*) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، مشاريع الموازنات، 1996، 1997، 1998، 1999 المنشورة عبر الموقع الإلكتروني <http://www.pmo.ps>.
3. سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، الإحصائيات، البيانات التراكمية، 2013 الموقع الإلكتروني <http://www.pma.ps>.

جدول (2.4): نسبة نفقات الرواتب والأجور، والنفقات التحويلية، والتشغيلية، والرأسمالية العادية، وصافي الإقراض ونسبتهما من النفقات الجارية، ونفقات التطويرية ونسبتها من النفقات العامة للفترة (1995-2013) مليون دولار.

السنة	نفقات الرواتب والأجور/ النفقات الجارية (%)	النفقات التشغيلية / النفقات الجارية (%)	النفقات التحويلية / من النفقات الجارية (%)	النفقات الرأسمالية العادية/ النفقات الجارية (%)	صافي الإقراض/ النفقات الجارية (%)	النفقات التطويرية/ النفقات العامة (%)
1995	57.9	42.1	0.0	0	0.0	26.6
1996	54.7	24.0	15.6	3.4	0.0	22.0
1997	54.9	22.1	20.8	4.5	0.0	35.4
1998	57.4	21.3	22.4	2.8	0.0	38.0
1999	54.7	23.9	18.8	1.8	0.0	32.6
2000	51.9	24.5	23.6	1.0	0.0	28.1
2001	61.9	17.3	20.8	1.3	0.0	23.7
2002	64.6	15.5	19.9	0.7	0.0	20.2
2003	59.9	9.9	16.2	0.6	14.0	24.2
2004	56.9	13.5	19.3	1.2	10.3	0.0
2005	50.2	12.9	19.6	N.A	17.3	12.6
2006	46.1	10.9	16.5	N.A	26.4	16.5
2007	53.3	10.2	15.6	N.A	20.8	10.8
2008	54.1	9.0	19.4	1.8	13.7	6.2
2009	46.0	14.6	26.0	1.7	11.7	5.5
2010	52.4	16.5	23.6	0.0	7.9	5.4
2011	56.7	14.9	23.4	0.3	4.7	9.1
2012	51.1	16.1	23.5	0.2	9.1	6.5
2013	55.8	12.8	22.6	0.2	6.5	4.9

المصدر: إعداد الباحث بناء على من خلال المصادر التالية:

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقارير لأعوام (2006، 2007، 2008، 2009، 2010)، دائرة والأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.
2. سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، منشورات، 2013 جدول رقم 35.
3. المدهون، نافذ ياسين، أساسيات المالية العامة والتشريع الضريبي، وتطبيقاتها في فلسطيني، الطبعة الثانية، 2013، ص62.

ملاحظة: N.A البيانات غير متوفرة.

جدول (2.5): عدد موظفين القطاع العام في مناطق السلطة الفلسطينية خلال الفترة (1997-2011) بالآلاف

النسبة من إجمالي الرواتب	موزعين		إجمالي الموظفين (بالآلاف)	العام	
	عسكري	مدني			أمني
42	58	37	46	83	1997
39	61	41	51	92	1998
38	62	44	54	98	1999
39	61	49	66	115	2000
37	63	52	70	122	2001
37	63	54	71	124	2002
39	61	56	74	118	2003
38	62	57	76	131	2004
39	61	71	80	146	2005
41	59	82	84	159	2006
41	59	-	-	158	2007
43	57	-	-	156	2008
43	57	78	92	170	2009
43	57	-	-	170	2010
42	58	64.7	88.3	153	2011
				165	2013

المصدر: قباجة، أحمد ، الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية : التجربة التاريخية والافاق المستقبلية ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2012، ص66.

جدول (2.6): تطور الإيرادات العامة والمنح والمساعدات خلال الفترة (1995-2005) مليون دولار.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	البيان
2006	1403	1367	987	1122	1449	1439	1398	1327	402.5	750	إجمالي الإيرادات العامة (صافي) والمنح
1370	1050	747	290	273	939	934.1	699.2	327.1	299.7	425	صافي الإيرادات
1370	1050	763	295	275	939	934.1	699.2	327.1	299.7	425	إجمالي الإيرادات
476	337	291	223	275	352	379.8	283	304.1	250.5	425	إيرادات جباية محلية
231	191	167	141	183	241	269.7	181.2	176.6	151.4	357.7	إيرادات ضريبية
245	146	124	82	92	111	110.1	101.8	127.4	99.1	67.3	إيرادات غير ضريبية
894	713	472	72	0.0	587	554.3	416.2	23.1	49.3	0.0	إيرادات المقاصة
0.0	0.0	16	5	2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ارجاعات الضريبية
636	353	620	697	849	510	497	530	520	102.8	325	المنح والمساعدات
349	353	261	468	531	54	N.A	N.A	N.A	N.A	135	منح لدعم الموازنة
287	0.0	369	229	318	456	N.A	N.A	N.A	N.A	190	منح لدعم المشاريع التطويرية
31.7	25.2	45.4	70.6	75.7	35.2	34.5	37.9	39.2	25.5	43.3	المساعدات والمنح/ الإيرادات الخارجية (%)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان
3677.9	3172.3	3153.6	3204.7	2950.4	3758	2938	1741	إجمالي الإيرادات العامة (صافي) والمنح
2319.9	2240.1	2176.1	1927.7	1548.6	1779.7	1616	722	صافي الإيرادات
2542	2289.7	2189.6	2004	1676	1896	1642	722	إجمالي الإيرادات
851.5	715.3	702.1	745	586	759	324	378	إيرادات جباية محلية
597.2	483.2	482.1	474	302	273	202	221	إيرادات ضريبية
254.4	232.1	220	271	284	486	122	157	إيرادات غير ضريبية
1690.5	1574.4	1487.4	1259.2	1090	1137	1318	344	إيرادات المقاصة
222.1	49.6	13.5	76.3	126.5	116.3	26	0.0	ارجاعات الضريبية(-)
1358	932.1	977.5	1277	1401.8	1978.1	1322	1019	المنح والمساعدات
31.7	29.4	31.0	39.8	47.5	52.6	45.0	58.5	المنح والمساعدات/ الإيرادات العامة (%)
1251.2	777.1	808.7	1146	1355	1763	1012	738	منح لدعم الموازنة
106.8	155	168.8	130.5	46.8	215	310	281	منح لدعم المشاريع التطويرية

المصدر: إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في المصادر التالية:

1. عام (1995): المدهون، نافذ ياسين، أساسيات المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاتها في فلسطين، الطبعة الثانية، فلسطين، غزة، 2013، ص92.
2. سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، الإحصائيات، البيانات التراكمية. 2013 الموقع الإلكتروني <http://www.pma.ps>.

## تابع للجدول

### ملاحظة :

- ✓ إجمالي الإيرادات والمنح = الإيرادات المحلية + المساعدات والمنح الخارجية.
- ✓ صافي الإيرادات المحلية = الإيرادات الضريبية + الإيرادات غير الضريبية - إرجاعات الضريبية.
- ✓ الإيرادات المحلية = الإيرادات الضريبية + الإيرادات غير الضريبية.
- ✓ إجمالي الإيرادات = الإيرادات المحلية + الإرجاعات الضريبية .
- ✓ المنح والمساعدات الخارجية = منح لدعم الموازنة + منح لدعم المشاريع التطويرية.

جدول (2.7): نسبة الإيرادات المحلية من إجمالي الإيرادات العامة، ونسبة الإيرادات المحلية من النفقات الجارية في موازنة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013)

الإيرادات المحلية النفقات الجارية (%)	الإيرادات المحلية إجمالي / الإيرادات العامة (%)	العام	الإيرادات المحلية النفقات الجارية (%)	الإيرادات المحلية إجمالي الإيرادات العامة (%)	العام
60.1	68.3	2005	59.4	56.7	1995
22.1	21.7	2006	30.2	74.5	1996
11.3	11.0	2007	23.2	92.7	1997
21.8	20.2	2008	51.0	99.4	1998
17.4	19.9	2009	64.3	99.7	1999
22.9	23.2	2010	56.3	64.8	2000
21.6	22.3	2011	19.0	24.3	2001
22.0	22.5	2012	23.3	29.4	2002
24.9	23.2	2013	45.7	54.6	2003
			68.7	74.8	2004

المصدر: إعداد الباحث ، بناءً على البيانات الواردة في جدول (2.3) ، و جدول (2.6).

جدول (3.1): تطور الرصيد الجاري، والرصيد الكلي قبل المنح المساعدات، والرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013) مليون دولار.

العام	الرصيد الجاري (فائض/عجز)	الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)	الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات)
1995	-100.3	-290.3	34.7
1996	-474.9	-692.5	-590
1997	-585.6	-1085.7	-1059.9
1998	-150.5	-668.5	-664.4
1999	-44	-518	-514.8
2000	-260	-729	-219
2001	-822	-1162	-313
2002	-704	-956	-259
2003	-493	-888	-268
2004	-478	-478	-125
2005	-624	-911	-275
2006	-704	-985	34
2007	-951	-1261	61
2008	-1493	-1707.8	270.3
2009	-1641.4	-1827.3	-425.5
2010	-1055.5	-1330.6	-53.6
2011	-784.5	-1080.7	-103.2
2012	-807	-1018	-85.9
2013	-930.8	-1099.2	258.8

المصدر: إعداد الباحث، بناءً على البيانات الواردة في جدول (2.2) ، و جدول (2.3). و جدول (2.6).



جدول (3.2): الموازنة العامة الفلسطينية على الأساس (النقدي والالتزام) خلال الفترة (2008-2012) مليون دولار.

2012	2011	2010	2009	2008	البيان
2067	2045	1884	1597	1568	صافي الإيرادات العامة
721	738	702	585	562	- جباية محلية
1459	1423	1259	1103	1122	- مقاصة
-113	-116	-76	-91	-116	- ارجاعات ضريبية
3481	3323	3076	3190	2886	النفقات الجارية وصافي الإقراض
1778	1782	1613	1467	1453	- رواتب وأجور
1420	1401	1227	1349	985	- نفقات غير الأجور
284	140	236	374	447	- صافي الإقراض
1414	1278	1192	1592	1317	الفائض/ الجاري قبل التمويل (أساس الالتزام)
802.6	783	1075	1371	1493	الفائض/العجز الجاري قبل التمويل (أساس نقدي)
261	370	450	400	215	الإنتفاق التطويري
1675	1648	1642	1992	1532	الفائض/العجز الإجمالي (جاري+تطويري) قبل التمويل (أساس الالتزام)
1062.6	1153	1525	1771	1708	الفائض/العجز الإجمالي (جاري+تطويري) قبل التمويل (أساس نقدي)
1674	1648	1642	1992	1532	التمويل
775	814	1146	1355	1763	- مساعدات للموازنة الجارية
156	169	327	400	215	- مساعدات إنفاق تطويري
130	93	79	176	-227	- تمويل البنوك
579	541	69	216	-373	- صافي تراكم المتأخرات
35	30	-120	-371	344	-أخرى (المتمم الحسابي)
0	0	0	0	0	الفجوة المالية

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) (2013)، تقرير نهائي، جلسة طاولة مستديرة (1): الأزمة المالية وفرض الخروج من عنق الزجاجة، 2013، ص10.

جدول (3.3): المصادر المحلية والخارجية لتمويل العجز المالي في موازنة السلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013) مليون دولار

السنة	المساعدات والممنح لدعم الموازنة	إجمالي القروض العامة (الدين العام)	(أ) القروض المحلية (الدين المحلي)	(ب) القروض الخارجية (الدين الخارجي)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(*)
1995	190	50	N.A	N.A	3
1996	N.A	176	N.A	N.A	7.7
1997	N.A	211.7	62.9	148.8	10.9
1998	N.A	309.4	85.7	223.7	13.9
1999	N.A	391.5	98	293.5	15.5
2000	456	863	342.8	520.1	18.3
2001	318	872.6	312.9	559.7	30.8
2002	229	749.1	151.9	597.2	38.4
2003	369	849.7	238.7	611	34.7
2004	0.0	1002.2	391.2	611	25.8
2005	287	1196.9	572.6	624.3	23.9
2006	738	1092	462.6	629.4	23.6
2007	1012	1451.4	417	1034.4	28
2008	1763	1557.4	523.1	1034.4	24.9
2009	1355	1736.1	649.2	1086.9	25.8
2010	1146	1882.8	839.6	1043.3	22.6
2011	808.7	2212.9	1098.6	1114.3	22.6
2012	777.1	2482.6	1384.7	1,097.9	24.2
2013	1251.2	2376.3	1267.6	1,108.7	19.9

المصدر: إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في المصادر التالية:

1. الأعوام (1995-1999): ماس، الاستدامة المالية، 2012، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية رام الله ، فلسطين، ص 23.
2. الأعوام (2000-2013): سلطة النقد الفلسطينية، الدين الخارجي والداخلي على الحكومة الفلسطينية، الإصدارات، لعام 2013.
3. سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، الإحصائيات، 2013.
4. (\*): احتساب الباحث.

جدول (3.4): نسبة الإيرادات العامة، والنفقات العامة، والعجز الكلي والمنح والمساعدات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2013)

السنة	النفقات العامة/GDP الإسمي (%)	نسبة الإيرادات العامة/GDP الإسمي (%)	تسبة العجز الكلي قبل المنح والمساعدات/GDP الإسمي (%)
1995	22	23	-9
1996	29	12	-21
1997	38	10	-29
1998	35	18	-17
1999	35	22	-12
2000	40	35	-17
2001	37	29	-30
2002	36	29	-28
2003	43	36	-23
2004	36	33	-11
2005	49	43	-20
2006	37	38	-21
2007	56	57	-24
2008	56	60	-27
2009	50	44	-27
2010	39	38	-16
2011	33	32	-11
2012	32	31	-10
2013	29	31	-9

المصدر: إعداد البيانات بناء على البيانات الواردة في الجدول (2.1)، (2.6) والجدول (3.1).

جدول (3.5): الموازنة العامة لبعض الدول العربية لبعض الدول العربية (2001-2013).

الإيرادات العامة										
فلسطين	مصر	لبنان	قطر	سورية	السودان	الجزائر	تونس	الإمارات	الأردن	السنة/ الدولة
275	21835	3084	6251	6391	1411	19920	6174	18688	2310	2001
295	18942	3867	7834	6010	1785	20760	6228	15580	2371	2002
763	18562	4414	8439	6221	2672	24777	6703	20513	2395	2003
1050	16576	4984	15127	6639	3923	28725	8004	25800	2944	2004
1370	17957	4912	18045	6740	5002	41942	8448	39184	3557	2005
722	25715	4838	23644	8150	6188	48884	9320	54776	4401	2006
1642	30865	5804	32381	9182	8997	53049	10514	62287	5045	2007
1896	39902	6868	38744	10544	11615	80381	13109	93846	6103	2008
1676	49651	8428	46467	12863	8277	50591	12520	54839	5843	2009
2004	47743	8414	42860	12848	8486	58806	12873	71932	5952	2010
2189.6	44231	9334	61150	11114	8068	79384	14392	97922	5860	2011
2289.7	48467	9396	78102	5212	5961	81759	13687	106555	6627	2012
2542	53432	9420	74334	2301	6794	75529	14766	110954	7189	2013
22	22	22	39	22	13	38	28	23	25	متوسط النسبة من الإسمي (GDP) (%)
التنفيقات العامة										
فلسطين	مصر	لبنان	قطر	سورية	السودان	الجزائر	تونس	الإمارات	الأردن	السنة/ الدولة
1435	28147	6084	5633	6033	1616	17575	6800	25993	2979	2001
1246	25460	6855	6264	6257	2369	20482	6640	23585	3136	2002
1635	24870	7159	7422	6855	2796	21621	7451	24180	3524	2003
1528	25299	7148	9918	7855	4230	24596	8719	26215	4402	2004
2281	27017	6868	13947	8161	5687	28042	9271	28436	4935	2005
1707	34827	8277	18447	9252	7493	33978	9867	34303	5456	2006
2877	41119	9061	23695	10423	10404	46578	11309	43492	6396	2007
3487.7	51257	10049	27260	11778	12425	66340	13476	52014	7592	2008
3375.9	64086	11373	31606	14014	10628	60420	13823	76486	8337	2009
3258.3	66272	11295	35464	15490	11663	60408	13466	90682	7985	2010
3256.9	67229	11716	39003	16463	8066	81696	15866	92515	9524	2011
3258.1	77662	10090	56385	11344	8089	90928	15448	98036	9661	2012
3419.1	91352	10532	43422	4358	8561	78685	17284	101663	9903	2013
التنفيقات الجارية										
فلسطين	مصر	لبنان	قطر	سورية	السودان	الجزائر	تونس	الإمارات	الأردن	السنة/ الدولة
1095	23673	5260	4776	3449	1326	12883	5093	20968	2523	2001
994	21513	5520	5040	3553	1843	12635	5236	19769	2620	2002
1240	21161	5851	5981	3892	2139	14091	5636	19941	2901	2003
1528	21046	5341	7766	4818	3040	16165	6930	22051	3354	2004
1994	22999	5257	8999	5241	4463	16972	7549	22942	4102	2005
1426	32228	5922	13668	5945	6040	19601	8249	28293	4398	2006
2567	34401	6409	14373	6522	8522	24131	9209	33033	5280	2007
3272.7	45011	6827	18076	8061	10866	34346	10935	31209	6321	2008
3190	55719	8169	20824	9466	8898	31661	10274	69698	6398	2009
2983.2	57491	8367	23575	8829	10391	36070	10587	72152	6689	2010
2960.6	60879	8514	35109	2440	6707	53185	12806	80089	8095	2011
3047.1	71841	9320	42220	6353	7361	61682	13123	85974	8749	2012
3250.7	84947	9700	32857	8972	7615	53451	14418	89159	8496	2013
89	87	78	74	69	83	62	80	82	83	متوسط نسبة التنفيقات الجارية من التنفيقات العامة
الرصيد الكلي										
فلسطين	مصر	لبنان	قطر	سورية	السودان	الجزائر	تونس	الإمارات	الأردن	السنة/ الدولة
-313	-5,851	-3,000	618	358	-205	2288	-569	-7305	-57	2001
-259	-5,584	-2,988	1,570	-247	-584	136	-330	-8005	-72	2002
-268	-5,651	-2,745	1,017	-634	-123	5503	-694	3666	193	2003
-125	-7,858	-2,163	5,209	-1,215	-307	4213	-659	-415	-313	2004
-275	-8,586	-1,956	4,098	-1,421	-685	13978	-770	10749	-672	2005

تابع للجدول السابق

34	-8,702	-2,794	5,197	-1,103	-1,305	14909	-510	20474	-625	<b>2006</b>	
61	-9,574	-3,053	8,685	-1,235	-1,149	6585	-766	18795	-867	<b>2007</b>	
270.3	-11,089	-2,917	11,484	-1,235	-603	14041	-211	27662	-477	<b>2008</b>	
-425.5	-12,991	-2,835	12,779	-1,151	-2,008	-9816	-1171	-17420	-2,129	<b>2009</b>	
-53.6	-17,744	-2,858	3,356	-2,642	-2,663	-1543	-555	-13221	-1,474	<b>2010</b>	
-103.2	-22,614	-2,379	12,146	-5,349	495	-2312	-1326	10920	-1,950	<b>2011</b>	
-85.9	-27,527	-694	21,718	-6,132	-1,875	-9169	-1356	14346	-2,573	<b>2012</b>	
258.8	-37,114	-1,108	30,912	-2,057	-1,346	-3155	-2450	9291	-1,813	<b>2013</b>	
34	-8,702	-2,794	5,197	-1,103	-1,305	14909	-510	20474	-625	<b>2006</b>	
<b>الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية</b>											
	<b>فلسطين</b>	<b>مصر</b>	<b>لبنان</b>	<b>قطر</b>	<b>سورية</b>	<b>السودان</b>	<b>الجزائر</b>	<b>تونس</b>	<b>الإمارات</b>	<b>الأردن</b>	<b>السنة/الدولة</b>
3897.2	97367	17649	17538	20237	15717	55146	22140	103312	8976	<b>2001</b>	
3432.6	85180	19152	19364	20669	18135	56947	25446	109816	9583	<b>2002</b>	
3840.9	81135	20082	23534	21828	21369	68017	27469	124346	10196	<b>2003</b>	
4198.4	87623	20957	31734	24547	26609	85340	31181	147824	11411	<b>2004</b>	
4634.4	89528	21286	44530	28499	35186	103071	32256	180618	12589	<b>2005</b>	
4619.1	107378	21797	60882	33752	45299	117028	34420	222117	15057	<b>2006</b>	
5182.4	130367	24577	79712	40465	56565	134837	38954	257916	17111	<b>2007</b>	
6247.3	162464	28833	115270	52579	64798	171005	44781	315475	21993	<b>2008</b>	
6719.6	188489	35140	97798	53965	59928	137212	43433	254804	23854	<b>2009</b>	
8330.6	218387	38010	125122	60038	71849	161159	44017	287422	26463	<b>2010</b>	
9775.3	235464	40079	169805	60193	69691	199302	45948	348595	28881	<b>2011</b>	
10254.6	262214	42764	189945	51096	68112	204289	45241	372314	30981	<b>2012</b>	
11942.9	271443	45116	202450	34860	61975	225933	47111	402340	33641	<b>2013</b>	

المصدر: إعداد الباحث استناداً على البيانات الواردة في المصادر التالية :

1. صندوق النقد العربي، الإحصائيات، المؤشرات الاقتصادية لدول العربية، لعام 2012، 2015، الموقع

الإلكتروني: <http://www.amf.org.ae/ar/statistics>.

## ملحق (2): بيانات المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية

جدول (4.1): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالإضافة إلى نسبة العجز الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة (1995 - 2013) مليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الحقيقي	نسبة العجز الكلي قبل المنح والمساعدات من (GDP) الحقيقي	نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة من (GDP) الإسمي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالف دولار)	معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (%)
1995	3212.4	3220.2	750	0.0	-9.0	-9.0	1434.6	-
1996	3292.8	3365.5	402.5	23.3	-21.0	-20.6	1369.9	5
1997	3744	3701.6	352.9	12.2	-29.0	-29.3	1487.5	10
1998	4197.7	3944.3	703.3	9.4	-15.9	-16.9	1645.2	7
1999	4534.9	4178.5	937.3	16.8	-11.4	-12.4	1723.9	6
2000	4146.7	4194.7	1449	20.7	-17.6	-17.4	1526.7	0
2001	3810.8	3897.2	1122	34.9	-30.5	-29.8	1345	-7
2002	3301.4	3432.6	987	29.4	-29.0	-27.9	1143.7	-12
2003	3800.5	3840.9	1367	29.9	-23.4	-23.1	1267	12
2004	4198.4	4198.4	1403	36.0	-11.4	-11.4	1358.1	9
2005	4559.5	4634.4	2006	33.4	-20.0	-19.7	1459.3	10
2006	4322.3	4619.1	1741	44.0	-22.8	-21.3	1360.1	0
2007	4554.1	5182.4	2938	40.3	-27.7	-24.3	1406	12
2008	4878.3	6247.3	3758	64.5	-35.0	-27.3	1449.1	21
2009	5239.3	6719.6	2950.4	77.0	-34.9	-27.2	1529.8	8
2010	5724.5	8330.6	3204.7	56.3	-23.2	-16.0	1606.4	24
2011	6421.4	9775.3	3153.6	56.0	-16.8	-11.1	1752.5	17
2012	6797.3	10254.6	3172.3	49.1	-15.0	-9.9	1807.5	5
2013	6942.7	11942.9	3677.9	46.7	-15.8	-9.2	1664.8	16

المصدر: إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في المصادر التالية:

1. مركز الإحصاء الفلسطيني، الناتج المحلي الإجمالي 1994-2012 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004، الحسابات القومية، إحصاءات التراكمية، إحصاءات سنوية .
2. مركز الإحصاء الفلسطيني، مؤشرات نصيب الفرد حسب المنطقة للأعوام 1994-2012 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004، الحسابات القومية، إحصاءات التراكمية، إحصاءات سنوية. الموقع الإلكتروني: <http://www.pcbs.gov.ps/Portals/Rainbow/Documents/percapita%20constant.htm>
3. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، حزيران، 2014.
4. (\*) معدل التغير من احتساب الباحث.

جدول(4.2): نسبة الحساب الجاري من الناتج المحلي الإسمي خلال الفترة (1995-2013)

السنة	الحساب الجاري (مليون دولار)	نسبة الحساب الجاري من (GDP) %	السنة	الحساب الجاري (مليون دولار)	نسبة الحساب الجاري من (GDP) %
1995	-465.6	-14	2005	-1152.2	-25
1996	-1131.2	-34	2006	-912.9	-20
1997	-1223.3	-33	2007	-417.3	-8
1998	1190.2	30	2008	764.4	12
1999	-1284.6	-31	2009	-712.6	-11
2000	-990.3	-24	2010	-690.9	-8
2001	-997.9	-26	2011	-2429.6	-25
2002	-436.4	-13	2012	-2814.8	-27
2003	-915.1	-24	2013	-1317.4	-11
2004	-1516	-36			

المصدر: إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في المصادر التالية:

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، حزيران، 2014، ص122
2. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، تموز، 2012، ص118.
3. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2006، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، شهر 3، 2007، ص10
4. سلطة النقد الفلسطينية، ميزان المدفوعات (1995-2011)،  
[http://www.pma.ps/images/stories/Statistics/Time\\_Series\\_Data/Balance\\_of\\_Payment/balance%20of](http://www.pma.ps/images/stories/Statistics/Time_Series_Data/Balance_of_Payment/balance%20of)
5. (\*) نسبة الحساب الجاري من GDP من احتساب الباحث.

جدول(4.3): تطور صافي لميزان التجاري والموازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013) مليون

دولار

السنة	إجمالي قيمة الواردات	إجمالي قيمة الصادرات	صافي الميزان التجاري (*)	الإيرادات العامة	إيرادات المقاصة	الإيرادات الضريبية	النفقات العامة	عجز الموازنة
1995	2176.2	499.1	-1677.1	750	0.0	357.7	715.3	-290.3
1996	2483.7	561.0	-1922.7	402.5	49.3	151.4	927.9	-692.5
1997	2640.4	586.3	-2054.1	352.9	23.1	176.6	1362	-1085.7
1998	2853.1	697.4	-2155.7	703.3	416.2	181.2	1358	-668.5
1999	3353.3	683.6	-2669.7	937.3	554.3	269.7	1411	-518
2000	2995.1	698.0	-2297.1	1449	587	241	1668	-729
2001	2667.8	437.9	-2229.9	1122	0.0	183	1435	-1162
2002	2518.6	379.8	-2138.8	987	72	141	1246	-956
2003	2700.3	409.1	-2291.2	1367	472	167	1635	-888
2004	2909.2	483.8	-2425.4	1403	713	191	11528	-478
2005	2863.5	613.3	-2250.2	2006	834	231	2281	-911
2006	3201.5	678.3	-2523.2	1741	344	221	1707	-985
2007	3919.4	911.3	-3008.1	2938	1318	202	2877	-1261
2008	4085.5	960.0	-3125.5	3758	1137	273	3487.7	-1707.8
2009	4384.8	905.3	-3479.5	2950.4	1090	302	3375.9	-1827.3
2010	4625.9	1151.6	-3474.3	3204.7	1259.2	474	3258.3	-1330.6
2011	5775.4	1509.7	-4265.7	3153.6	1487.4	482.1	3254.6	-1080.7
2012	6466.6	1669.6	-4797	3172.3	1574.4	483.2	3225	-1018
2013	6978.9	2314.3	-4664.6	3677.9	1690.5	597.2	3419.1	-1099.2

المصدر: أعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في المصادر التالية:

1. سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، الإحصائيات، البيانات التراكمية 2013.
2. (\*) صافي الميزان التجاري<sup>(1)</sup>: إجمالي صادرات البلد (X) - إجمالي واردات البلد (M).

1 ( الميزان التجاري ايجابي يعني صادرات البلد من السلع و الخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا "فائض في الميزان " أو ما يسمى "الفائض التجاري "، كندا ، ألمانيا، اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري الايجابي، إنها تتمتع باقتصاد مستقر .

الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي و هذا ما يسمى "بالعجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية و هونغ كونغ و أستراليا بها عجز تجاري، هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي، أما الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي (ضهيره، 2012، ص96).



جدول (4.4): علاقة التكوين الرأسمالي الإجمالي، والعجز الكلي قبل المساعدات والمنح في الموازنة العامة خلال الفترة (1995-2013).

السنة	التكوين الرأسمالي الإجمالي (مليون دولار)	النسبة من (GDP) (%) الاسمي	نسبة العجز الكلي قبل المنح من (GDP) (%)	السنة	التكوين الرأسمالي الإجمالي (مليون دولار)	النسبة من (GDP) (%) الاسمي	نسبة العجز الكلي قبل المنح من (GDP) (%)
1995	1139.3	35	-9	2005	1275.5	28	-20
1996	1230.2	37	-21	2006	1420.2	31	-23
1997	1310.6	35	-29	2007	1586.1	31	-28
1998	1421.4	36	-16	2008	1206.2	19	-35
1999	1806.7	43	-11	2009	1232.9	18	-35
2000	1417.2	34	-18	2010	1541.1	18	-23
2001	1127.2	29	-31	2011	1688.9	17	-17
2002	883.3	26	-29	2012	1403	14	-15
2003	1081.9	28	-23	2013	1723.1	14	-16
2004	1022.3	24	-11				

المصدر: إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية،

الإحصائيات، البيانات التراكمية، الإلكترونية، الموقع الإلكتروني:

<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG>

جدول (4.5): معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة (1995-2013)

السنة	فلسطين (%)	الضفة الغربية (%)	قطاع غزة (%)	السنة	عدد العاطلين عن العمل بالآلاف		
					فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
1995	18.2	13.9	29.5	1995	-	-	-
1996	23.8	19.6	32.5	1996	-	-	-
1997	20.3	17.3	26.8	1997	-	-	-
1998	14.4	11.5	20.9	1998	-	-	-
1999	11.8	9.5	16.9	1999	-	-	-
2000	14.3	12.1	18.7	2000	-	-	-
2001	25.3	21.5	34.2	2001	68	102	170
2002	31.2	28.2	38	2002	82	135	217
2003	25.5	23.8	29.2	2003	71	123	194
2004	26.8	22.9	35.4	2004	87	125	212
2005	23.5	20.3	30.3	2005	79	115	194
2006	23.7	18.7	34.7	2006	87	105	192
2007	21.7	17.7	29.7	2007	81	102	183
2008	26.6	19	40.5	2008	115	112	227
2009	24.5	17.7	38.6	2009	119	115	234
2010	23.7	17.2	37.8	2010	118	114	232
2011	20.9	17.3	28.7	2011	98	124	222
2012	23	19	31	2012	115	141	256
2013	23.35	18.6	32.6	2013	129	141	270

المصدر: إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في المصادر التالية:

1. سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، الإحصائيات، البيانات التراكمية 2013. [www.pma.ps/images/stories/Statistics](http://www.pma.ps/images/stories/Statistics)
2. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، حزيران، 2014، ص 120
3. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، تموز، 2012، ص 114.
4. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، شهر 7، 2011، ص 79.

جدول (4.6): تطور معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (مليون دولار)	معدل التضخم (%)	التغير في النفقات العامة (%)	السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (مليون دولار)	معدل التضخم (%)	التغير في النفقات العامة (%)
1995	-	10.8	-	2005	104.1	4.1	49.3
1996	70.8	7.6	38.8	2006	108.1	3.8	-25.2
1997	75.9	7.8	42.3	2007	110.1	1.9	68.5
1998	80.1	5.5	-3.1	2008	121	9.9	21.2
1999	84.5	5.4	6.0	2009	124.3	2.7	-3.2
2000	86.9	2.8	14.9	2010	129	3.8	-3.5
2001	88	1.3	-14.0	2011	132.7	2.9	0.0
2002	93	5.7	-13.2	2012	136.2	2.6	0.0
2003	97.1	4.4	31.2	2013	138.8	1.9	4.9
2004	100	2.9	-6.5				

المصدر : إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في:

1. الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني، إحصاءات، الرقم القياسي لأسعار المستهلك 1994-2013، سنة الأساس 2004=100، الموقع الإلكتروني: [www.pcbc.gov.ps](http://www.pcbc.gov.ps).
2. بيانات الجدول (2.3).

جدول (4.7) : تطور سعر الصرف الدولار مقابل الشيكل خلال الفترة (1995-2013)،

السنة	سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	معدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	السنة	سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	معدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
1995	3.73	-	2005	4.49	0.2
1996	3.92	3.9	2006	4.46	-0.6
1997	3.47	9.1	2007	4.49	-7.9
1998	3.81	9.8	2008	3.59	-20
1999	4.15	8.9	2009	3.92	9.2
2000	4.08	-1.7	2010	3.73	-4.8
2001	4.20	3.2	2011	3.58	-4
2002	4.74	12.6	2012	3.73	4.2
2003	4.56	-3.8	2013	3.61	-3.2
2004	4.48	-1.7			

المصدر: إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في المصادر التالية:

1. الأعوام (1995-2009): المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 23، معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية الفلسطينية، مركز الإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، كانون ثاني، 2011، ص 63.
2. الأعوام (2010-2013): المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 36، معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية الفلسطينية، مركز الإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، كانون ثاني، 2014، ص 77.
3. جدول (4.8): العلاقة ما بين المساعدات والمنح الخارجية والعجز المالي في الموازنة العامة خلال

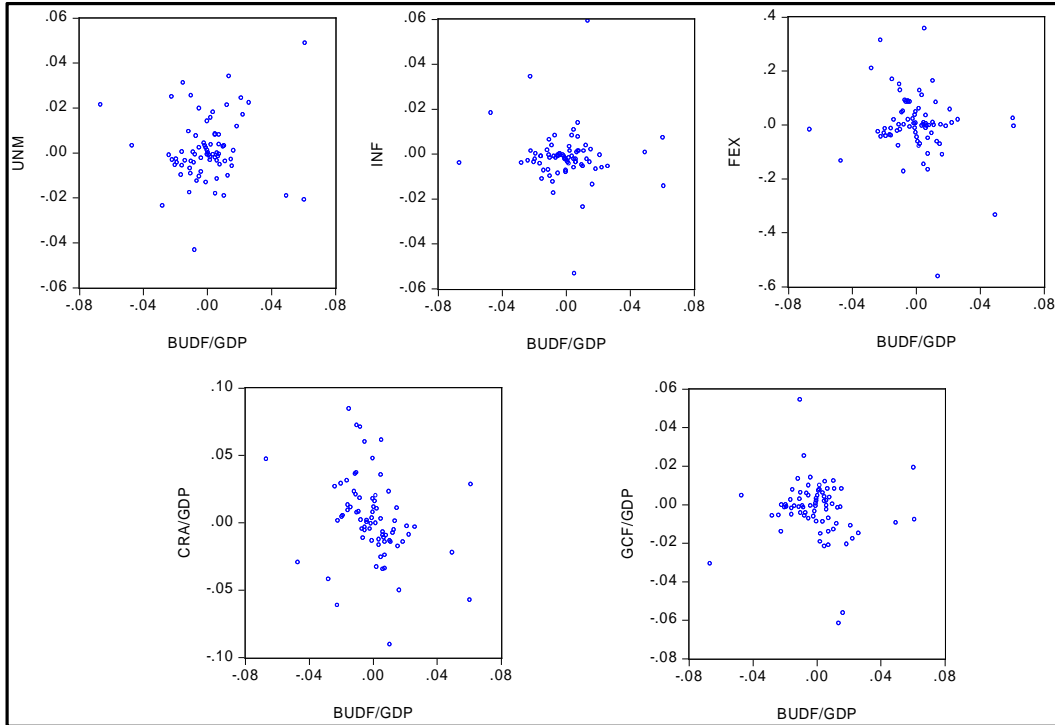
الفترة (1995-2013)

السنة	المساعدات والمنح الخارجية	الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)	السنة	المساعدات والمنح الخارجية	الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)
1995	325	-290.3	2005	636	-911
1996	244	-692.5	2006	1019	-985
1997	520	-1085.7	2007	1322	-1261
1998	530	-668.5	2008	1978.1	-1707.8
1999	497	-518	2009	1401.8	-1827.3
2000	510	-729	2010	1277	-1330.6
2001	849	-1162	2011	977.5	-1080.7
2002	697	-956	2012	932.1	-1018
2003	620	-888	2013	1358	-1099.2
2004	353	-478			

4. المصدر: إعداد الباحث، بناءً على البيانات الواردة في الجدول (2.2)، وجدول (2.3)، وجدول (2.4).

### الملحق (3): مخرجات برنامج (Eviews7)

ملحق (3.1): لوحة الانتشار للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة



ملحق رقم (3.2): نتائج اختبار التكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.335593	113.3756	95.75366	0.0018
At most 1 *	0.282490	83.93762	69.81889	0.0025
At most 2 *	0.257284	60.03589	47.85613	0.0024
At most 3 *	0.215012	38.62010	29.79707	0.0037
At most 4 *	0.159296	21.18983	15.49471	0.0062
At most 5 *	0.113778	8.696746	3.841466	0.0032

Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
 \* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
 \*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق رقم (3.3): نتائج تقدير النموذج القياسي بشكل أولي

Dependent Variable: (BUDF/GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 07/07/15 Time: 10:25				
Sample (adjusted): 1995Q2 2013Q4				
Included observations: 75 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.91E-05	0.001844	0.021191	0.9832
FEX	-0.104330	0.021185	-4.924773	0.0000
INF	-1.000379	0.207851	-4.812954	0.0000
(GCF/GDP)	0.547526	0.174331	3.140723	0.0025
UNM	0.813416	0.180998	4.494054	0.0000
(CAR/GDP)	-0.433584	0.076093	-5.698071	0.0000
R-squared	0.381953	Mean dependent var		6.25E-05
Adjusted R-squared	0.337167	S.D. dependent var		0.018929
S.E. of regression	0.015411	Akaike info criterion		-5.430837
Sum squared resid	0.016388	Schwarz criterion		-5.245438
Log likelihood	209.6564	Hannan-Quinn criter.		-5.356809
F-statistic	8.528385	Durbin-Watson stat		0.917499
Prob(F-statistic)	0.000003			

ملحق رقم (3.4): نتائج اختبار (Partial Correlation)

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.065	-0.065	0.3220	
		2	0.127	0.123	1.5784	0.209
		3	0.162	0.181	3.6685	0.160
		4	-0.312	-0.321	11.486	0.009
		5	0.068	-0.010	11.857	0.018
		6	-0.058	0.016	12.132	0.033
		7	0.012	0.119	12.143	0.059
		8	-0.363	-0.551	23.377	0.001
		9	0.035	0.083	23.484	0.003
		10	-0.024	0.162	23.533	0.005
		11	-0.046	0.206	23.718	0.008
		12	0.223	-0.345	28.213	0.003
		13	0.002	0.162	28.213	0.005
		14	0.068	0.185	28.647	0.007
		15	0.007	0.117	28.652	0.012
		16	0.288	-0.055	36.708	0.001
		17	-0.043	0.002	36.886	0.002
		18	-0.003	-0.008	36.887	0.003
		19	0.078	0.085	37.510	0.004
		20	-0.413	-0.380	55.270	0.000
		21	0.074	0.148	55.848	0.000
		22	-0.022	0.187	55.900	0.000
		23	-0.063	0.136	56.339	0.000
		24	0.197	-0.054	60.715	0.000
		25	-0.025	0.015	60.786	0.000
		26	0.034	0.010	60.918	0.000
		27	0.031	0.071	61.036	0.000
		28	0.043	-0.318	61.261	0.000
		29	0.017	0.116	61.297	0.000
		30	0.014	0.151	61.322	0.000
		31	-0.004	0.060	61.325	0.001
		32	0.035	-0.011	61.485	0.001

ملحق رقم (3.5): نتائج اختبار (Lagrange Multiplier) للارتباط ذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.660202	Prob. F(2,65)	0.5202
Obs*R-squared	1.473300	Prob. Chi-Square(2)	0.4787

ملحق رقم (3.6): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة AR(1)

Dependent Variable: (BUDF/GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 07/07/15 Time: 10:45				
Sample (adjusted): 1995Q3 2013Q4				
Included observations: 74 after adjustments				
Convergence achieved after 10 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000139	0.003999	0.034734	0.9724
FEX	-0.110648	0.021117	-5.239680	0.0000
INF	-0.898553	0.210673	-4.265156	0.0001
(GCF/GDP)	0.580500	0.169898	3.416745	0.0011
UNM	0.493979	0.213145	2.317574	0.0235
(CRA/GDP)	-0.382791	0.089585	-4.272939	0.0001
AR(1)	0.626490	0.096730	6.476713	0.0000
R-squared	0.584905	Mean dependent var		0.000266
Adjusted R-squared	0.547733	S.D. dependent var		0.018976
S.E. of regression	0.012761	Akaike info criterion		-5.794993
Sum squared resid	0.010911	Schwarz criterion		-5.577041
Log likelihood	221.4148	Hannan-Quinn criter.		-5.708049
F-statistic	15.73483	Durbin-Watson stat		2.127199
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (3.7): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي

Dependent Variable: (BUDF/GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 07/07/15 Time: 10:40				
Sample (adjusted): 1995Q3 2013Q4				
Included observations: 74 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.19E-05	0.001482	0.035012	0.9722
FEX	-0.110648	0.020922	-5.288635	0.0000
INF	-0.898553	0.209044	-4.298403	0.0001
(GCF/GDP)	0.580500	0.168643	3.442174	0.0010
UNM	0.493980	0.210405	2.347759	0.0218
(CRA/GDP)	-0.382791	0.088914	-4.305168	0.0001
R-squared	0.332639	Mean dependent var		0.000242
Adjusted R-squared	0.283569	S.D. dependent var		0.014965
S.E. of regression	0.012667	Akaike info criterion		-5.822020
Sum squared resid	0.010911	Schwarz criterion		-5.635204
Log likelihood	221.4148	Hannan-Quinn criter.		-5.747497
F-statistic	6.778785	Durbin-Watson stat		2.127199
Prob(F-statistic)	0.000035			

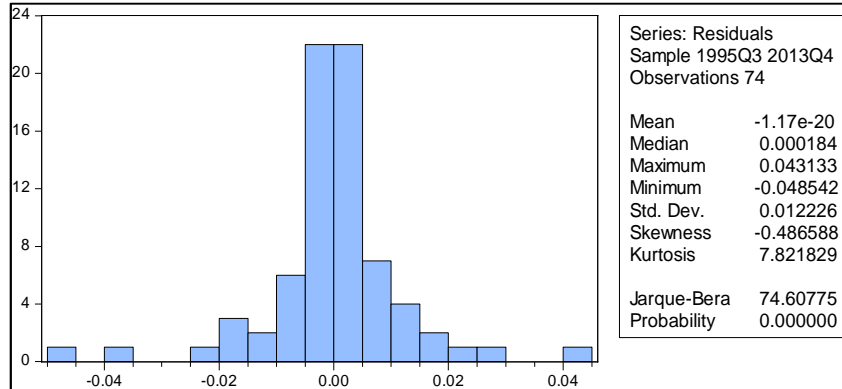
ملحق رقم (3.9): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة المتغير الوهمي

Dependent Variable: (BUDF/GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 07/07/15 Time: 10:49				
Sample (adjusted): 1995Q3 2013Q4				
Included observations: 74 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000639	0.001751	-0.364938	0.7163
FEX	-0.110055	0.021005	-5.239359	0.0000
INF	-0.881154	0.211020	-4.175695	0.0001
(GCF/GDP)	0.576382	0.169285	3.404794	0.0011
UNM	0.460504	0.215807	2.133877	0.0365
(CRA/GDP)	-0.371303	0.090524	-4.101712	0.0001
DUM	0.002581	0.003458	0.746295	0.4581
R-squared	0.338141	Mean dependent var	0.000242	
Adjusted R-squared	0.278870	S.D. dependent var	0.014965	
S.E. of regression	0.012709	Akaike info criterion	-5.803272	
Sum squared resid	0.010821	Schwarz criterion	-5.585320	
Log likelihood	221.7211	Hannan-Quinn criter.	-5.716328	
F-statistic	5.705008	Durbin-Watson stat	2.148959	
Prob(F-statistic)	0.000078			

ملحق رقم (3.10): نتائج اختبار (T) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

Hypothesis Testing for RESID		
Date: 07/07/15 Time: 10:35		
Sample (adjusted): 1995Q3 2013Q4		
Included observations: 74 after adjustments		
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000		
Sample Mean = -1.17e-20		
Sample Std. Dev. = 0.012226		
Method	Value	Probability
t-statistic	-8.25E-18	1.0000

ملحق رقم (3.11): نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي





ملحق رقم (3.11): نتائج اختبار (White) لتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	2.341822	Prob. F(5,68)	0.0507
Obs*R-squared	10.87045	Prob. Chi-Square(5)	0.0540
Scaled explained SS	31.30926	Prob. Chi-Square(5)	0.0000

ملحق رقم (3.12): نتائج اختبار (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.650325	Prob. F(2,66)	0.5252
Obs*R-squared	1.430122	Prob. Chi-Square(2)	0.4892

ملحق رقم (3.13): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده

Correlation t-Statistic Probability	RESID
RESID	1.000000 ----- -----
(CRA/GDP)	-0.041577 -0.353098 0.7250
FEX	-0.015524 -0.131745 0.8956
INF	0.038772 0.329236 0.7429
(GCF/GDP)	-0.106117 -0.905546 0.3682
UNM	0.132733 1.136327 0.2596

ملحق رقم (3.14) بيانات متغيرات الدراسة المستخدمة في تقدير النموذج القياسي

Year	BUDF مليون \$	INF %	GCF مليون \$	FEX \$/ILS	UNM %	CRA مليون \$	GCF/GDP %	BUDF/GDP %	CRA/GDP %
1995	-290.3	10.8	1139.3	3.73	18.2	-465.6	35	-9	-14
1996	-692.5	7.6	1230.2	3.92	23.8	-1131.2	37	-21	-34
1997	-1085.7	7.8	1310.6	3.47	20.3	-1223.3	35	-29	-33
1998	-668.5	5.5	1421.4	3.81	14.4	1190.2	36	-17	30
1999	-518	5.4	1806.7	4.15	11.8	-1284.6	43	-12	-31
2000	-729	2.8	1417.2	4.08	14.3	-990.3	34	-17	-24
2001	-1162	1.3	1127.2	4.2	25.3	-997.9	29	-30	-26
2002	-956	5.7	883.3	4.74	31.2	-436.4	26	-28	-13
2003	-888	4.4	1081.9	4.56	25.5	-915.1	28	-23	-24
2004	-478	2.9	1022.3	4.48	26.8	-1516	24	-11	-36
2005	-911	4.1	1275.5	4.49	23.5	-1152.2	28	-20	-25
2006	-985	3.8	1420.2	4.46	23.7	-912.9	31	-21	-20
2007	-1261	1.9	1586.1	4.49	21.7	-417.3	31	-24	-8
2008	-1707.8	9.9	1206.2	3.59	26.6	764.4	19	-27	12
2009	-1827.3	2.7	1232.9	3.92	24.5	-712.6	18	-27	-11
2010	-1330.6	3.8	1541.1	3.73	23.7	-690.9	18	-16	-8
2011	-1080.7	2.9	1688.9	3.58	20.9	-2429.6	17	-11	-25
2012	-1018	2.6	1403	3.73	23	-2814.8	14	-10	-27
2013	-1099.2	1.9	1723.1	3.61	23.35	-1317.4	14	-9	-11